

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.alukah.net

شبكة الألوكة

نظرات فاحصة

في

قواعد رسم الكتابة العربية ، وضوابط اللفظ ،

وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي

تأليف

محمد بهجة الأثري

الطبعة الأولى ١٩٩١

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

وزارة الثقافة والإعلام



دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد - ١٩٩١



طباعة ونشر

دار المؤلفون القلمية العامة، أفلق عربية،

رئيس مجلس الإدارة :

الدكتور محسن جسيم الموسوي

حقوق الطبع محفوظة

تعدون جميع المراسلات

بإسم السيد رئيس مجلس الإدارة

العنوان :

العراق - بغداد - اعظمية

ص . ب . ٤٠٣٢ - تلخيس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نظرات فاحصة

في

قواعد رسم الكتابة العربية ، وضوابط اللفظ ،

وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي

تأليف

محمد بهجة الأثري

الطبعة الاولى ١٩٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يتنظم هذا السِّفرُ سبعةَ أبحاثٍ في قضايا ضوابط اللغة العربية وغيرها^(١)، قد تُعدُّ من أهمِّ قضاياها من وجوه مختلفة . . استدعى شأنها الخطير تجديدَ بحثها، وتعميقَ هذا البحثِ بأناةٍ وتأملٍ ورويةٍ ونظرٍ فاحصٍ متحرِّرٍ يقيّمها على النهج السَّويِّ ، ويتوجَّهُ بها إلى نصابها الصحيح يضعُّها فيه ، ويخلصُ بعضاً منها من التعقيد في « التقييد » ، وبعضاً آخر من الانحراف عن نظام الفصحى وسليقتها الفطرية ووضيمه بإقحام الغلط فيه ، وبعضاً ثالثاً من الإخلال به وإحلاله في منزلة غير منزلته الحقيقية ، وهو البحث السابع من هذه الأبحاث .

ثلاث حالات . . لحظها الناظر الفاحص عند بحثه هذه القضايا الخطيرة ، قد تلبَّسَتْها فضامتها بما ذهب بخصائصها وانسجامها مع نظام الفصحى الطبيعي ، وطباع الأشياء .

فكان حقاً عليه أن يبحثها بعيداً عن متابعة الأقوال المرسلة فيها في غير تثبُّت ، فاجتهد - والاجتهاد سنة أهل التحقيق - أن يُقوِّمها لتعتدل ، ويجلِّو عن وجوها ما رانَ عليها من الظلماء لتستبين ، غير متكلفٍ لذلك ، ولا قاصدٍ غير وجه الحقيقة .

البحث الأول « رأي في بعض قواعد رسم الكتابة العربية » :

ورسم الكتابة ، هو الدرجة الأولى في سُلَّم وسائل المعرفة ، ويجب أن تكون هذه الوسيلة ميسَّرة لا معسرة . وقد لحظ النظر الفاحص على بعض قواعد تعقيداً ، وقيداً كثيرة التكاليف وثقيلة الوطأة ، تلخص في (١) رسم الألف (ا) ياءً (ى) في بعض الكلم مغايراً لنطقها ، بسبب ربطها بالأصول الصرفية ، ثم إيجاب زيادتها بعد واو الجماعة في الأفعال دون الأسماء وهي لا تنطق ، ثم إسقاطها في كلمات معروفة : (هذا) ، (ذلك) ، (هؤلاء) ؟ و (لكن) من حيث تنطق ويجب رسمها فيمنعونه . (٢) في رسم الهمزة بصور متعددة تبعاً لحركتها وسكونها ، وما يحيط بها من أحوال الحركة والسكون من يمينها ومن شمالها لتُجلَسَ على كرسي الواو أو الياء أو الألف ، أو ليُترَعَّ

(١) هذه الأبحاث السبعة ، قُدِّمت إلى مؤتمرات (مجمع اللغة العربية) في (القاهرة).

الكرسي من تحتها فتفرد الى جانب الحرف الساكن قبلها .

وقد نزع البحث في إصلاح ذلك الى أصلين :

الأصل الأول : أن يُحْمَلَ الخَط على النطق ، أي : يكتب بحسب نطقه من غير نظر إلى الأصول الصرفية ، ليحقق التطابق بين النطق والكتابة أطراداً من غير توقف .

والأصل الثاني: أن ترسم الهمزة حرفاً مستقلاً بصورة واحدة حيث وقعت ، ويستعان عليها عند اختفاء القرينة بوضع حركة فوقه أو تحته بحسب نطقها (أ) (أ) (إ) .

وكلا الأصلين ، نزع إليه مَنْ نزع من الأئمة **الأوليين** ، وألفاه النظر الفاحص منسجماً مع طبائع الأشياء ، فابتعثهما ليحقق الصحة واليسر معاً .
البحث الثاني : « الآلة والأداة في اللغة العربية في ضوء عبقرية العربية ومطالب التمدن الحديث » :

وهو أوسع هذه الأبحاث السبعة . وقد استقرَّ بحث اشتقاق اسم الآلة في كتب النحو عامة منذ وُضِعَ (النَّحْو) الى يوم الناس هذا على ثلاثة أوزان ، هي : « مَفْعَلٌ ، وَمِفْعَلَةٌ ، وَمِفْعَالٌ » ، بشروط مُقَرَّرَةٌ ، واختلاف في سماعيتها أو قياسيتها .

فنقض النظر الفاحص شروط اشتقاقها . ثم خرج بالمسألة من سجن هذه الأوزان الثلاثة الى الفضاء الأرحب ، فأضاف إليها - باستقراءه - ٢٤ وزناً اشتقاقياً الطبيعة والصفة ، تشتق عليها أسماء الآلات والأدوات والمرافق . . . وجد العرب أهل اللغة قد استعملوها في قديم الدهر ، ولم **تحفل** بها كتب النحو .

وطول مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة (سنة ١٩٦٢م) بهذا البحث الجديد ، فتجاذبته الآراء المرتجلة ، ثم كتبت فيه ثلاث دراسات ، اتخذها أساساً ، وبها ما بها ، بنى عليه قراره في الأخذ بأربعة أوزان منها ، أعلن إضافتها الى الأوزان الثلاثة ، فأصبحت عنده (٧ أوزان) يمكن الاشتقاق عليها ، وتلكاً في قبول الباقيات ، نزولاً على ما جاء في بعض الدراسات الثلاث من دعوى قلة

المسموع من المشتقات منها ، مع طبيعتها الاشتقاقية ، واستعمال أهل اللغة أنفسهم لها في قديم الدهر ، وليس شيء منها بالمفتعل أو المُستَكْرَه ، والداعية الى الاشتقاق عليها **بالغة** أقصى الشدة في مطالب هذا العصر الألي .

البحث الثالث : « تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ » :

وقد لحظ النظر الفاحص انتشار مزاعم الشذوذ في كتب النحو ودواوين اللغة ، فأشار الى أسبابه ، ثم وقف عند أهم ما استرعى فكره من هذه المزاعم التي تُضاف الى المشتقات خاصةً ، ليبطلها ، فقرر أن الاشتقاق قانون نفسي مستقرّ في حاقّ سلائق العرب **ونحائزهم** ، يحكم لغتهم ، ولا يخلّون به ، ويتناكرون خلافه إذا سمعوه ، وساق لذلك **بعض أمثليته** مما امتحن به بعض فصحاء العرب أيام تدوين اللغة أخذاً من مشافهتهم . ثم فرغ للألفاظ التي زُعم شذوذها في بابي اسم الفاعل واسم المفعول ، ساقها لفظاً فلفظاً ، وفنّد ما حُكي من شذوذها بأدلّته وشواهدة الصحيحة ، ذاكراً انطلاقه فيما يقرره من مراعاته أصلين اعتمدهما فيما تدارسه وأقام عليهما عمود البحث والنقاش والتوجيه .

فأما الأصل الأول ، فهو هذا القانون النفسي الذي استقرّ في **فطرة** العرب ، وصدروا عنه في كلامهم : تصريفه وأعرابه ، **سليقة وطبعاً ، وجرى** عندهم قياساً **مُطرّداً** لا يتوقف بقوة الطبع ورهافة الجسّ .

وأما الأصل الثاني ، فهو التّهدي فيما لم يدوّن في المعاجم من الأصول بفروعها التي وردت في كلام الفصحاء الأولين وأثبتتها المعاجم ، فأجرى عليه النقاش ، ونفى به مزاعم الشذوذ في **هذين البابين** ، وقديماً قرر أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني أن : « الفرع يدُلُّ على أصله ، والوصف يهدي الى فعله . فإذا صَحَّت الصفة ، فالفعل حاصل في الكف » .

البحث الرابع : « مزاعم بناء اللغة على التّوهم » :

بناءً اللغة على التّوهم ، فيما قرر النظر الفاحص ، يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكم لغتها ، وتجري عليه صورها اطرارداً على نسق

متعينين . . لكن هذا القانون ، قد يبدو على بعض جوانبه سمات من الاختلال في ضوابط النحاة واللغويين ، وفي هذا الاختلاف بينهم في مسائل السماع والقياس ، وهو أمر مهوود في كل اللغات ، لضياع بعض معالم الأصول . وقد ردّ البحث حدوثه في دراسات النحاة واللغويين إلى أسبابه وعوامله ، ثم حصر (مزاعم التوهم) المنسوبة إلى أبنية العربية في سبعة أشياء ، هي : **تَوْهْمُ حَذْفِ الحرف الزائد ، وتَوْهْمُ حَذْفِ الحرف الأصلي ، وتَوْهْمُ التَّغْيِيرِ ، وتَوْهْمُ زِيَادَةِ الحرف الأصلي ، وتَوْهْمُ أَصَالَةِ الحرف المتحوّل ، وتَوْهْمُ أَصَالَةِ الحرف الزائد ، والعطف على التَّوْهْمِ** . وذهب يعرض أمثلة هذه « التَّوْهْمَاتِ المزعومة » في كتب النحو واللغة ، ويفند دعوى بنائها على التوهم **وشبهاته** ، ويثبت أن العربية في أصولها وفروعها إنما تجري على قانونها النفسي الفطري **الذي يحكمها** ، ومنه تستمد صور أبنيتها واشتقاقاتها طرداً من غير تَوْهْمٍ في شيء من هذه الأبنية أو المشتقات ، وإنما التَّوْهْمُ قائم في أنفُسِ القائلين به .

البحث الخامس : « كيف تستدرك الفصاح في معاجم اللغة الحديثة » :

تناول البحث نهج بعض المعاجم اللغوية الحديثة في إقحامها ألفاظاً قد تحيّفها التصحيف ، أو التحريف ، أو زيغ المعنى وتحويله عن دلالته الصحيحة في كلام العرب ، قمشاً من هنا وهنا . . . من غير تبين لأصالة مواردها ، وثبّت من صحتها بالتمحيص والتحقيق ، ذهاباً منها **الى الاستدراك** على المعاجم الأصول المحررة .

وعرض أمثلة من هذه الألفاظ **الزائفة** ، **وأمعن في تبين** وجوه الفساد الذي دخلها إمعاناً مقترناً بضروب من الشروح والتفصيل ، تبياناً للمذهب السوي الذي ينبغي أن يستنته المعجم الحديث فيما يأخذ أو يترك حفاظاً على سلامة الفصحى : حقائقها ، ومجازاتها ، واستعاراتها ، ومعانيها ، ودلالاتها .

البحث السادس : « الألفاظ الحضارية الدخيلة ، ودلالاتها » :

عرض هذا البحث لتوثيق الألفاظ **الحضارية** الدخيلة ودلالاتها التاريخية ،

التي طرأت على اللغة العربية إبان اتصال العزب بالأمم واتصال الأمم بهم بعد الإسلام ، وثبتت أشياء منها في المدونات ، وحفلت بها المعاجم اللغوية المستحدثة ، مطلقاً القول بتعريبها من غير تأصيل أو شرح واف ، وأهملت أشياء منها وردت في المؤلفات . . يمر بها المحققون مرّ الكرام ، ولا يجدون لها ذكراً في هذه المعاجم اللغوية العامة أو المفردة للمعربات ، فلا يظفرون فيها بمرادهم ، ومن هذه الألفاظ ما ركبته التحريف أو التصحيف وكتب بصيغ مختلفة ، أمثال : (القرسطون) « القارسطون » ، و (البرفرا) ، و (الكنكلة) ، و (الجغانة) التي كُتبت بعدة صيغ . وهذه الألفاظ وغيرها منقولة من لغات مختلفة ، يونانية وهندية وفارسية ، ولها دلالات تاريخية ، ومن شأنها أنها ترشد إلى علائقنا بالأمم وعلائق الأمم بنا . وقد أتجه البحث بأثارة موضوعها والتمثيل له أن يبعث نشاط المجامع اللغوية الى العناية بهذا الجانب اللغوي ، وكتابه كتابةً علميةً دقيقةً ووافيةً ، ليعرّفها من يقعون عليها في الكتب القديمة ، وإن قضى الزمان عليها ، فتركت ، ولم يتداولها الاستعمال .

البحث السابع : « إلى خط سير جديد في تدوين تاريخ الأدب العربي » :

عرض هذا البحث لمنهجين اصطنعنا في تدوين تاريخ الأدب .

المنهج الأول : منهج علماء العرب ، الذي تواصل اصطناعه الى زمن قريب في تدوين تاريخ الأدب العربي ذي العصور الطوال الضاربة في أعماق الزمن ، والممتدة أوطانه ما بين الأندلس في الغرب وتخوم الصين في الشرق ، وقد شارك فيه آلاف من النوابع من أمم كثيرة دانت بدين واحد هو الإسلام ، واصطنعت في أدبها لغة واحدة هي هذه العربية الفصحى العظيمة . فكتبوا تاريخه بها على نحو يلائم شأنها العظيم في تعدد فنونه ، وتشعب أغراضه ، وتكدست مما كتبوه في هذا التاريخ سئون من الكتب الكبار لم تدع شيئاً منه غير محرر وغير واضح القسّمات .

والمنهج الثاني : منهج المؤرخين الأوروبيين ، وأدب الأوروبيين حديث

النشأة بالقياس الى عَراقة الأدب العربي ، ثم هو أدب وَحَدَاتٍ إقليمية صغيرة ، ولغات متباينة ، وهم قد أخضعوه للأحداث السياسية ونحوها قصداً الى تبين مؤثراتها في الفكر والنتاج الأدبي ، وهو أمر سهل يمكن حصر الكلام فيه في هذه الحدود الإقليمية الضيقة ، والوحدات المنفصلة والمتباينة اللغات ، بخلاف الأدب العربي وتميزه بوحدة اللغة وقدم نشوئه وترامي أوطانه . .

وقد وجد النظر الفاحص اصطناع بعض الكتاب العرب المحدثين المنهج الأوربي فيما تصدوا له من تدوين تاريخ الأدب العربي ، قد أخلَّ بعظمة هذا التاريخ في أبعاده وأغواره ، مع اعترافه بحسن تنسيق المنهج الأوربي وتبويبه ، غير أن هذا شيء ، ومهمة تبين الحقائق التاريخية شيء **آخَرُ** ، الى آخر ما بسطه من القول فيما ينبغي أن يدون به تاريخ الأدب العربي عند إرادة تجديد تدوينه .

محمد بهجة الأثري

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رأى في قواعد رسم اللغة العربية

حضرة صاحب المعالي السيد العلامة الجليل ، رئيس مجمع اللغة العربية .
أذكرني ما أنهأه إليّ العلامة الدكتور منصور فهمي كاتب سرّ المَجْمَع
من عزم بعض زملائنا الأعلام على إلقاء محاضرة عامّة في المؤتمر الثاني
والعشرين (١٩٥٥ - ١٩٥٦م) ، في تيسير قواعد رسم الكتابة ، ورجبتهم
في أن يشاركهم الأعضاء المراسلون بإبداء الرّأي في شأن هذا التّيسير . . .
مُشاركيني القديمة في درس هذا الموضوع في « المؤتمر الثقافيّ العربيّ
الأوّل ، الذي عقده « جامعة الدّول العربيّة » (سنة ١٩٤٧م) في « بيت
مري » في لبنان ، ثمّ في اللّجنة التي ألفتها « المَجْمَع العلميّ العراقيّ »
من بعض أعضائه العاملين ، وعهد إليها أن تدرس ما بعث به « مجمع اللغة
العربيّة » من مقرراته أو مقترحاته في ذلك . . .

وأذكرُ أنّ رئاسة « مكتب المؤتمر الثقافيّ العربيّ » هذا كانت
قد عرضت على « لجنّة القواعد واللغة » التي شرفّت برئاستها يومئذٍ
« لائحةً » وضعتها لجنّة وزارية بالقاهرة في وسائل تيسير قواعد رسم
الكتابة ، لئرى رأيها فيها ، فناقشتها طويلاً ، ثمّ أمضتْها بعد أن أطمأنت
إلى أن ما تضمنته من قواعد سليمة يحقّق التّطابق بين الكتابة والنطق بطريقة
مُطّردة ، خالية من الخلاف ، بريئة من التعقيد .

ومع أنّ ما أقرّته اللّجنة من بعض هذه القواعد الجديدة ، وهو موضوع
رسم الهمزة ، كان دون ما أطمح إليه من التّيسير ، فقد وقفت « اللّجنة
الثقافية » في « أمانة جامعة الدّول العربيّة » منها موقف الحذر المُستأنّي ،
وأتخذت قراراً بأنّها مُجرّد عرض ، وأنّها ترى أنّ الزّمن غيرُ صالح لتنفيذها
حتّى تُعرّض على الهيآت الرسمية ، كالمجامع العلميّة واللغويّة ونحوها ،
لإبداء الرّأي فيها ، وذلك أخذاً بالحيطّة ، ومُراعاةً لبعض الأحوال
في الظاهر .

وإني لأحمدُ مجمع اللغة العربية أنّ عاد فأولّى هذه المسألة الخطيرة
عنايته ورعايته ، بعد أن تخلّت عنها « اللّجنة الثقافيّة » المذكورة « للهيآت

الرسميّة « التي هو طليعتها في الناحية اللغوية ، من غير شك ؛ ذلك بأنّها مُقدّمةٌ عندي على جميع مسائل الإصلاح اللغويّ ؛ لأنّها الدّرجة الأولى في سلّم وسائل المعرفة ، وهي على ما نعلم جميعاً من التّصعب والتّعقيد ، فهي أولى بأن تُقدّم على غيرها من المسائل التي تتطلّب الإصلاح والتّجديد . والإصلاح إنّما يجب أن يُبدأ فيه - من تحت - بدرجة السّلّم الأولى ، ويرتقى منها صُعداً الى الذّروة .

وفي عقيدتي أنّ الزّمن كان وما يزال صالحاً لتنفيذ كلّ إصلاح يحفظ الأصول ، ويقرب الغاية ، ويحقّق النهضة . ومن الإخلال بحقّ الأمة العربيّة وحقّ نهضتها العتيّدة أن تكون أولى وسائل المعرفة عندها أداة كثيرة التّكاليف ، ثقيلة الرّوطة ، عقيمة ، معوّقة ، يشكو منها العالم كما يشكو منها المتعلّم ، وتستنفد من الأوقات الثّمينة في غير طائل ما ينبغي أن يُستنفد في غيرها من المطالب العالية والدراسات المُجديّة . وليس أدلّ على ذلك من هذه الاختلافات الكثيرة والصّور المعقّدة في رسم بعض قواعد الكتابة ، ومن تخطّئة النّاس بعضهم لبعض منذ وضع علماء المصّرّين البصيرة والكوفة ، هذه القواعد ، وبنوها على أصولهم النّحوية وأقيستهم الصّرفيّة المختلفة المتعارضة .

وها قد خلت العصور ، ونحن جميعاً نخضع لحدّقات توصف بأنّها « علمٌ بأصول » ، تأمّر أن نكتب ما لا نلفظ فنطبع ، وأن لا نكتب ما نلفظ فنتمثل ، وأن نرسم الصّوت بغير صورته فنفعل ، وأن نكتب الحرف بصور متعدّدة - وكان يجب أن لا تكون له إلاّ صورة واحدة - فلا نعصي لها أمراً . وهي كلّها - كما هو ظاهر - رسوم معقّدة مُستمدّة ممّا أشرت إليه من أصول نحاة المصّرّين المتضاربة ، ومن خطوط بدائية غير قياسية الأصول .

ولست أدري كيف يصحّ في العقل الرّشيد أن تُسقط صورة الصوت الملفوظ ، كالألف في مثل « هاذا » و « ذلك » و « ها ألاء » و « لاكين »

ونحوها من كلمات ، وتُكْتَبُ : « هذا » و « ذلك » و « هؤلاء » و « لكن »
بغير الألف المملوطة ؟

وكيف يَصِحُّ في المنطق السليم أن يرسم ما لا يلفظ من الحروف
بصورة المملوطة منها ، كالألف التي تُزاد بعد واو الجماعة المتطرفة
في الفعل ، وفي الأسماء المجموعة المضافة عند بعض النحاة ،
وفي « المائة » إفراداً وتثنيةً وتركيباً (دون جمعها !) وهي لا تلفظ ، والواو
في مثل : « أولئك » و « أولاء » و « أولي » ونحوها ، وهي لا وجود لها
في النطق ؟

وفيم يشغل الناس أنفسهم ، منذ عصور ، بكيفية كتابة همزة ، وينفقون
أجزاء ثمينة من أعمارهم في تأمل حركاتها وسكونها وما يحيط بها من أحوال
الحركة والسكون من عن يمينها ومن عن شمالها ، أمن أجل أن يجلسوها
على « الكرسي » الذي يليق بها من كراسي الألف والياء والواو ، أو ليتزعموا هذه
الكراسي جميعاً من تحتها ، ويلقوها في العراء ، لتفتش الأرض متواضعة ذليلةً
بجانِبِ بقية الحروف ؟

لقد نوعوا رسم هذه « الهمزة » بحسب مواقعها في الكلمة ، وقسموها أقساماً
أربعة ، وعمدوا الى الهمزة المتوسطة فقسموها الى : همزة متوسطة بالأصالة ،
وهمزة متوسطة تنزيلاً أو عارضاً ؛ ثم إذا الهمزة المتوسطة بالأصالة لها وحدها
سِتُّ عشرة صورة عقلية حاصلة من ضرب حركاتها الثلاث وسكونها في حركات
ما قبلها أو سكونها ، الى آخر ما يقال في شرح ذلك . ثم نجدهم - بعد تأصيل
كُلِّ هذه الأصول للهمزة - يختلفون في رسمها في بعض الكلمات ، « كالمئة » ،
اختلافاً شديداً ، فكتبها بعض النحاة « مئة » بصورة فئة ، وكتبها آخرون « مائة »
بألف عليها همزة ، ورسمها آخرون « مائة » بألف زائدة ثم همزة على الياء ،
وقد زادوا هذه الألف في إفرادها وتثنيها وتركيبها ، وأسقطوها في جمعها
كما في : مئين ومئات ، وكُلُّ فريق علَّل رسمه لها بنوع من التعليل ، وعلَّل

البصريون الزيادة بتعليل ، وعللها الكوفيون بتعليل آخر يطول إيرادها بما فيه من المناقشات والمناقضات !

ثم فيم التنوع لكتابة الألف المتطرفة في آلاف من الكلمات من أسماء وأفعال ثلاثية وغير ثلاثية ، تنطق ولكنها لا ترسم بصورتها المخصصة بها دائماً ، بل ترسم بها حيناً ، وبالياء حيناً آخر؟ ولأجل أن يرسم الكاتب هذا الحرف صحيحاً ولا يُعدّ جاهلاً ، يجب أن يلاحظ عدّة أشياء : أن يعلم أول ما يعلم : ما أصل الكلمة ؟ أو أوي هو أم يائي ؟ وأن يحسب بعد حروفها : ما عددها ؟ وأن يلاحظ بعد هذا وذاك كونها اسماً أو فعلاً ، ثم يُعجّن في ملاحظة حركة الاسم : هل هو مكسور الأول أو مضمومه ؟ ثم في أصله : هل هو عربي أو أعجمي ، ثم في نوعه : هل هو من أسماء الناس ، أو من أسماء البلدان ، أو من أسماء الحيوان ، أو من أسماء المشروبات ، أو من أسماء الفنون والصناعات ؟ . كل هذه الحذقات ، لأجل أن يتسنى له كتابة هذا الحرف إما بصورته وهي الألف ، وإما بغير صورته وهي الياء !

قد يصح أن تكون أمثال هذه الحذقات التي تصيق بها الصدور ، ومنها كثير في كتب القوم ، مقبولة سائغة في عهود التأخر والجمود ، أيام ضيق نطاق المعرفة ، وقصر العلم على الخاصة ومن إليهم ممن يخدم (السلطان) ، وأيام صار من (العلماء !) من يرون في الكتابة وعلمها أنها من فروض الكفاية ، كسائر العلوم والصناعات في نظرهم !

على أن تلك العصور التي حدثت فيها كل هذا ، لم تخل مع كل ذلك من عبقریات ضاقت بهذه الحذقات ذرعاً ، ففصرت بها عرض الحائط ، ورسمت للإصلاح خطوطاً أصيلة ، ولكنها رسمتها عرضاً لا قصداً ، وعلى سبيل الانفراد ، لا على سبيل التجمع كما نحاول (نحن) اليوم ، وإن لازم محاولتنا شيء غير يسير من التردد والتلبث والحذر .

و (نحن) أولى بأن نضطلع بمثل هذا الإصلاح ، وأن نزيد عليه ؛ لأن

عصرنا يتطلب منا ذلك ، إذ كانت طبيعته تختلف كُل الاختلاف عن طبيعة تلك العصور القديمة . وأهون ما نفكر فيه ونطلبه ونلج في طلبه ، هو أن نجعل هذا العلم غرضاً عاماً ، مُشاعاً بين الناس كالهواء والماء ، لا يجوز أن يمنع منه مانع ، ولا أن يُحرّمه إنسان له حق الحياة . ولعل التمثيل بالماء لا يستقيم لنا ، إذ أصبح الماء يباع ويشترى بالمقاييس والمقادير حيث يسيل أنهاراً وحيث يفيض فيطم على القري^(١) ، ولن نرضى أن يكون شأن العلم كذلك ، ويأبى المخلصون إلا أن يُذيعوه في الشُعوب ، وأن يفرّضوه عليها فرضاً ، والكتابة هي وسيلة إذاعة هذا العلم وفرّضه على الناس ، والوسيلة ينبغي أن تكون سهلة خفيفة المؤونة ، لا تثقل فيها ولا تعقيد ، لِيُفيد منها الناس في يسر وسهولة ، وليفرغوا للإفادة من الغايات ، ولا يشغلوا عن المنافع بوسائلها .

والطريقة المثلى - كما أراها - تتلخص في أصل عام ، سير كل اليسر ، قريب التناول ، سهل التعلم ، لا يستنزف جهداً عقلياً ، ولا يستنفد وقتاً . ذلك هو أن نقطع صلة الكتابة بأقيسة النحاة وأصول الصّرفيين من علماء المصّرّين جميعاً ولهجات القبائل قطعاً تاماً ، فلا نفكر فيها أبداً ، ولا نلقي إليها بالاً ، وأن نقيمها بعد ذلك على أساس التّطابق بين الأصوات ورسم صورها أو رموزها المخصصة بها ، فنرسم كل صوت بنقشه الدالّ عليه ، ونستعين بالشكل أحياناً حين لا تستبين القرينة ، مع « تحفّظات » قليلة تقتضيها أصول اللغة وطبيعة النطق بها ، وأن نتخذ للهمزة رمزاً مستقلاً يلزم صورة واحدة في كل موضع ترد فيه كسائر الحروف ، وسأذكر رأيي في رسم هذه الصورة من بعد .

هذا الأصل العام ، هو شيء منطقيّ تقتضيه طبيعة المطابقة بين الصّوت وصورته المتعارفة . وهو ، كما أريده ، خالٍ من الخلاف ، وكفيل بأن يسقط عن الناس عالمهم ومُتعلّمهم تكاليف هذه القواعد المتعارضة الثقيلة المتكلفة الشاقة جملةً ، ويجعل الكتابة صورة سليمة واضحة لما نطق به ، وأداة رفيعة صالحة للإبانة والاستفادة والإفادة في أيسر وقت وأهون جهد .

لقد وَقَعَ النَّاسُ عَصَوراً طَوَالاً تحت سلطان هذا الرسم القديم ، ووقعنا مثلهم تحت هذا السُّلْطَانِ ، فخضعنا له خضوعاً « اَلْمُتَوَكِّلِينَ » « للمُسَوِّمِينَ » . وقد آن أوانُ أن نتحرَّرَ منه ومن قيوده ، ولا خيرَ في التَّلَبُّثِ والتَّرَدُّدِ والحَدْرَ ما دُمْنَا نُريدُ أن نحققَ منفعةً أيَّ منفعة ، وأن نَدْرَأَ مَفْسَدَةً ، وأن نحفظَ هذا الميراثَ العربيَّ : لا نُبْطِلُ نِظَاماً عَاماً من أنظمتها ، ولا نغيِّرَ أصلاً من أصوله .

أما ما آتخذته « اللجنة الثقافية » في « أمانة جامعة الدول العربية » من قرارٍ بحقِّ هذا الإصلاحِ (على ما فيه من نقصٍ يسير ، وأنه مُجَرَّدُ عَرْضٍ ، وما ذهبت إليه من الرأي في الزمن وأنه غير صالح لتنفيذه) ، فهو يدعوني الى أن أَصَغَ بين يديها صورة مُصَغَّرَةً لإصلاحِ قواعد الكتابة الذي أراده أحرار العلماء ومفكروهم من (القُدَامِي حَاصَةً) ، لتستظهر بها في موقف التنفيذ إذا شاءت ، ولتكوِّنَ هذه الصورة جُنَّةً لها ولغيرها تقي بها نفسها من سهام مَنْ لا يحملون أنفسهم على عناء التَّفكيرِ والتَّأمُلِ فيما ينبغي أن يأخذوا وَيَدْعُوا ، وفيما ينبغي أن يَدْرَأَ به العيب عن لغتنا ، ووسائل تعليمها ، وتيسير هذا التعليم من شؤون الإصلاحِ ووسائله مما يتحقق به أكبر الخير والنفع للناس .

وفي كتب هؤلاء العلماء الأحرار المفكرين من القُدَامِي آراء خطيرة في إصلاح هذا الرسم العربي في أهم أبوابه وأكثرها تعقيداً ولبلةً ، جَهَرَ بها نفرٌ منهم مخالفين بها الجمهور المقلد ، وهم فيما خالفوهم به من ذلك على حقٍّ لا شيةَ فيه . ولكنَّ النَّاسَ صَمُّوا أذَانَهُم عن سماعها ، وأغلقوا منافذ عقولهم دُونَهَا ، وَمَضُوا في سبيلهم من التقليد في التَّعْقِيدِ .

ففي مسألة كتابة الهمزة ، وهي مسألة شائكة ومُعَقَّدَةٌ جدًّا ، نجدُ أبا زكريا يحيى بن زياد المعروف بالقرءاء - إمام العربية في عصره وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكِسَائِي ، وكانت وفاته سنة ٢٠٧ للهجرة - يضرب بقواعدها كُلَّهَا عُرْضَ الحائطِ جُمْلَةً ، ويختار لها شكلاً واحداً لا ثاني له في جميع مواضعها ، هو شكْلُ الألفِ ، ويقول : « يجوز أن تكتب ألفاً في كُلِّ موضعٍ »^(١) . وهذا الرأي عندي

من حيث الأصل ، أعني الاستقلال بالصورة الواحدة ، هو المخرج الوحيد الذي تنجوبه من شدائد الهمزة وتنويع رسمها ، ولا بأس بهذه الصورة التي يختارها الفراء . فإذا تم الاتفاق عليها - ويجب أن يتم على شكلٍ ما - كتبناها بصورة الألف (ا) مثلاً حيث وردت ، وما أشكلت قراءته أو خفيت قرينته أستعنا عليه بالحركات ، وأرجو أن لا يكون عامل الألفة للقواعد القديمة مُثَبِّطاً عن الإقدام على حسم مادة هذه المشكلة المزمته .

وفي مسألة كتابة الألف المتطرّفة بصورتها حيناً وبغير صورتها حيناً آخر (ومشكلتها تلي مشكلة الهمزة في الخطورة) أصبت في « الشافية » نصّاً بأن جماعة من النحاة قالوا « بكتابة الباب كِلِه بالألف حَمَلاً للخط على اللفظ ، نالته كانت أو فوقها ، منقلبة عن ياء أو عن غيرها ، في علم أو غيره » . ووجهه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، المتوفى سنة ٩٢٦هـ ، في شرحه « مناهج الكافية » بأنه القياس ، وبأنه أنقى للغلط . وقال ابن السيد البطليوسي الأندلسي في « الاقتضاب شرح أدب الكتاب » : إنه هو الذي اختاره أبو علي الفارسي في مسائله الحليّة ، وهُمك هؤلاء جميعاً من أئمة مشهود لهم بسعة العلم ونفاذ البصر .

هذه الآراء العالية ، قد أحتوت على بكرة الإصلاح الأولى لرسم الكتابة العربية ، وهي حُجج رائعة من القديم ، يصحّح أن يُستظهر بها على مَنْ يتمسك بالقديم ، غير السديد ، وأصحابها من أئمة العربية وحُرّاس لغة القرآن ، وفيهم ناس من أهل المئة الثانية الهجرية ، وآخرون من أهل المئة الرابعة ، ثم من أهل المئة العاشرة ، أفلا يحقّق أهل المئة الرابعة عشرة الإصلاح الذي فكر فيه أهل تلك العصور ؟ ومتى نحيا الحياة العقلية السليمة الطيبة ، ونحن نتلکأ عن أهون الأشياء ؟

تكاد تنحصر مشكلات رسم الكتابة العربية في : رسم الهمزة ، وفي رسم الألف زيادة ونقصاً وتغييراً ، وفي كتابة الألف المتطرّفة .

فمن المقيّد حقاً أن نرسم الهمزة بشكل مستقلّ واحد كما أجازها الفراء .
 وأن تحمل الخط على اللفظ ، - لأنه القياسُ ، ولأنه أنفى للغلط ، كما
 رأى أبو علي ، والبَطْلِيُّوسِي ، وصاحب الشافية ، وذكريا الأنصاري ، وغيرهم -
 لا في كتابة الألف وحدها ، بل في أبواب رسم الكتابة العربية كلها ، مع التزام
 « التحفّظات » التي أشرت إليها من قَبْلُ ؛ ذلك لأنه هو الشّيء الطَّبِيعِيّ المعقول ،
 ولن يتسنى الإصلاح المنشود بغيره .
 وتحياتي الطّيّبات للزملاء الأعلام المؤتمرين لتحقيق أمثل إصلاح مرجوّ
 لرسم الكتابة العربيّة ، وأجل نفع أدبيّ مرتقب للعرب .

١٩٥٥/١٢/١١

- (١) من المَثَل : « جَرَى الوادي فَظَمَّ على القَرِيّ » ، أي : جرى سيلُ الوادي عظيمًا وكَثُرَ حتى عا
 وغلب ، وأتى على القَرِيّ فدفعه ، والقَرِيّ : مَبِيْلُ الماء من التِّلاع أو مدفمه من الرِّبّة
 الى الروضة . . يضرب عند تجاوز الشَّرْحَدَه .
 (٢) وقال أبو العباس أحمد القلقشندي في « صبح الأعشى » (٢١٠ / ٣) :
 « ومنهم مَنْ يجعل صورتها الألف على كل حال ، فيكتبها على هذه الصورة : المرأة والكمأة
 وَيَسْمُ وَيَسْلِمُ وَيَلَامُ ، وهو أقلُّ استعمالاً . وقد كتب منه حرف في القرآن بالألف ، وهو قد
 تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ ﴾ . يريد « أنبأكم » .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الآلة والحياة في اللغة العربية

في ضوء عبقرية اللغة ومطالب التمدن الحديث

كُلُّ كائِنٍ حَيٍّ ، يَدْخُلُ عَالَمَ الْحَيَاةِ طِفْلاً ، ثُمَّ يَتَدَرَّجُ إِلَى الشَّبَابِ فَالْكُهُولَةِ فَالشَّيْخُوخَةَ الَّتِي تُسَلِّمُ إِلَى الْفَنَاءِ . . . إِلَّا كَائِناً وَاحِداً كَانَ اسْتِثْنَاءً مِنْ أَلْفَاعِدَةِ ، ذَلِكَ هُوَ هَذِهِ اللُّغَةُ .

فَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَالَمَ الْحَيَاةِ طِفْلاً كَمَا تَدْخُلُهَا الْأَحْيَاءُ كَافَّةً ، ثُمَّ دَرَجَتْ فِي مَرَاحِلِهَا التَّارِيخِيَّةِ ، حَتَّى أَكْمَلَتْ قُوَّتَهَا ، فَوَقَّفَتْ لِاتْرِيْمٍ عِنْدَ شَبَابٍ دَائِمٍ لَا يَشِيْبُ ، بَلْ يَشِيْبُ شِبَاباً^(*) ، وَيَتَجَدَّدُ عَلَى هَرَمِ الزَّمَنِ ، آخِذاً فِي نُمُوهِ صُعُداً عَلَى نِظَامِ الِارْتِقَاءِ . . . ذَلِكَ بِمَا اسْتَكَنَّ فِي طَبِيعَةِ تَكْوِينِهَا مِنَ الْقُوَّةِ الَّتِي تَعْطِيهَا الْحَيَاةَ الدَّائِمَةَ مِنْ بَاطِنِهَا الْحَيِّ ، وَتَحْفَظُ عَلَيْهَا شَبَابَ السَّنِّ ، مَعَ اسْتِبْقَائِهَا مُمْتَزَّةً فِي نَفْسِهَا .

وَلِدَتْ هَذِهِ اللُّغَةُ الْكَرِيمَةَ الْعَظِيمَةَ فِي زَمَنِ قَدِيمٍ لَا يَعْرِفُ أَوَّلَهُ ، وَأَجْتَازَتْ مَرَاحِلَ تَطَوُّرِهَا الطَّبِيعِيِّ التَّارِيخِيِّ ، حَتَّى شَارَفَتْ الْجَاهِلِيَّةَ الْأَخِيرَةَ مَكْتَمَلَةً النُّضْجِ ، تَنْفِصُ عَرُوقَهَا قُوَّةً وَقُوَّةً وَحَيَاةً ، وَمُمْتَزَّةً بِاسْتِعْلَانِ الشَّأْنِ وَاسْتِعْلَانِهِ ، بِصِيُورِهَا عَمُودَ الْقَوْمِيَّةِ وَلِسَانَ مَفَاخِرِهَا وَمَآثِرِهَا فِي الْوُجُودِ .

ثُمَّ نَزَلَ بِهَا « آلتَنْزِيلِ » لِتَكُونَ عَمُودَ الدَّعْوَةِ الْعُظْمَى ، وَلِسَانَ الشَّرِيعَةِ وَالْعَقِيدَةِ وَالْحَضَارَةِ وَالْفِكْرِ ، وَأَنَسَاحَتْ مَعَ الْعِظَمَاءِ الْفَاتِحِينَ الْعَرَبِ فِي جَنَابَاتِ الْأَرْضِ شَرْقاً وَغَرْباً ، وَأَمْتَدَّتْ مَعَهُمْ أَمْتَدَادَ الْمَحِيطِ الْأَعْظَمِ لَا تُدْرِكُ شِوَاظِئَهُ ، فَجَرَتْ عَلَى يَبَسِ الصَّعِيدِ هُنَا وَهُنَاكَ مَاءً وَجَنَىً ، وَأَسْتَسَلِمَتْ لِسِحْرِ بَيَانِهَا الْأَفْتَدُ ، فَتَنَاعَى بِهَا مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَأَسْتَجَابَتْ لِكُلِّ نِدَاءٍ ، وَتَلَوْنَتْ بِلَوْنِ كُلِّ إِنَاءٍ ، وَكَانَ لَهَا عَلَى كُلِّ لِسَانٍ مِذَاقٌ .

وَبَعْدَ أَنْ وَسِعَتْ كِتَابَ اللَّهِ لَفْظاً وَغَايَةً ، آيَةً آيَةً ، وَوَفَتْ بِمَطَالِبِ الْإِسْلَامِ الْعُظْمَى فِي الدَّعْوَةِ وَالتَّبَشِيرِ وَالْفَتْحِ ، جَرَتْ مَعَ السِّيَاسَةِ وَالْإِدَارَةِ أَشْوَاطاً بَعِيدَةً . وَاسْتَلْهَمَتْهَا الْحَضَارَةُ وَالنَّفْسُ الْإِنْسَانِيَّةُ كَمَا اسْتَلْهَمَهَا الدِّينُ عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً وَنِظَاماً ، فَأَمَدَتْهُمَا بِمَا طَمَحْتَا إِلَيْهِ مِنْ إِبَانَةٍ ، وَمَا أَدْرَكَهَا فِي طَرِيقِهَا الطَّوِيلِ وَنَاءً ، وَنَهَضَتْ بِمَنْطِقِ « أَرِسْطُو » ، وَعَبَّرَتْ فَأَحْسَنْتِ التَّعْبِيرَ عَنِ فِلْسَفَةِ « الْاَغْرِيقِ »

وثقافات « الصين » و « الهند » وأساطير « فارس » ، وأنداحت دائرتها للعلوم والفنون والآداب التي عرفتها عصور العرب الذهبية ، وكانت تُربي على ثلاث مئة عدداً ، بينها كثير مما لم يهتد إليه أهل التمدن الحديث إلا بعد أن نُضجَ تمدُّنهم في المئة التاسعة عشرة الميلادية ، كالسياسة المدنية والشريعة ، وتدبير المنزل ، والاقتصاد السياسي ، والعمران ، والاجتماع ، وفنون الحرب وآلاتها ، ونحو ذلك من مبتكرات العقل التي جالت فيها أقلام القوم وأتت منها بالبدائع والروائع . وكما عذبت في فم آبن البادية وأنسجت مع نوازعه وأفكاره وطبيعة بداوته ، وأبانت فأجادت الإبانة عن مقاصده ورغباته وأهوائه . . عذبت كذلك في فم الحضري المثقف الذي ربي في أحضان الترف والنعيم ، وأسلمت قيادها لمطالب معيشته ونوازعه النفسية وخطراته الفكرية والشعورية وحاجاته العمرانية والمدنية ، وتلونت بألوان حياته في جده وهزله ، ومدت له من أسبابها في كل شأن ما شاء ، وما خائته في أرب من آرابه .

حتى إذا انحسر سلطان العرب من هنا ومن هناك ، وتراجع التمدن العربي الإسلامي أمام طوفان الغزاة - المغول والصليبيين والأسبان - انحسر سلطانها من الشرق والغرب ، وسال سيل العجمة في الأوطان العربية ، وهجمت الألفاظ الأعجمية الدخيلة على الألفاظ العربية الأصيلة في الدواوين ، فأبعدتها منها جملة ، وزاحمت لغة التخاطب في المنازل والأسواق والمجتمعات ، فأحتلت آلاف من مواضعها مكان المواضع العربية في التجارة والصناعة والزراعة ونحوها من شؤون الحياة .

وأعان على ذلك شيوع الجهل والامية في الناس ، وخمود جذوة القومية العربية ، وفُتور الحماسة للغة العربية ، بما رزأت به الدول الأعجمية الباغية تلك المجتمعات : من سد منافذ المعرفة بوجوه أجيالها الناشئة ، وتغليب سلطان لغاتها على سلطان اللغة العربية تغليباً حصرها في دائرة ضيقة بين أسوار عالية تحجب عنها الأفق الذي تطمح بصرها إليه .

حتى إذا تَنَفَّسَ فجر هذا العصر ، وبدأت الأمة العربية تَنَسِّمُ نسيم الحرية ، وتحاول أن تسترجع الذَّاهب من سلطانها السياسي والقومي والاجتماعي . . كانت المدنية العصرية قد دخلت الأقطار العربية على حظوظ متفاوتة من القوة والضعف ، بعلمها ، وفنونها ، وصناعاتها ، ومخترعاتها ، وضروب أثارها ورياشها وآبئتها ، وصنوف مطاعمها ومشاربها ؛ وطفقت تَفْرِضُ على اللغة العربية أسماءها الدخيلة التي تميزها أفواجاً إثر أفواج ، كما تَفْرِضُ نفسها على الحياة العربية بكل مقوماتها ومفاهيمها ومُسَمِّياتها وأعيان آلتها وأدواتها في مختلف مظاهر الحضارة .

هنا وقفت اللغة العربية أمام حالة جديدة خطيرة من غزو اللغات الأوربية الحديثة بعد غزو اللغات الشرقية القديمة ، تُؤَدِّنُها بشر مستطير أثير ، واحتلال لغوي أجنبي مُقيم ، وتقتضيها الاستعصام بقواها الطبيعية لدر هذا الغزو وهزيمته .

وبدأت في غمرة الموقف تتأمل تأمل المستبصر في العواقب ، ما الذي تصنعه : هل تأذن لهذه الألفاظ الأعجمية الدخيلة أن يسيل سيلها عليها ، وتغرقها بصيغها وأشكالها ولغاتها ، بل رطاناتها المتعددة ، عن طواعية واستسلام ؟ أو تقبلها كلها أو بعضها بعد إخضاعها لأصول التعريب ، كما فعلت إبان تاريخها المديد حين اتصلت بشعوب الأرض اتصال الند بالند ، أو اتصال الغالب بالمغلوب ، فأخذت قليلاً وأعطت كثيراً ، وما فرطت من مقومات شخصيتها الأصيلة بشيء ؟ أو تضطلع بما تطلبه الحياة منها من ألفاظ عربية خالصة تؤدي المعاني الأجنبية بالنقل وبلاشتقاق من صميم مادتها الأصيلة ، وهي بها فارهة وغنية أكبر الغنى ؟ وفي هذا نشب الخلاف بين اللغويين وجماعات من الدارسين والباحثين ، فذهب كل فريق مذهباً ينبع من طبيعة دراسته وتلقيه ووعيه الخاص . ثم لم يلبث أن خفت حدته ، وطفق يزول رويداً رويداً كلما تطورت الحياة العقلية والعلمية ، وازداد الشعور القومي ، حتى سيطر الرأي الذي يحقق سلطان اللغة العربية

وقد رتبتها على الاستقلال بنفسها في التعبير عن الخَلجات والأفكار ، وعن شؤون الحياة جليلها ودقيقها ، وعن مطالب العلوم والفنون والصناعات ، مستغنية بثروتها عن الاستعارة من اللغات ، إلا ما تقضي به الضرورة في بعض الحالات . على أنه ينبغي أن نذكر في صراحة تامة أن المدى أمام اللغة العربية في هذه الأشياء ما يزال بعيداً ، وأنه كلما قُرب بُعد ؛ ذلك لأن الحضارة تزداد في كل يوم تقدماً وانسباً وتوسعاً وتعقيداً بكثرة ما يتطور أو يتجدد من شؤونها ، ولا سيما شؤون الفنون والصناعات والمخترعات ، وذلك كله يتقاضى علماء اللغة أن يدأبوا ويواصلوا الدأب ، وأن يضطلعوا دائماً في غير تلبث ولا وناء ، بمجهود عنيف مستمر يتكافأ مع حركة الإنتاج المتدفق ، وحوافزه السريعة التي لا تستأني ولا تعرف البُطء ؛ لأن الحياة العصرية مدفوعة بالحركة والسرعة والنشاط الذي لا يفتر ، ومن وني عن الاندفاع معها خلفته ورائها ، فيظل في الساقية أو وراء الساقية مُنبتاً .

وإن أول ما يتقاضى علماء اللغة المبادرة إلى التعبير عنه ، وتسميته تسميات عربية دقيقة ، هو ما يدور بين الناس من أسباب العيش ووسائله ، وما يكون اتصاله بحياتهم أقرب من غيره ، وما لا ينفصلون عن تناوله وأستعماله لحظة من اللحظات من أجهزة وآلات وأدوات كهربية وبخارية ، يمارسونها في المصانع ، أو يرتفقون بها في المنازل والفنادق والمطاعم . . . وهي وما إليها من صنوف الرِّياش والأثاث والماعون من الكثرة والتنوع والتعقيد والشُّيوع بالمكان الذي لا يوصف ، ومُعظّمها يتطلب تسميات عربية فصيحة مانوسة تسوغها^(١) الأذواق .

ولشد ما يستشعر الإنسان الضيق والحرَج حين يستعمل هذه الأشياء ، فيتعدّر عليه الوقوع على أسماء عربية لها ، أو يقع لبعضها على أسماء عامية ، أو مُعربة ، ومنها ما أصابه أشنع التحريف فأفسد معناه ، كالذي سمعته ذات يوم من عامل في مصنع كان يعالج أداة عَطِبَتْ في « سيارَة » ، فسألته عن اسمها ،

فرايته يتردد ، ثم قال بعد لأيٍ بسذاجة العامي البريء : اسمها - أكرمك الله - « نذل » ، وهو لا يعلم أن أصلها الإنكليزي "Needle" ومعناه الإبرة ، ولم يخطر بباله أن يفكر فيم يقال لهذه الأداة التي تُشبه الإبرة « نذل » بحيث لجأ الى التأدب مع مخاطبه وإكرامه عن ذكرها له حين اضطره الى إسماعه إياها ، استجابة لسؤاله ، ومثل هذا كثير .

والمشكلة القائمة تحل بوسيلتين :

الوسيلة الأولى : هي أن يُستحيا القديم ، ويُلاءم بينه وبين الحاضر من غير قسر ولا إغناء ، فتستعمل الألفاظ العربية التي نُسبت في معانيها الأصلية ، وفيما يُشبه معانيها الأصلية ، أو يكون لها بها صلة غير المشابهة . ولا ريب في أن التوسع في أوضاع اللغة القومية حتى تفره وتغنى بنفسها ، أبقى على حياتها وأضمن لدوام شبابها وتجديده من السماح للدخيل بإقتحامها واحتلال مكانها كما يودُّ « ناس » أن يكون !

إن دواوين اللغة العربية تفيض بأسماء الآلات والأدوات والأثاث والرياش والماعون ، وألفاظ الشؤون العامة التي تشتد حاجة الناس إليها . وقد استخرجت من كنوزها ما استطعت ، وجعلته على طرف الثمام^(٣) من متناوليه ، ليستعملوه في التعبير عن المعاني الجديدة ، وفي اطلاقه على المسميات المستحدثة على النحو الذي أشرت إليه ، وهو سبيل مسلوك في اللغة منذ القديم .

والوسيلة الأخرى : هي وسيلة الاشتقاق الذي هو في اللغة العربية أشبه بـ « المولد » "Generator" في الصناعات الآلية ، ما يفتأ يولد لها الطاقة بعد الطاقة ، ويمدّها بالقوة والقدرة على الحركة والعمل ما تحرك . فكما أن هذا هو شأن « المولد » في الصناعات الآلية ، فكذلك الاشتقاق في اللغة العربية يمدّها ما أمتدّ بأهلها البقاء على وجه الزمن ، ويساعدها على نموها وتطورها دائماً ، وعلى إسعاف الحياة بما تطلب منها من ألفاظ .

وسبيل هذه الوسيلة سبيل لاجبة معروفة ، قد عبّدتها اللغة العربية بفطرتها

المستقيمة ، وَنَوَّعَتِ الآلاتِ التي تبلغُ براكبها غايته البعيدة في سهولة ويُسر .
لكنها تحيِّفها الخالفون وجاروا عليها ، فضيَّقوها ، وألقوا فيها الحسك والشوك ،
وقصروا سلوكها على آلة معقدة مغلقة ، مثقلة بالقيود ، بطيئة الحركة كراحلة
صديق الشاعر القاهريِّ الظريف « البهاء زهير » :

تَمْشِي فَتَحَسِبُهَا العُيُو نُ على الطَّرِيقِ مُشَكَّلَةً !
مِقْدَارُ خُطْوَتِهَا الطَّوِيدِ لِمَ حِينَ تُسْرِعُ أَنْمَلَةً !
وَتُخَالُ مُدْبِرَةً إِذَا مَا أَقْبَلْتَ مُسْتَعَجِلَةً !
تَهْتَزُّ وَهِيَ مَكَانَهَا فَكَأَنَّمَا هِيَ زَلْزَلَةً !

وأعني بهذه الآلة ، قاعدة (اسم الآلة) كما وردت في كتب النحاة ،
وما أريد بما أصف من حالها غير الجذ الذي يمكننا من النهوض بأداء الأمانة .
على أن بحث اسم الآلة هذا في جملته وأساس تناوله ، لم يتوسَّع فيه النحاة
من قدماء ومُحدِّثين ما توسَّعوا في غيره من مباحث النحو واللغة ؛ لأن الحياة
القديمة لم تكن تدعو لبحثه وتلج في تعميقه ، فأوجز الأوائل فيه الكلام إيجازاً
شديداً ، ونقله الأواخر عن نهجه في لغة العرب ، فقيَّدوا مُطلقه ، وحرَّموا
مُباحه ، وحرَّجوا به واسعاً .

أما وقد تجددت حياتنا على نحوٍ يتطلَّب منا الاستبحار في كلِّ شيء ،
ومن ذلك اللغة ، فلا مَنَاصِرَ لنا من أن نعيد النَّظَرَ في قاعدة (اسم الآلة) هذه ،
وأن نبخِّثها بحثاً جديداً وعميقاً ، يوضِّح غموضها ، ويكشف معالم ميدانها
الفسيح ، وينتهي بها الى غايتها من الانتفاع بها في توسيع مادَّة اللغة في جانب
من أهمِّ جوانبها بالقياس الى الحياة الحاضرة .

**

بُحِثت هذه القاعدة في كتب النحو على طريقتين مختلفتين ، وسارت بها
كلُّ منهما على منهجٍ بحثيها في سائر أبواب النحو . أولاهما ما أسَمِيه الطَّرِيقَة
العربيَّة ؛ لأنها تقوم على الاستقراء اللغويِّ ومراعاة الاستعمالات العربيَّة الأصيلة

فَتَعَدُّ وَلَا تَعُدُّ. والأخرى ما أَسْمِيهِ الطَّرِيقَةَ الأَعْجَمِيَّةَ ، لِأَنَّهَا تَسِيرُ عَلَى مَنَهِجٍ مِنْ التَّعْلِيلِ المنطقيِّ قَلَمًا تَلْتَفَتْ مَعَهُ إِلَى الاستقراء اللغويِّ ، وَتَفَرِّضُ شَرْوْطًا تُحَرِّمُ أنواعًا مِنْ مُبَاحِ الاستعمالات العربيَّةِ ، فَتَعَدُّ وَتَعَدُّ .

(١) فَأَمَّا الطَّرِيقَةَ العربيَّةَ ، فَفَد تَنَاولَتْهَا مِنْ نَاحِيَةِ أُبْنِيَّةِ بَعْضِ صِيغِهَا الاِشْتِاقِيَّةِ الَّتِي تَلْحَقُ أَوَّلَهَا مِيمٌ مَكْسُورَةٌ ، لِلتَّفَرِيقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ صِيغِ أَسمَاءِ المِكانِ وَالْمَصْدَرِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مِثَالِهَا وَتَفْتَحُ مِيمِهَا ، إِذْ كَانَتْ العَرَبُ تَفَرِّقُ بَيْنَ دَلالاتِ الصِّيغِ المِثْابَةِ بِالحَرَكَاتِ وَغَيرِهَا ، فَتَقُولُ مِثْلًا : « مَقْصُ » لِشَيْءٍ الَّذِي يُقْصُ بِهِ ، وَ « مَقْصُ » لِلْمَصْدَرِ وَالْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ القَصُّ ، لَمْ تَذْهَبْ إِلَى أبعَدَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلا إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ مِمَّا يَسْتَدْعِيهِ البَحْثُ التَّفْصِيلِيُّ .

فَقَالَ سِيبَوِيهِ مِنْ أئِمَّةِ نَحْاةِ البَصْرَةِ الأَوائلِ فِي « الكِتابِ » ، وَأَوْجَزَ : « بابُ ما عَاجَتْ بِهِ : أَمَّا المِقْصُ فَالَّذِي يُقْصُ بِهِ ، وَالْمَقْصُ المِكانُ وَالْمَصْدَرُ . وَكُلُّ شَيْءٍ يَعالِجُ بِهِ ، فَهُوَ مَكْسُورُ الأَوَّلِ ، كَانَتْ فِيهِ تاءُ التَّائِيثِ أَوْ لَمْ تَكُنْ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مِحْلَبٌ ، وَمِنْجَلٌ ، وَمِكْسَحَةٌ ، وَمِسْئَلَةٌ ، وَالْمِصْفَى ، وَالْمِنْخَرُزُ ، وَالْمِخِيطُ . وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى مِفعالٍ ، نَحْوِ مِقْرَاضٍ ، وَمِفْطاحٍ ، وَمِصْبَاحٍ ، وَقَالُوا : المِفْطَحُ ، كَمَا قالُوا المِنْخَرُزُ ، وَقَالُوا المِسْرَجَةُ كَمَا قالُوا المِكْسَحَةُ . »

وقال الكِسائِيُّ مِنْ أئِمَّةِ الكُوفِيِّينَ فِي « كِتابِ ما تَلَحَّنَ فِيهِ العَوامُ » : « وما كانَ مِنَ الأَلاتِ مِمَّا يُوضَعُ وَيُرفَعُ ، مِمَّا فِي أَوَّلِهِ مِيمٌ ، فَكاسِرِ المِيمِ أبدأً عَلَى مِفعالٍ وَمِفعَلَةٍ ، تَقُولُ : هَذَا مِشْمَلٌ ، وَمِثْقَبٌ ، وَمِقْوَدٌ ، وَمِنْجَلٌ ، وَمِبْرَدٌ ، وَمِقْنَعَةٌ ، وَمِصْدَغَةٌ ، وَمِجْمَرَةٌ ، وَمِسْرَجَةٌ ، وَمِشْرَبَةٌ ، وَمِرفَقَةٌ ، وَمِخْلَةٌ ، وَمِخْسَةٌ ، وَمِظَلَّةٌ . فَهَذَا كُلُّهُ مَكْسُورُ الأَوَّلِ أبدأً ، سِوَى مُنْخَلٍ ، وَمُسْعَطٍ ، وَمُدْهَنٍ ، وَمُدُقٍ ، وَمُكْحَلَةٍ ، فَإِنَّ هَذِهِ الأَحْرُفَ جَاءَتْ عَنِ العَرَبِ بِضَمِّ المِيمِ . »

وقال ثَعْلَبُ فِي « الفَصيحِ » ، وَأَبْنُ السُّكَيْتِ فِي « إِصلاحِ المنطِقِ » : « كُلُّ أَسمٍ فِي أَوَّلِهِ مِيمٌ زائِدَةٌ عَلَى مِفعالٍ وَمِفعَلَةٍ ، مِمَّا يُثَقَّلُ أَوْ يُعْمَلُ بِهِ ، فَهُوَ مَكْسُورُ الأَوَّلِ ، نَحْوُ : مِطْرَقَةٌ ، وَمِروْحَةٌ ، وَمِراةٌ ، وَمِثْرَزٌ ، وَمِحْلَبٌ لِلَّذِي يُحْلَبُ

فيه ، ومَخِيْطٌ ، ومَقْطَعٌ ، إلا أَحْرَفًا جئنَ نَوَادِرَ بِالضَّمِّ في الميم والعين ، وهن : مُذْنُنٌ ، ومُنْحَلٌ ، ومُسْعَطٌ ، ومُدَقٌّ ، ومُكْحَلَةٌ ، ومُنْضَلٌ وهو السِّيفُ .

ذلك هو منحنى الأوائل في المسألة ، وهو يتلخص في أمرين :

(أ) أنّ القصد هو بحث بناء مَفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ ، وضبط حركة الميم التي تلحقهما بالكسر لما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به من الأسماء ، وبالفتح للمكان والمصدر ، إذ كانت العوامّ تلحنُ في ذلك فتفتح ميم مَفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ مما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به ، وإنما هي بالكسر . وليس القصد أن يحصر اشتقاق أسم الآلة بهذه الصيغ الثلاث حَسْبُ ، فإنّ ذلك لا دَلَالَةَ عليه في هذه النُّقُولِ .

(ب) عَبَّرَ سيبويه عن « الآلة » لا بلفظها ، بل بملحوظها ؛ وهو قوله : « ما يعالج به » ، وأتى الكسائي بصريح لفظها مجموعاً « الآلات » ، غير أنّ مفهومها عنده هو « ما يوضع ويرفع » . فهل يفيد هذا التعبير ما أفاده تعبير سيبويه ؟ أو يفيد معنى « الأداة » كما أفهمها منه ؟ وبين « الآلة » و « الأداة » فرق لا شبهة فيه ، سأفصله في موضعه من هذا البحث . وقول ثعلب وأبن السكيت ، « مما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به » ، نصٌّ على هذا التفريق . فكأنّ ثعلباً وأبن السكيت قد استدركا بهذا الملحظ الجديد على قاعدة سيبويه الساذجة ما نَقَصَ منها ، ودلّوا به أيضاً على ما فاته من المواءمة بين المعنى العلاجيّ والتمثيل له ؛ لأنّ من أمثلته « المِخْلَبُ » للذي يُحْلَبُ فيه ، وهو وعاء يكون فيه الشيء ولا يعالج به كما يعالج بالمِقْصَرِ مثلاً ، وشتان ما هما . فذلك « أداة » ، وهذه « آلة » . وهذا الملحظ هو في الوقت نفسه تصحيح لكلام الكسائي أيضاً .

هذا ، وقد تردّد لفظ « الآلة » في كلام الفراء المتوفى سنة ٢٧٦هـ في التفريق أيضاً بين دلالتيّ حركة ميم مَفْعَلٍ ومِفْعَلَةٍ بالكسر والفتح ، نقله ابن قتيبة في « أدب الكاتب - ط . السلفية ٤٣٣ » فقال : « قال الفراء : يقال : مِرْقَاةٌ ، والفتح أكثر ، وكذلك مِسْقَاةٌ ومِسْقَاةٌ ، من جعلهما (آلة تستعمل) كسر ، مثل : مِرْقَفَةٌ ، ومِقْدَحَةٌ ، ومِصْدَعَةٌ ؛ ومن جعلهما موضعاً للارتقاء واللسقي ،

نَصَبَ. « عني فَتَحَ الميمَ فيهما .

وذكر اصطلاح (أسم الآلة) علي بن عيسى الرَّمَاتِي المَتَوَفَى سنة ٣٨٤هـ في « كتاب شرح سيويه » مُدْرَجاً بعد قول سيويه « باب ما عالجت به » . ثم جعله جارالله الزَّمْخَشَرِي ، وقد يكون غيره سبقه إليه ، عنوان الباب في « المُفْصَل » .

(٢) وأما الطَّرِيقَةُ الأعجمية ، فقد تناولت القاعدة على منهج بحثها بالتحليل المنطقي ، وفرض الشُّرُوط التي تُحَرِّمُ المباح من الاستعمالات العربية ، ووضعت لها تعريفات على أنحاء تتقارب في أشياء وتتباعد في أخرى . ولعلِّي لا أبعد عن الصَّواب إذا زَعَمْتُ أَنَّ الزَّمْخَشَرِي هو واضع أساس الطَّرِيقَةُ الأعجمية لِأسم الآلة ، وإن كان تعريفه له يوهم لأوَّل وهَلَّة أَنَّهُ بسبيل من نهج الأوائل ، إن لم يكن غيره سبقه الى ذلك . ونصُّ تعريفه : « اسم الآلة : هو أسمٌ ما يعالج به الشَّيْء ويُنْقَل ، ويجيء على صيغة : مِفْعَل ، ومِفْعَلَةٌ ، ومِفْعَالٌ . والشُّطْرُ الأوَّل من التَّعْرِيف ، منقول من الطَّرِيقَةُ العربية ، من ثعلب وأبن السُّكَيْت ، مع فرق واحد ، هو « السواو » في نصِّه ، و« أو » في نصِّيهما كما رواه السُّيُوطِي . . ولكنَّ شطره الآخر قد عدل به عن طريقة الأوائل في تناول آليات من جهة التَّفْرِيق بين دلالة حركة ميم مِفْعَل ومِفْعَلَةٌ بالكسر والفتح إلى حصر الاشتقاق بهذه الصِّيَغِ الثلاثة (التي أخذها من سيويه ، ولم ينبه كما نبه سيويه على قلة مِفْعَال ، فجعلها كلها على مستوى واحد من الشُّبُوع) دون غيرها من صيغ الآلة الاشتقاقية المتعددة في اللغة العربية . وهذا القيد الذي يحرم ذلك ، هو من صميم القُيُود التي فرضتها الطَّرِيقَةُ الأعجمية ، ولم يقل به الأقدمون .

ثم جاء الخالفون فأضافوا إليه قيوداً جديدة ، وصاغوا قاعدتهم صياغات مُتَوَعَّة ران عليها الاختلاف والاضطراب ، وهي كثيرة لست بسبيل نقلها الى هذا المكان ، وإنما حسبي منها أن أنقل ما يجمع أصولهم فيها لأدُلُّ على فسادها

بالقياس الى الاستعمالات اللغوية عند العرب .

قال صاحب روح الشروح على « المقصود » : « أما أسم الآلة ، فآسم مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ، ولذا لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي المتعدّي » .

وقال الزنجاني صاحب « العزي » : « وأما أسم الآلة ، وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه ، فيجىء على مثال : مَفْعَلٌ وَمِفْعَلَةٌ وَمِفْعَالٌ ، كِمِحْلَبٍ وَمِكْسَحَةٍ وَمِفْتَاحٍ » .

وقال السعدُ التفتازاني : « وقد عُلم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ، ولا تكون للأفعال اللازمة ، إذ لا علاج لها » .

وقال الشيخ زكريا في « شرح الشافية » : « الآلة للفعل الثلاثي ، وهي أسم لما يستعان به في الفعل المشتقة هي منه ، تجيء على مَفْعَلٌ ، وَمِفْعَالٌ ، وَمِفْعَلَةٌ بكسر أولها ، والأصل في الآلة مِفْعَالٌ ، والأخران منقوصان منه ، كالمِحْلَبِ ، والمِفْتَاحِ ، والمِكْسَحَةِ لما يستعان به في الحَلْبِ ، والْفَتْحِ ، والكَسْحِ » .

وقال صاحب « الهمع ١/١٦٨ » : « بناء الآلة مُطْرَدٌ على مِفْعَلٍ بكسر الميم وفتح العين ، ومِفْعَالٌ ومِفْعَلَةٌ كذلك ، كِمِشْفَرٍ ، ومِجْدَحٍ ، ومِفْتَاحٍ ، ومِنْقَاشٍ ، ومِكْسَحَةٍ . والمُفْعَلُ بِضَمِّتَيْنِ ، والمَمْفَعَلُ بفتحيتين ، والفِعالُ بالكسر : يحفظ ولا يقاس عليه ، كَمُنْخَلٍ ، ومُسْعَطٍ ، ومُدْهَنٍ ، وإِراثُ آلة تَأْرِيثُ النَّارِ ، أي إضرامها ، وسِرَادٌ ما يُسْرَدُ به ، أي يُخْرَزُ » .
وقال بعض الشراح : « المِفْعَلَةُ لا تنقاس » .

وقال نظام الدين النيسابوري : « وهذه الأوزان ، أي مِفْعَالٌ ، ومِفْعَلٌ ، ومِفْعَلَةٌ ، قياسية ، لا من حيث أنه يجوز أن يشتق كل منها من أي فعل اتفق وإن لم يُسْمَعِ ، بل من حيث أن كلاً منها إن كان قد ورد السماع به في فعل مُعَيَّنٍ أمكن أن يطلق هو على ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل ، كالمفتاح ، فإنَّ كلاً ما يمكن أن يفتح به البيت يُسَمَّى مفتاحاً ، وإن لم يكن الآلة المعروفة

بذلك .

وتتلخّص هذه النقول ونحوها ممّا لم أنقله في ثلاثة أمور :
الأمر الأول : أنّها تحصر اشتقاق أسم الآلة بالفعل ، وبأن يكون معلوماً
وثلاثياً متعدّياً ؛ وتمنعه من اللازم والمزيد ومن أسماء الأعيان وإن ورد في كلام
العرب عشرات بل مئون من الأسماء المشتقة منها .

الأمر الثاني : أنّها تقصّر الأوزان الاشتقاقية على : مِفْعَل ، ومِفْعَال ،
ومِفْعَلَة ، على اختلافٍ في أيها هو الأصل .

الأمر الثالث : أنّها اختلفت في قياسيتها ، فقال الأكثرون : يطرد مِفْعَل
ومِفْعَال ومِفْعَلَة ، وقاس بعضهم على مِفْعَل ومِفْعَال ، ومنع القياس على مِفْعَلَة .
واشترط بعض آخر السماع فيها كلّها ، ومنعوا أن يطبق القياس ويُعمَل به
إلا في المسموع ، فكادوا يطلون القياس ، ويسُدّون بابه في شأن أسم الآلة . . .

ثلاثة مذاهب في ثلاثة أوزان !

وألاحظ على ذلك أنّ الأمرين الأوّل والثاني منقوضان بدلالة الاستقراء
اللغويّ على خلافه ، وأن الأمر الثالث لم يرجع بحسه الى طبيعة اللغة ،
وإنما يرجع الى التعليل المنطقيّ الذي هو أساس الطريقة الأعجمية في النحو
العربيّ والى دعوى كثرة ورود وقتله ، ومن أجل ذلك اختلفوا فيه ولم ينتهوا به
الى رأيٍ جميع .

وهذا وذاك لا يصحّ أساساً لقاعدة ، ولا يصحّ كذلك أن يُسمّى ما يبنى
على مثله « قاعدة » . فإنّ القواعد إنّما تبنى على استقراء الجزئيات ومناحي اللغة
في استعمالاتها ، وأن تكون الى هذا جامعة مانعة ، مُتَّفَقاً عليها كما جرى عُرف
العلماء . وأين هذا ممّا كشفته من أمرها ؟

بل إنني لأذهبُ في ناحية الاستقراء الى أدنى مراتبه في الباب ، وأريد
استقراء أقوال علماء اللغة الأوائل فيه ، لا الاستقراء اللغويّ العامّ ، فلا أجد
أصحاب هذه « القاعدة » قد مارسوه . فنحن إذا عدنا الى ما قدمته من أقوال هؤلاء

العلماء في الكلام على الطريقة العربيّة ، وعرضنا « القاعدة » عليها ، اهتدينا الى أنهم إنما عرّفوا منها قول سيبويه وحده في المعنى العلاجيّ الذي استنبطوا منه شرط اشتقاق أسم الآلة من الفعل الثلاثي المتعدّي دون غيره . وقول سيبويه ليس هو وحده في الباب ، فإنّ الى جانبه أقوالاً لغيره من علماء اللغة الأثبات الذين قصروا جهودهم كلّ على الاستقراء والتعمّق في اللغة ، تصحّح قول سيبويه كما شرحته آنفاً ، فهل عرّفوها ثمّ تخيروا منها كلام سيبويه ورجّحوه عليها ؟ وإذا كان ذلك ، فهل من حقّهم أن يفعلوه ، وأن يرجّحوا قولاً على قول دون أن يذكروا علة ترجيحه ؟ أو ليس من حقّ اللغة وحقّ أصحابها بها أن يطالبوا بأداء أمانتها في صدق ، وأن يأخذوا بحجّز الباحثين أن ينطلقوا مع الأهواء ، أو يتسكّعوا في الدّراسات القاصرة ؟ أو أقول إنّ القوم لم يعرفوا أقوال هؤلاء العلماء كما يدلّ عليه ظاهر حالهم ، فيتحقّق بذلك رأيي في أنهم لم تكن لهم تجرّبة ، حتّى في أدنى مراتب الاستقراء ، تُخوّلهم أن يضعوا « قواعد اللغة العربيّة » على هذا النحو من التّحجير الذي تاباه طبيعة العربيّة ، ولا تُقرّه مناحي استعمالات أصحابها العرب ؟

ولست أعجبُ بعد هذا لشيء عجيبي لمثل هذه « القاعدة » المعرّقة أن تسلك سبيلها الى الأذهان ، ثم تجتاز العصور حتّى تبلغ عصرنا وتكون فيه « نافذة المفعول » !

ولكنّ هذا العجب يزول حين نردّ الأمر الى طبيعة التّقليد الذي يتقيّد بكلّ مألوف عن تعصّب ، وتكون منه عند صاحبه عادة التّسليم لكلّ مقروء بحيث لا يخطّر بباله أن يفكر في بحثه ونقده ، للخلوص إلى الحقيقة التي هي مطلب الإنسان المثقّف .

وإذ وصلتُ بالبحث الى أثر المسألة في عصرنا ، فقد لزمني استيفاءه أن أعرض لظاهرة من نقدها عند عالم لغويّ مفكّر⁽³⁾ متعمّق في اللّغة ومدرك لحاجات العصر ، نقل نتائجها عنده على النحو الذي اهتدى له الى (مجمع اللغة

العربية) في بداية إنشائه قبل ثمانية وعشرين عاماً ، ورمى في جملة نقده الى صوغ أسم الآلة من كل فعل ثلاثي أو غيره ، متعداً أو لازماً ، ومن أسماء الأعيان أيضاً ، ولكنه وَقَفَ فيه عند ترجيح أقوال اللغويين على أقوال النحاة ، ولم يتعمق ، ولم يرجع الى أقوال النحاة القدماء وطريقتهم في بحث أسم الآلة ، ولم يبين أسرار الاشتقاق من هذه الأشياء ودلالات الفروق التي تنشأ من كل نوع منها ، ووقَفَ أيضاً عند بحث الصيغ الثلاث : مفعلة ومفعل ومفعال ، ولم يتعرض لصيغة أخرى يضيفها إليها . ويحثه هذا على ما ذكرت من نقصه ، صادف ما يستحقه من عناية ، فنوقش ، وشايعه عليه فريق من الأعضاء ، وعارضه آخرون معارضة شديدة . لماذا ؟ لأن أقوال النحاة لا تقبل الرد ، وقد فاتهم أن اجتهادات النحاة أنفسهم قد تخالفت ، وناقض بعضهم بعضاً ، فكيف لا يُردُّ الخاطيء منها ؟ وأين تبقى قاعدة الأصوليين في رد القولين المتعارضين : « إذا تعارضا تساقطا » ؟ أفلا ينبغي أن يسقط ما تساقط من نفسه ؟

ولم ينته « مجمع اللغة العربية » من مناقشة الموضوع الى نتيجة حاسمة ، وإنما انتهى الى قرار بإقرار القاعدة ، ونوّه المقرر أو شارح القرار بـ « عظم بركته » ، وقال بالنص : « إن (مجمع اللغة العربية الملكي) وجدَّ في الأوزان الثلاثة سداداً من عوز ، ولم يتوسع في صوغ أسم الآلة من أي فعل أو أسم عين ، وإنما راعى جمهرة المسموع » الى آخر كلامه .

ولكن « مجمع اللغة العربية » في الناحية العملية لم يجد يومئذ في هذه الأوزان الثلاثة سداداً من عوز ، فخالقها في أحيان كثيرة الى أوزان آخر من نوع فاعلة وفعالة ، صاغ عليها عشرات من أسماء الآلات والأدوات ، يتعرفها متبّع دراساته في مجلته ومحاضر جلساته ومجموعات مصطلحاته في غير عناء . وهو قد فعل هذا كما فعل كثير من الباحثين والمترجمين فعلمه من قبل ومن بعد دون أن يتخذ فيها قراراً ، أو يتذكر هذا القرار فيرتد إليه ويتزع عن إباحة ذلك !

**

بعدَ هذا التفصيل الذي لم يكن بُدُّ من تأسيسه للوصول الى تحرير المسألة ، أمضي بالبحث الى غايته ، فأقرّر أولاً : أنّ أوزان أسماء الآلة والأداة ، لا تنحصر في ثلاثة كما تُوهّمهُ قاعدة النُّحاة ، وإنّما هي كثيرة سأوردها في البحث .

وأقرّر ثانياً أنّ العرب قد اشتقت عليها كلّها من الأفعال المتعدّية واللازمة ، ومن الثلاثية وغير الثلاثية ، ومن المصادر ، ومن أسماء الأعيان ، ولهذا سرٌّ دقيقٌ سأكشفه .

وما وسّع العرب من التصرّف بعقلها في لغتها وتنوع أوزان كلامها وأشتقاقاته ، ينبغي أن يسعنا أيضاً ، فلا يُحرّم علينا ما أحلّوه لأنفسهم ، ولا يحجّر علينا الواسع ممّا توسّعوا فيه ، ما لم نرد الخروج على مقاييسهم ، ونحن الى ذلك في دهرنا أحوجّ منهم إليه .

والعرب إذ تتوسّع في لغتها بالاشتقاق وتنوع صيغِهِ ، إنّما تتصرّف بحريّة تجري مع غريزتها اللغوية في إقامة دلالات الألفاظ على المعاني ورموزها عن الفروق التي تميّز معنى عن معنى ، فتشتقّ مثلاً الاسم من الفعل المتعدّي وتريد به المعنى العلاجي الذي يوصل أثر الفعل الى منفعله ، كالمقَصّ والمِنْشَار والمِكْسَحَة والسِّدَاد والحاملة والسَّاطور والقَدَافَة ، وتشتقّ من الفعل اللازم لِتَدَلُّ على قيام المعنى بنفسه ، وأنّ مدلوله هو غير مدلول المشتق من الأفعال المتعدّية ، كالمِعْزَف والمِسْرَجَة والمِضْبَاح والسُّرَاج والمائلة والدَّرَاجَة . وتشتقّ من الاسم الجامد وتقصد اختصاصه به ، كالمِخْصَرَة من الخِصْر ، لأنّه يُسْنَدُ بها ، والمِخْدَة من الخدّ ، والمِصْدَعَة من الصّدغ ، والمِوْرَكَة من الوْرِك ، والمِرْفَقَة من المِرْفَقِ لأنّها تتخذُ لها وتوضع تحتها .

ولا ريب في أنّ جميع هذه المعاني الاشتقاقية المتنوعة الأخذ والدلالات ، قائمة في النفس دائماً ، ومحتاج إليها في الاستعمالات أبداً . وإنّما يقوى بعضها ويكثر ، ويضعفُ بعض آخر ويقلُّ على حسب ما يتوافر له من الدواعي والحاجات

أو يُقِلُّ. فقد تشتد الحاجة في زمنٍ إلى نوعٍ من الألفاظ يستكثر بالوضع والاشتقاق ، وقد تضعف الحاجة في زمنٍ إلى هذا النوع ، وتشتد إلى نوعٍ آخر ، فيضعف الأول وتضيق دائرته ويموت كثير من ألفاظه ، ويتسع الثاني وتكثر أفراده وتقوى أسرته ، وقد تشتد الحاجة في زمنٍ آخر إلى هذه الأنواع جميعاً ، فتستعمل كلها ، وتستكثر أفراد كل نوع استكثاراً لا يُحدُّ .

وهكذا تسير اللغة في مركب الحياة ، وتجري مع الحاجة صعداً أو صيباً على حسب الأطوار التي تتجدد أو تتقلب عليها الحياة في نظامها العام . واللغة نظام تابع في مساراته لهذا النظام العام ، تجري بسبيل لا تحيد عنه ، وليس بمُجدٍ في بناء قواعدها وضوابطها أن تُقصر النظرة على كثرة ورود الشيء وقلته دون استكناه هذا السر الذي كشفناه وتعرّفه .

أما الأصل الذي جرى عليه البصريون وخالفوهم من مقلدة النحاة ، فهو من أفسد الأشياء ، أوقعهم في أشياء من التناقض والاضطراب ، وأنهى بهم إلى الحكم على كثير من ألفاظ اللغة بالشذوذ ، وقيد حرية التصرف فيما كانت العرب تتصرف فيه ، وحرّم المباح من الاستعمالات العربية الأصيلة أن يقاس عليها ، حتى عدّ المقيس على ما يظنونه قليلاً شاذاً أو عامياً ، كما زُنَّ (١) الزبيدي (الميزولة) بالعامية (٢) ، مع أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم تجر إلى مفسدة . وأية مفسدة في إرادة أطراد الاشتقاق على مقياس كلام العرب في المشتقات دون المرتجلات ، كثر ورودها أو قل ؟ ولماذا يكون المقيس على القليل شاذاً أو عامياً ؟

فليس ما ذهبوا إليه من هذا ، الأصل في بناء الضوابط ، وإنما الأصل هو ما تبيته من سر النظام اللغوي في أصل الطبيعة العربية من حيث منحها في الكلام . . . فهو الذي ينبغي أن تُبنى عليه الأحكام ، لتيسير الضوابط المستحدثة الفطرة اللغوية ، وليستفَع بكلٍّ موردٍ من موارد اللغة على وفق النظام الطبيعي الذي خلقت منه وعليه .

وأقرّر بعدُ هذا وذاك أنّ هذا التقسيم الذي أستحدثه ، هو كما يلائم كلّ الملاءمة السُّرُّ اللغويّ الذي أرادته العرب في تنويع أوزان أسماء الآلة والأداة ، وتنويع ما تشتقُّ منه ، يلائم كل الملاءمة طبيعة الحياة الصُّناعية وحاجاتها في العصر الحاضر أيضاً .

إذ هي تضع أمامنا أجهزةً وآلاتٍ وأدواتٍ ، يختلف بعضها عن بعض ، ويفرّق أصحاب الصُّناعات بينها بحسب وظائفها . فيطلقون لفظة «q outfit» على هبكل الشّيء الصُّناعيّ ، ويقابله في اللغة العربيّة لفظة (الجهاز) ، بالفتح والكسر ، ومنه جهاز العروس ، وجهاز السُّفر ، وجهاز الرّاحلة . ويُطلقون لفظة «instrument» على ما يعالجُ به ويكون واسطة بين الفاعل ومنفعِله في وصول أثره إليه ، كالمنشار والمثقب والمؤلّد والمُكثّف ، ويقابله في اللغة العربيّة لفظة (الآلة) . ويطلقون لفظة «tool» على كل جزء صغير في الجهاز والآلة ، وعلى ما يرتفق به من المتاع والأثاث والرّياش والماعون ونحو ذلك ، ويقابله في اللغة العربيّة لفظة (الأداة) .

وواضح أنّ لفظة (الجهاز) في اللغة العربيّة ليست نصّاً على أمثال هذه الهياكل الصُّناعية المستحدثة ، ولكنها بسبيل من النصّ في إطلاقها عليها بالمشابهة ، وهو استعمال عربي صحيح ، يكثر في اللغة العربيّة . وهو من أهمّ وسائل توسيعها لا يحتاج الى كلام جديد فيه .

وأما (الآلة) و (الأداة) ، فإنّ كلام المعاجم والمتداول من كتب اللغة فيها ، وبعضها ناقل عن بعض ، موجزٌ إيجازاً شديداً ، لا يخرج عن تفسير الآلة بالأداة والأداة بالآلة ، ولا يُشير الى فرق ما بينهما ، إلّا قليلاً يؤخذ بالاستنتاج ، كقول الزبيديّ في مستدركات التاج : « والآلة ما اعتملت به من أداة » .

ومؤدّي كلام هذه المعاجم أنّ الآلة والأداة لفظان مترادفان ، أوقعتهما العرب على معنى واحد ، كما نقول : السيف والعُضْب ، والأسد والليث والغصنْفَر ، والخمر والراح والقرقف . وهو مذهب لبعض علماء اللغة

في المترادفات. والصحيح ما عليه الأكثرون ، ومنهم آبن الأعرابي وثعلب وآبن فارس ، وهو أنّ كل لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة ؛ لأنّ كثرة الألفاظ للمعنى الواحد إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى ، كانت ضرباً من العبث الذي تُجلبُ عنه هذه اللّغة الحكيمة المحكمة . ويتساق مع هذا المذهب ما قدّمت آنفاً من قول ثعلب وآبن السّكّيت : « ما يعتمل به أو ينقل » ، الذي أستنتجت منه إرادتهما التّفريق بين الآلة والأداة ، بدليل التّمثيل للقاعدة بأسماء تنوّعت دلالات ما اشتقت منه من تعدية ولزوم . . .

فلا جرّم أنّ بين (الآلة) و (الأداة) فرقاً ؛ لأنّ الآلة التي يعالج بها وتكون واسطة بين الفاعل ومُتفعّلِهِ في وصول أثره إليه ، هي غير الأداة التي يرتفق بها . وهذا القول بوجود الفرق بينهما إنّما يجري بسبيلٍ من دلالة تنوع العرب الاشتقاق في هذا الباب من الأفعال المتعدّية التي تفيد العلاج تارةً ، ومن اللازم وغيره تارةً لإفادة معنى آخر . وفائدته عظيمة في حلّ المشكلة حلّاً يلائم فطرة اللغة في إطلاق حُرّيّة اشتقاق أسماء الأجهزة وأسماء الآلات وأسماء الأدوات من الأفعال والأسماء التي تلائم معانيها ووظائفها .

وقديماً فرّق أصحاب العلوم بين الآلة والأداة ، وهو ممّا نستأنس به في هذا الشأن ، فاستعملوا كلاً منهما في معنى خاصّ ، فأطلقوا (الآلة) على العلوم الآليّة ؛ لأنّها في عرْفهم هي الوسطة بين الفاعل ومنفعلة في وصول أثره إليه ، وقالوا : إنّ إطلاق (الآلة) على العلوم الآليّة كالمنطق مثلاً مع أنّها من أوصاف النّفس ، إطلاقٌ مجازي ، وإلّا فالنفس ليست فاعلة للعلوم غير الآليّة ، لتكون تلك العلوم واسطة في وصل أثرها إليها . وأطلقوا (الأداة) على الحرف المقابل للاسم والفعل ، وهو ما فعله النّحاة والمنطقيّون .

وكما أقرّر إطلاق الاشتقاق في هذا الباب آنسياقاً مع أغراض اللغة في تنوع دلالات المشتقات بحسب تنوع ما تشقّ منه من الأفعال وغيرها ، ومع أغراض الصّناعات الآليّة المختلفة في العصر الحاضر ، وأنا معتقد صحّة مذهبي ومعني

الحَجِّجُ الَّتِي أَطْمَنَنَّ إِلَيْهَا. . . أَقَرَّرَ كَذَلِكَ إِضَافَةَ أَوْزَانٍ أُخَرَ أَشْتَقَّ عَلَيْهَا الْعَرَبُ إِلَى مُثَلِّبٍ « مِفْعَلَةٌ ، وَمِفْعَلٌ ، وَمِفْعَالٌ » ، تَنْفِيسًا لِلغَةِ مِنْ كَرَبِ التَّضْيِيقِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ ، وَفَتْحًا لِلْمَسَالِكِ الْكَلَامِيَّةِ أَمَامَ النَّاطِقِينَ بِهَا ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى كَثْرَةِ أَوْقَلَةٍ ، مَا دَامَ كَلَامُ الْعَرَبِ قَدْ جَرَى بِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ الْقِيَاسِ حَتَّى عَلَى الْمِثَالِ الْوَاحِدِ الْمَسْمُوعِ ، وَإِنْ لَمْ أُجِبَّ أَنْ أُغْرَقَ مِثْلَهُمْ هَذَا الْإِغْرَاقُ فِي الْإِطْلَاقِ فِي كُلِّ بَابٍ ، كَمَا لَمْ أُجِبَّ أَنْ أُجْمَدَ جَمُودَ الْخَالِفِينَ مِنَ النَّحَاةِ النَّازِعِينَ إِلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فِي التَّقْيِيدِ .

*
**

والأوزان التي أريد إضافتها وإباحة الاشتقاق عليها ، هي :

(١) فِعَالٌ : وهذا الوزن هو الوزن الوَحْدُ الَّذِي ظَفِرَ بِعِنَايَةِ بَعْضِ النَّحَاةِ بَعْدَ الْأَوْزَانِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَكِنَّهُمْ حَكَمُوا بِعَدَمِ أَطْرَادِهِ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي الْكَثْرَةِ وَالْقَلَّةِ ، إِذْ كَانَ كُلُّ مَا عَرَفُوهُ مِنْهَا - كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ - سَبْعَ كَلِمَاتٍ ، إِلَّا بَعْضَ الْقَدَمَاءِ قَالَ بِقِيَاسِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ كَثْرَةٌ عَرَفَهَا وَجَهَلَهَا أَوْلَاكَ . وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ أَكْثَرُ مِمَّا جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ أَسْمَاءِ الْآلَةِ عَلَى : مِفْعَلَةٌ ، وَمِفْعَلٌ ، وَمِفْعَالٌ . وَمِنْ هَذَا نَتَبَيَّنُ مَبْلَغَ حَظِّ هَؤُلَاءِ مِمَّا زَعَمُوهُ مِنْ اسْتِقْرَاءِ اللُّغَةِ ، وَمِنْ دَعْوَاهُمْ بِنَاءِ أَحْكَامِهِمْ عَلَى الْكَثْرَةِ الَّتِي يَزْعُمُونَ .

وقد ذكر بعض الفضلاء المحققين المعاصرين لنا أنه جمع مما ورد على هذا الوزن من أسماء الآلات والأدوات اثنتين وأربعين كلمة .

وجمعت (أنا) ٣١٥ كلمة على (فِعَالٌ) ، و ٧٠ كلمة على (فِعَالَةٌ)

من أسماء الآلات والأدوات وما يرتفق به .

١ - الكَلِمَاتُ الَّتِي وَرَدَتْ عَلَى زِنَةِ (فِعَالٌ) :

(١) - (الْإِبَاضُ) : الْحَبْلُ يَشُدُّ بِهِ رُسْخُ يَدِ الْبَعِيرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ يَدُهُ

عَنِ الْأَرْضِ . ٢ - (الْإِتَادُ) : حَبْلٌ يَضْبُطُ بِهِ رَجُلُ الْبَقْرَةِ إِذَا حُلِبَتْ ،

٣ - (الْإِثَارُ) : شِبْهُ الشَّمَالِ يَشُدُّ عَلَى ضَرْعِ الْعَتْرِ ، شِبْهُ كَيْسٍ ، لِثَلَاثَةِ عَانَ ،

- ٤- (الإجاح) : السُّتر ، ٥- (الإداء) : الوِكاء ، وهو سِدَادُ السَّقَاءِ ،
 ٦- (الإراث) : ما أُعِدَّ لِلنَّارِ مِنْ جِزَاقَةٍ وَنَحْوِهَا ، ٧- (الإرار) : غصن
 من شوكٍ أَوْ قَتَادٍ ، تُضْرَبُ بِهِ الْأَرْضُ حَتَّى تَلِينَ أَطْرَافُهُ ، ثُمَّ تَبْلُهُ وَتَنْزَرُ عَلَيْهِ مِلْحًا ،
 ثُمَّ تُدْخِلُهُ فِي رَحِمِ النَّاقَةِ إِذَا مَارَنْتَ فَلَمْ تَلْقَحْ ، وَمُمَارَنْتُهَا : أَنْ يَضْرِبَهَا الْفَحْلُ
 فَلَا تَلْقَحُ ، ٨- (الإراض) : بِسَاطٍ ضَخْمٍ مِنْ وَبَرٍ أَوْ صُوفٍ ، سُمِّيَ لِأَنَّهُ يَلِي
 الْأَرْضَ ، ٩- (الإران) : سَرِيرُ الْمَيْتِ ، أَوْ تَابُوتُهُ ، وَالسَّيْفُ ،
 ١٠- (الإزار) : الْمِلْحَفَةُ ، وَيُؤَنَّثُ ، كَالْمِشْرَزِ وَالْإِزْرِ وَالْإِزَارَةِ ،
 ١١- (الإسار) : الْقَيْدُ ، وَيَكُونُ حَبْلَ الْكِتَافِ ، وَالْحَبْلُ ، وَالْقَدُّ الَّذِي يَشُدُّ بِهِ
 الْأَسِيرَ ، ١٢- (الإشاح) : الْيُوشَاحُ ، ١٣- (الإصار) : وَتَدُّ الطُّنْبِ ،
 وَالزُّنْبِيلِ ، وَكِسَاءٌ يُحْتَشُّ بِهِ ، ١٤- (الإطار) : خَشَبُ الْمُنْخَلِ ، وَكَلَّ مَا أَحَاطَ
 بِشَيْءٍ ، ١٥- (الإكاء) : الْوِكَاءُ ، وَهُوَ سِدَادُ السَّقَاءِ ، وَالخِيطُ الَّذِي تَشُدُّ بِهِ
 الصُّرَّةُ : أَوْ الْكَيْسُ وَغَيْرُهُمَا ، ١٦- (الإكاد) : جِزَامٌ يَرْبِطُ بِهِ وَيُشَدُّ ، جَمَعَهُ أَكَاثِدُ
 وَتَأْكِيدُ ، وَقِيلَ : هِيَ سَيُورٌ يَشُدُّ بِهَا الْقَرْبُوسُ إِلَى دَقَّتِي السَّرْجِ ،
 ١٧- (الإكاف) : الْوِكَافُ ، وَهُوَ الْبَرْدَعَةُ « مَا يُوَضَعُ عَلَى الْحِمَارِ أَوْ الْبِغْلِ
 لِيُرَكَبَ عَلَيْهِ ، كَالسَّرْجِ لِلْفَرَسِ » ، ١٨- (الإمام) : الْخِيطُ يَمْدُّ عَلَى الْبِنَاءِ فَيَبْنِي
 عَلَيْهِ ، ١٩- (الإناء) : الْوِعَاءُ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، جَمَعَهُ أَنْيَةٌ ، وَجَمَعَ جَمَعَهُ
 أَوَانٍ ، ٢٠- (الإياد) : مَا أُيِّدَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ ، وَالسُّتْرُ « وَاحِدُ السُّتُورِ » ،
 ٢١- (الإيال) : وَعَاءُ اللَّبَنِ ، وَعَنْ اللَّيْثِ : الْإِيَالُ وَعَاءٌ يُؤَالُ فِيهِ شَرَابٌ أَوْ عَصِيرٌ
 أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، ٢٢- (الِبجَاد) : كِسَاءٌ مَخْطُوطٌ مِنْ أَكْسِيَةِ الْأَعْرَابِ ،
 ٢٣- (الِبِدَاد) : لِيُدَّ يَشُدُّ عَلَى الدَّابَّةِ الدَّيْرَةَ ، ٢٤- (الِبِزَال) : الْحَدِيدَةُ
 الَّتِي تَفْتَحُ مَبْزَلُ الدُّنْنِ ، ٢٥- (الِبِسَاط) : الْقِدْرُ الْعَظِيمَةُ ، ٢٦- (الِبِطَان) :
 جِزَامُ الْقَتَبِ « الْإِكَافِ » ، ٢٧- (الِبِيَان) : عَمُودٌ لِلخِيَابِ ، ٢٨- (الِتَلَامُّ) :
 مِيفَاحُ الصَّائِغِ ، وَيُقَالُ لَهُ الْجِمْلَاجُ ، ٢٩- (الِثَّبَات) : مَا يَشُدُّ بِهِ الشَّيْءُ
 لِيَثْبِتَ ، كِثْبَاتُ الْجَمَلِ ، وَثِبَاتُ السَّرْجِ ، ٣٠- (الِثَّبَان) : مَا تُثَبِّتُهُ مِنْ طَرَفِ

ثوبك فتجعل فيه شيئاً تحمله ،
 ٣١- (الثَّدَام) : المِصْفَاة ، ٣٢- (الثَّنَال) : الإبريق ، و- : الحَجَرُ
 الأسفل من الرَّحَى ، و- ما يُسَطُّ تحت الرَّحَى عند الطَّحن ، من جلد وغيره ،
 يسقط عليه الدَّقِيقُ ، ٣٣- (الثَّقَاب) : ما تُثَقَّب « تشعل » به النَّارُ ،
 ٣٤- (الثَّقَاف) : أداة من خشب أو حديد تُثَقَّفُ بها الرِّمَاح لتستوي وتعتدل ،
 ٣٥- (الثَّنَاء) : قَيْدٌ لِلدَّابَّةِ ذُو شِقَيْنِ ، تُرْبَطُ بِكُلِّ شِقِّ رِجْلٍ ، وَيُسَمَّى كُلُّ شِقِّ
 ثِنَاءٍ أَيْضاً ، جمعه أَثْنِيَّةٌ ، ٣٦- (الجِرَاب) : وعاء يحفظ فيه الزَّاد ونحوه ،
 ٣٧- (الجِرَاف) : مكيال ضخم وافٍ ، ٣٨- (الجِعَار) : حبل يُشَدُّ به النَّازِلُ
 في البئر وسطه ، وطَرَفُهُ في يد رجل آخر ، أو وَتِدٌ ، لئلا يسقط فيها ،
 ٣٩- (الجِعَال) : ما تُنَزَّلُ به القِدرُ ، ٤٠- (الجِلَاز) : العَقَبُ المشدود
 في طرف السوط ، و- السَّيْرُ الذي يشدُّ في طرف السُّوطِ ، ٤١- (الجِلَال) :
 العِطَاءُ ، ٤٢- (الجِهَاز) : جِهَازٌ كُلُّ شَيْءٍ (وَجِهَازُهُ بِالْفَتْحِ) ما يحتاج إليه ،
 يقال جِهَازُ العروس ، والمسافر ، والجيش ، والميت ، ٤٣- (الجِوَاء) :
 ما توضع عليه القِدرُ من جلد وغيره ، ٤٤- (الجِوَاء) : ما توضع عليه القِدرُ
 من جلد وغيره ، ٤٥- (الجِبَاك) : القِدَّةُ التي تَضَمُّ الرَّأْسَ إلى الغَرَضِيْفِ^(١)
 من القَتَبِ والرَّحْلِ ، ٤٦- (الجِتَار) : حبل يشدُّ في أعراض المَظَالِّ ، تشدُّ إليه
 الأطناب ، ٤٧- (الجِجَاب) : اسم ما احتُجِبَ به ، ٤٨- (الجِجَاز) : حبل
 يشدُّ به العِكْمُ ، و- حبل يُلْقَى للبعير من قِبَلِ رِجْلِيهِ ثُمَّ يَنَاحُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَشَدُّ بِهِ
 رُسْمَا رِجْلِيهِ إِلَى حِقْوِيهِ وَعَجْزِهِ ، وقيل : الحِجَازُ حبل يشدُّ بوسط يَدِي البعير ،
 ثُمَّ يَخَالِفُ فُتَعْقِدُ بِهِ رِجْلَاهُ ، ثُمَّ يَشَدُّ طَرَفَاهُ إِلَى حِقْوِيهِ ، ثُمَّ يَلْقَى عَلَى جَنْبِهِ شِبْهَ
 المَقْمُوطِ ، ثُمَّ تُدَاوِي دَبْرَتَهُ ، فلا يستطيع أن يمتنع إلا أن يُجَرَّ جَنْبَهُ
 عَلَى الأَرْضِ ، و- كل ما تشدُّ به وَسَطُكَ لِتُشْمَرَ ثِيَابُكَ : حِجَازٌ ،
 ٤٩- (الجِجَام) : مِخْلَاةٌ تَجْعَلُ عَلَى خَطْمِ البعير ، لئلا يَفْعُسَ ،
 ٥٠- (الجِدَاد) : ثِيَابُ المَاتَمِ السُّودِ ، ٥١- (الجِذَاء) : النُّعْلُ ،

- ٥٣- (الجِزاق) : السَّهْمُ قَبْلَ أَنْ يُبْرَى وَيِرَاشَ ، ٥٣- (الجِزاق) : رِبَاطُ القوس ، و- : السُّوارُ الغَليظ ، و- كَلَّ ما رُبِطَ به : جِزاق ، ٥٤- (الجِزام) : معروف ، ٥٥- (الجِشاش) : ما يوضع فيه الحشيش ، و- الجُوالِقُ ، ٥٦- (الجِشاك) : خشبة تشدُّ في فم الجَدْيِ ونحوه لِئَلَّا يرضع ، ٥٧- (الجِشان) : السَّقاءُ المتغَيَّرُ الرِّيحَ ، ٥٨- (الجِصار) : وِسَادٌ يرفع مؤخَّرُها ، ويحشى مُقَدَّمُها ، كالرَّحْلِ يلقى على البعير ويركب ، كالمِخْصَرة ، أو هي قَتَبٌ صغير ، و- قيد الدَّابة ، ٥٩- (الجِضاج) : الرُّقُّ المستند الى شيء ، ٦٠- (الجِقاء) : رِبَاطُ الجُلِّ على بطن الفَرسِ إذا حُنِذَ^(١) للتضمير ، و- الإِزار ، أو مَعْقِدُهُ ، ٦١- (الجِحاب) : شيء تشدُّه المرأة على وسطها تعلق به الحُلِيِّ ونحوها ، ٦٢- (الجِحاب) : الإِناء يحلب فيه ، ٦٣- (الجِلال) : مركب من مراكب النساء ، ٦٤- (الجِمار) : العود الَّذي تحمل عليه الأقتاب ، و- خشبة في مقدِّمة الرَّحْلِ يقبض عليها الرَّاكِبُ ، و- الخشبة التي يعمل عليها الصَّيقل ، وهو من صناعته الصَّيقل ، ٦٥- (الجِناك) : الخيط الَّذي يُحَنَكُ به ، و- خشبة تَضُمُّ الغراضيف ، أو قُدَّةٌ تَضُمُّها ، و- خشبة تُربط تحت لَحْيِي النَّاقة ، ثم يربط الحبل الى عُقِّ الفَصِيلِ ، فَرَأْمُهُ ، كالجُنْكة ، ٦٦- (الجِواء) : جماعة البيوت المتدانية ، ٦٧- (الجِواص) : عود يُخاط به ، ٦٨- (الجِيال) : خيط يشدُّ من حزام البعير المُقَدَّمِ الى حزامه المؤخَّرِ ، لِئَلَّا يقع الحَقَبُ على ثِيْلِهِ^(٢) ، ٦٩- (الجِباء) : بيت من وِبرٍ أو شعرٍ أو صوفٍ يكون على عمودين أو ثلاثة ، ٧٠- (الجِخاع) : الدُّسْتَبانات ، مثل ما يكون لأصحاب البُرْاة ، ٧١- (الجِخام) : الطَّينُ أو الشَّمْعُ يختم به على شيء ، ٧٢- (الجِخدار) : عود يجمع الدَّجْرَيْنِ الى اللُّؤْمَةِ^(٣) ، ٧٣- (الجِخراص) : الرُّمَحُ ، و- سِنَانُهُ ، ٧٤- (الجِخشاش) : عود يجعل في أنف البعير ، يشدُّ به الرُّمَامُ ، ٧٥- (الجِخصار) : الإِزار ؛ لأنَّهُ يُتَخَصَّرُ به ، ٧٦- (الجِخظام) : الرُّمَامُ ،

و- خِطَام القوس : وَتَرُّهَا ، ٧٧ - (الخِفاء) : رداء تلبسه العروس على ثوبها فتخفيه به ، و- كل ما ستر شيئاً فهو له خِفاء ، ٧٨ - (الخِلاج) : ضرب من البرود المُخَطَّطَة ، ٧٩ - (الخِلاف) : كُمّ القميص ، ٨٠ - (الخِلال) : عود يجعل في لسان الفصيل ، لئلا يرضع ولا يقدر على المصّ ، و- العود الذي يتخلل به ، و- ما خلّ^(١) به الكساء من عود أو حديد ، ٨١ - (الخِمار) : كل ما ستر ، ومنه خِمار المرأة ، وهو ثوب تغطي به رأسها. ومنه العِمامة ، لأنّ الرّجل يغطي بها رأسه ويديرها تحت الحنك ، ٨٢ - (الخِناق) : الفلادة ، و- ما يخنق به ، ٨٣ - (الخِوان) : ما يؤكل عليه ، ٨٤ - (الخِياط) : الإبرة ونحوها ، ٨٥ - (الدُّنار) : الثوب الذي يكون فوق الشّمار ، و- الغطاء ، ٨٦ - (الدُّسار) : المِسمار ، و- حبل من ليف تشدّ به ألواح السفينة ، ٨٧ - (الدُّسام) : ما تسدّ به القارورة ونحوها ، ٨٨ - (الدُّعام) : عماد البيت ، ما يسند به و- الخُشب المنصوبة للتّعريش كالِدُعامة ، ٨٩ - (الدُّفء) : ما استُدْفِيء به ، ٩٠ - (الدُّماس) : كل ما غطّي ووارى ، و- كِساء يطرح على الرّزق ، ٩١ - (الدُّراع) : ما يُدْرَعُ به ، ٩٢ - (الدُّناب) : خيط يشدّ به ذنب البعير الى حقه لئلا يخطر بذنبه فيلطح راحبه ، ٩٣ - (الرُّئاس) : رِئاس السيف : مَقْبُضُه ، ٩٤ - (الرُّباط) : ما يربط به ، ٩٥ - (الرُّتاق) : ثوبان يُرتقان بحواشيهما ، ٩٦ - (الرُّجاعُ) : الرُّمام ، و- الخِطام ، ٩٧ - (الرُّجام) : حجر ، أو ما يُشبهه يربط بخيط ويلقى في الماء ليُعَلَمَ عمقه ، و- ما يُبْنَى على البئر فتجعل عليه الخشبة للدّلُو ، والرُّجامان : خشبتان تُنصبان على البئر فتجعل فيهما البكرة ، ٩٨ - (الرُّحال) : الطَّنَافِس الحِيرِيّة ، ٩٩ - (الرُّداء) : الوِشاح ، و- ما يلبس فوق الثياب كالجبة والعباءة ، و- الثوب يسترّ الجزء الأعلى من الجسم فوق الإزار ، ١٠٠ - (الرُّساع) : حبل يشدّ في رُسغ البعير وغيره شديداً ثم يشدّ الى وتد ليحبسه ،

١٠١- (الرشاء) : الحبل ، أو حبل الدُّلُونِ ونحوها ، ١٠٢- (الرِّصَاغ) : الرِّصَاغُ للحبل ، ١٠٣- (الرِّفَاس) : حبل يشدُّ به رُسْغ الدَّابَّةِ إلى عَضُدِهَا حتى يُرْفَعَ عن الأرض ، ١٠٤- (الرِّفَاع) : حبل يشدُّ في القَيْدِ ، يأخذه المقيّد و- الخُشْبُ المنصوبة للتّعريش كالدُّعامة بيده ، يرفعه إليه ، ١٠٥- (الرِّفَاق) : حبل يشدُّ به عَضُدُ البعير إذا خيف ، أن يَهْرَبَ ، ١٠٦- (الرِّكَاب) .. للسرِّج ما توضع فيه الرُّجُل ، ١٠٧- (الرِّكَّاس) : حبل يشدُّ في خَطْمِ الجمل إلى يده أو يديه ، فيضيقُّ عليه ، فيبقى رأسه معلّقاً لِيَدِلَّ ، ١٠٨- (الرِّوَاق) : بيت كالْفُسْطَاط ، يحمل على عمود واحد طويل ، ١٠٩- (الرِّوَاء) : حبل يشدُّ به الحِمْلُ والمَتَاعُ على البعير ، ١١٠- (الرِّهَاط) : متاع البيت ، ١١١- (الرِّيَاش) : الأثاث ، ١١٢- (الرِّزَاد) : خيط يخنق به البعير لئلا يَدَسَّعَ ، أي يدفع ، بجِرتِه فيملاً راحته ، ١١٣- (الرِّزَاج) : المغلاق ، إلا أنه يفتح باليد ، والمغلاق لا يفتح إلا باليد ، ١١٤- (الرِّزَال) : لِفَافَةُ الرِّوَايَةِ وهي المَزَادَةُ فيها الماء ، ١١٥- (الرِّزَام) : ما يُزَمُّ به ، أي يُشدُّ من خيط ونحوه ، و- شِئْعُ النُّعْلِ ونحوه ، ١١٦- (الرِّزْنَاق) : كلُّ رِبَاطٍ في جِلْدَةٍ تحت الفُكِّ الأسفل يشدُّ إلى الرأس ، و- ضرب من الحُلِيِّ : وهو المِخْنَقَةُ ، ١١٧- (الرِّزَار) : حبل تجتمع به يدا الأسير إلى صدره ، و- كلُّ شيء كان صلاحاً لشيء وعضمة له ، ١١٨- (الرِّزَار) : ما يزيّر به البيطار الدَّابَّةَ ، وهو شِئْنٌ يشدُّ به جِحْفَلَةُ الدَّابَّةِ ، أي يلوي جحفلتها. وهو أيضاً شِئْنٌ يشدُّ به الرُّحْلُ إلى صُدْرَةِ البعير ، ١١٩- (الرِّسْبَار) : ما يعرف به عَوْرُ الجُرْحِ أو الماء ، ١٢٠- (الرِّسْبَاق) : الرِّبَاطُ ، و- القيد ، والرِّسْبَاقان : قيدان من سير أو غيره يوضعان في رجل الجارح من الطَّيْرِ ، ١٢١- (الرِّسْجَاف) : السِّتْرُ ، و- ما يركب على حواشي الثوب . «مولد» ، ١٢٢- (الرِّسْحَال) : اللُّجَامُ ، ١٢٣- (الرِّسْحَاب) : القِلَادَةُ تُتَّخَذُ من قَرْنَفِلٍ وُصْلِكَ وَمَعْلَبٍ ، ليس فيها من اللؤلؤ والجوهر شيء ،

- ١٢٤ - (السِّداد) : ما سدَّتْ به خَللاً ، و- سِداد القارورة لِمَا يَسُدُّ فيها ،
- ١٢٥ - (السُّدار) : شِبْه الكِلَّة تُعَرِّضُ فِي الخِباءِ ، و- شِبْه الخِدرِ ،
- ١٢٦ - (السُّراج) : المصباح الزَّاهر الَّذِي يُسْرَجُ بالليل ، ١٢٧ - (السُّراد) :
- المِثْقَب ، و- ما يخرز به ، ١٢٨ - (السُّطاع) : خشبة تنصب وسط الخِباءِ
- والرِّواقِ ، وقيل : هو عمود البيت ، ١٢٩ - (السُّطام) : المِسعار لحديدية
- مفطوحة تحرك بها النَّار وتسر ، و- صِمام القارورة ، و- المِحراث ،
- ١٣٠ - (السُّفار) : حديدية ، أو جلدة توضع على أنف البعير بمنزلة الحَكْمَة
- من أنف الفرس ، ١٣١ - (السُّقاء) : وعاء من جلد يكون للماء واللِّين ،
- و- كَلَّ ما يُجْعَلُ فِيهِ ما يُسْقَى ، ١٣٢ - (السُّقَاب) : قطنة كانت المرأة
- في الجاهلية تحمِّرها بدمها ، فضعها على رأسها ، وتخرج طرفها من قناعها ،
- ليُعلم أنها مصابة بفقد زوج أو قريب ، ١٣٣ - (السُّلاب) : ثوب أسود
- أو أبيض ، تلبسه المرأة في الجِداد والحزن ، ١٣٤ - (السُّلاح) : أسم جامع
- لآلة الحرب ، ١٣٥ - (السُّمات) : ما يُمدَّ عليه الطَّعام في المآدب ونحوها ،
- ١٣٦ - (السُّمك) : ما يُسمَكُ به الشيء : أي يرفع ، ١٣٧ - (السُّمام) :
- اللواء ، على التشبيه ، ١٣٨ - (السُّناج) : السُّراج ، ١٣٩ - (السُّناف) :
- حبل أو سير ، يُشدُّ من تصدير البعير ، ثمَّ يقدِّم حتى يجعل وراء كِرْكِرته ، فيثبَّت
- التَّصدير في موضعه ، وبه يثبَّت الرَّحْلُ أو السُّرْجُ إذا حَمَصَ بطن البعير ،
- أو اضطرب تصديره ، ١٤٠ - (السُّنان) : نُصْلُ الرُّمْحِ ، ١٤١ - (السُّوار) :
- حلية من الذهب مستديرة كالحلقة تلبس في المِعصم أو الزَّنْدِ ، وهو القَلْبُ ،
- ١٤٢ - (السُّواك) : ما يُدَلِّكُ به الفم من عيدان شجر الأراك ونحوه. وهو
- المِسْواك ، ١٤٣ - (السُّبام) : عود أو نحوه يوضع في فم الرَضِيع ،
- ليمنعه الرَضاع و- السُّبامانِ : خيطان في طَرْفِي البُرْقِعِ ، يشدَّ بهما ،
- ١٤٤ - (السُّجَاب) : خَشَبات منصوبة يوضع عليها الثياب ، كالمِشْجَبِ ،
- ١٤٥ - (السُّجار) : عود يجعل في فم الجَدِّي لِئلا يرضع أمه ، و- خَشَب

البثر ، و- الخشبة التي يُضَبَّبُ بها السَّرير من تحت ، و- الخشبة التي توضع خلف الباب ، و- الهودج الصَّغير الَّذي يكفي واحداً حَسْبُ ، ١٤٦ - (الشُّحَاكُ) : هو (الحِشَاكُ) الَّذي سلف ذكره ، ١٤٧ - (الشُّدَادُ) : ما يُشَدُّ به ، ١٤٨ - (الشُّرَاسُ) : مادَّةٌ يُلصَقُ بها ، وفي القاموس المحيط : هو « أفضل دِباق الأساكفة ، والأطباء يقولون (إشراس) ، ١٤٩ - (الشُّرَاعُ) : شرَاع السَّفينة ، وهو القِلْع ، و- الوَتَرُ ما دام مشدوداً على القوس ، ١٥٠ - (الشُّرَاكُ) : سير النَّعْلِ على ظهر القدم ، ١٥١ - (الشُّصَارُ) : خشبة تدخل بين منخري النَّاقَةِ ، وقيل : تشدُّ بين شفريرها ، ١٥٢ - (الشُّظَاظُ) : العود الَّذي يدخل في عروة الجَوَالِقِ ، ١٥٣ - (الشُّعَارُ) : ما ولي جسد الإنسان من الثَّياب ، و- جُلُّ الفَرَسِ ، ١٥٤ - (الشُّكَالُ) : القيد ، و- خيط في الرَّحْلِ يوضع بين التَّصْدِيرِ والحَقَبِ ، و- وثاق بين الحَقَبِ والبَطَانِ ، وبين اليد والرَّجْلِ ، ١٥٥ - (الشُّمَالُ) : كيس يجعل على ضرع الشاة إذا نُقِلَ ، وكذلك النَّخْلَةُ إذا شُدَّتْ أعذاقها بقطع الأكسية لئلا تَنفُضَ ، ١٥٦ - (الشُّنَاقُ) : حبل يجذب به رأس البعير والنَّاقَةِ ، و- شِناق القِرْبَةِ : علاقتها ، و- كلَّ خيط علقته به شيئاً شِناق ، و- الوَتَرُ ، ١٥٧ - (الشُّوَارُ) : متاع البيت ، و- متاع الرَّحْلِ ، و- جهاز العروس^(١١) ، ١٥٨ - (الشُّيَاعُ) : زَمارة الرَّاعي ، و- البوق يُدْعَى به ، و- ما تُشَبَّبُ به النَّارُ من الوَقُودِ الخفيف ، ١٥٩ - (الشُّيَاقُ) : النَّيَاطُ ، و- ما يُمَدُّ به الشيء لِيُشَدَّ الى شيء ، ١٦٠ - (الصُّدَادُ) : ما اضْطَدَّتْ به المرأة ، وهو السُّتْرُ ، ١٦١ - (الصُّدَارُ) : ثوب رأسه كالمِئْتَمَةِ وأسفله يُغَشِّي الصُّدْرَ والمنكبين تلبسه المرأة ، ١٦٢ - (الصُّرَارُ) : ما يُصْرَرُ به ، أي يُشَدُّ ، و- السُّدُّ ، والحاجز ، ١٦٣ - (الصُّفَادُ) : ما يوثق به الأسير من قَدِّ أوقيد ، ١٦٤ - (الصُّقَابُ) : لغة في (السَّقَابُ) التي تقدَّمت ، ١٦٥ - (الصُّقَاعُ) : البرُّقُعُ ، و- شيء يشدُّ به أنف النَّاقَةِ إذا أرادوا أن تَرَأْمَ ولدها أو ولد غيرها ، و- خِرْقَةٌ تقي الخِمار

من الدُّهن ، و- حديدة تكون في موضع الحكمة من اللجام ،
 ١٦٦- (الصُّلال) : بطانة الخُف ، أو ساقها ، كالصُّلالة ،
 ١٦٧- (الصُّماد) : سِداد القارورة ، ١٦٨- (الصُّمام) : سِداد القارورة ،
 ١٦٩- (الصُّوار) : وعاء المسك ، وهو النَّافجة ، جمعه أصوِّرة ،
 ١٧٠- (الصُّواع) : السَّقاية ، أي إناء يشرب فيه ، ١٧١- (الصُّوان) :
 ما يُصان فيه الكُتُب والملابس ونحوها ، جمعه أصوِّنة ، ١٧٢- (الصُّيان) :
 الصُّوان ، ١٧٣- (الضُّبارة) : الحُزْمَة من الصُّحُف ، ضُمَّ بعضها الى بعض ،
 ١٧٤- (الضُّماد) : ما يُضَمَد ، أي يشدُّ به العُضو الجريح أو الكسير من عصابة
 ولفافة تشدُّ عليه وتربط ، ١٧٥- (الضُّمام) : ما يَضَمُّ به الشيء الى غيره ،
 ١٧٦- (الضُّياق) : دُرَجَة من خِرَق وطِيب تستضيَّق بها المرأة .
 ١٧٧- (الطُّراز) : غِلاف الميزان ، ١٧٨- (الطُّراف) : بيت من آدم ، وهو
 من بيوت الأعراب ، ١٧٩- (الطُّراق) : حديد يُعرَض ويُدار ، فيجعل بيضةً
 أو ساعداً أو نحوه ، فكلُّ طبقة على حِدَة طِراق ، و- كلُّ خَصيفة يخصف بها
 النُّعل ، ويكون حَذُوها سِواءً ، و- كلُّ صِيغة على حَذُو ، وجلد النُّعل ،
 و- أن يُقَوَّر جلد على مقدار التُّرس ، فيُلزَق بالتُّرس ، ١٨٠- (الطُّلاء) :
 الحَبْلُ تربط به رجل الطُّليِّ إلى وَتد ، ١٨١- (الطُّمان) : جبل يشدُّ به
 الهودج ، أو الجمل ، ١٨٢- (الطُّلال) : ما أَظْلَك ، ١٨٣- (العِجار) :
 ثوب تَلْفَه المرأة على استدارة رأسها ، ١٨٤- (العِجاز) : عَقَب يشدُّ به مقبض
 السِّيف ، ١٨٥- (العِذار) : ما سال من اللجام على خَد الفرس ، و- شَفْرَتَا
 النُّصل ، ١٨٦- (العُراس) : جبل يشدُّ به عنق البعير إلى ذِراعِه ،
 ١٨٧- (العِراض) : حديدة يُؤثَرُ بها أخفاف الإبل ، لتُعرَف آثارُها ،
 ١٨٨- (العِراق) : الطُّبابة ، وهي الجلدة التي تغطِّي بها عيون الخُرَز ،
 و- الرَّاوية ، ١٨٩- (العُران) : المِسمار يَضَمُّ السِّنَّان والقناة ، و- عودة
 البِكْرة ، و- خشبة تجعل في وَترة أنف البعير ، وهو ما بين المنخرين ، وهو

الذي يكون للبخاتي ، ١٩٠ - (العصاب) : ما يشد به من منديل ونحوه ،
 ١٩١ - (العصام) : من المَحْمِلِ شِكَاؤُهُ ، و- من الدَّلُو والقِرْبَةِ والإِدَاوَةِ : حبل
 يشد به ، و- من الوعاء : عُروَةٌ يعلّقُ بها ، جمعه أعصمة وعُصْمٌ وعُصْمٌ وعِصَامٌ
 على لفظ مفرده ، ١٩٢ - (العضاد) : حديدَةٌ تُجذَّبُ بها فروع الشجر وتُمَالُ
 وتكسر ، و- كلُّ ما يحيط بالعضد من حُلِيِّ وغيرها ، ١٩٣ - (العِضَام) :
 كالعُضْمِ ، وهو خشبة ذات أصابع تُذْرَى بها الحنطة ، و- لوح الفَدَانِ الذي
 في رأسه الحديدية التي تشقُّ الأرض ، ١٩٤ - (العِطَاف) : الرِّدَاءُ ،
 و- الإِزَارُ ، والسِّيفُ ، ١٩٥ - (العِصَاص) : صِمام القارورة ، و- الوعاء
 الذي تكون فيه النَّفْقَةُ إن كان من جلد أو من خرقة أو غير ذلك ،
 ١٩٦ - (العِصَاص) : خيط تشدُّ به أطراف الدَّوَابِّ ، ١٩٧ - (العِقال) :
 الحبل الذي يعقل به ، أو الرِّبَاطُ الذي يعقل به ، ١٩٨ - (العِكَاس) : ما يشد به
 خَطْمُ الدَّابَّةِ إلى رُسْغِ يدها لِتَنَدُّلِ ، ١٩٩ - (العِكام) : ما يشد به من حبل
 أو خيط ، ٢٠٠ - (العِلاط) : حبل يجعل في عُتْقِ البعير ، و- خيط الإبرة ،
 ٢٠١ - (العِمَاد) : ما أقيم به من شيء ، و- خشبة تقوم عليها الخيمة ،
 ٢٠٢ - (العِناج) : زِمَامُ البعير ، و- حبل أوسير ، يشدُّ تحت الدَّلُو ، ويتصل
 طرفاه من أعلاها بما تتصل به آذانها ، فإذا انقطعت آذانها أمسكها أن تقع في البئر ؛
 ٢٠٣ - (العِناس) : المِرْآةُ ، ٢٠٤ - (العِنان) : سير اللجام الذي تمسك به
 الدَّابَّةُ ، و- الحبل ، ٢٠٥ - (العِياب) : المِنْدَفُ ، ٢٠٦ - (العِيار) :
 كلُّ ما تقدَّر به الأشياء من كَيْلٍ أو وزن ، ٢٠٧ - (العِيان) : حديدَةٌ تكون
 في الفَدَانِ وهو الآلة التي يحرث بها ، ٢٠٨ - (العِيدان) : القُضيبُ تعلق عليه
 الثِّيابُ ، ٢٠٩ - (العِفرار) : المِشَالُ تضرب عليه النَّصَالُ لِتُصَلِّحَ ،
 ٢١٠ - (العِغراف) : مكيال ضَخْمٌ مثل (الجِراف) ، وهو القَنْقَلُ ،
 ٢١١ - (العِجسان) : جِلْدٌ يلبسه الصَّبِيُّ ، ٢١٢ - (العِغشاء) : الغِطَاءُ ،
 و- غِشَاءُ كلِّ شيء : ما تغشاه كغِشَاءِ القلبِ والسَّرْجِ والرَّحْلِ والسِّيفِ ،

٢١٣- (الغلاف) : الصَّوَان ، و- ما اشتمل على الشيء ، و- غِلاف السَّيْف والقارورة ، ٢١٤- (الغيار) : الزُّنَار للمجوسِي ونحوه يشدّه على وسطه .
 ٢١٥- (الغِثَام) : وِطَاء يفرش في الهُوْدَج ونحوه ، ٢١٦- (الغِثَان) : غِشَاء يكون للرَّحْل من أَدَم ، ٢١٧- (الغِدَام) : المِصْفَاة ، و- ما يوضع على الفم سِداداً له ، و- ما يشدّ على فم الإبريق ونحوه لتصفية ما فيه ،
 ٢١٨- (الغِراش) : ما يفرش من متاع البيت ، ٢١٩- (الغِراض) : اللباس ، ٢٢٠- (الغِراغ) : حوض واسع ضخم من أَدَم ، و- الإناء ، و- القوس الواسعة جُرح النَّصْل أو البعيدة السَّهْم ، و- القَدْح الضَّخْم لا يطاق حَمْلُهُ ، ٢٢١- (الغِرام) : خرقة تحملها المرأة في فرجها تحتشي بها عند الحيض ، ٢٢٢- (الغِضال) : الثَّوب الواحد المبتدل يلبسه الرَّجُل أو المرأة في بيته للخدمة والنوم ، ٢٢٣- (الغِعال) ، من الفأس والقدم والمطرقة : نصابها ، ٢٢٤- (الغِكاك) : ما يُفكّ به ، ٢٢٥- (الغِيار) : إحدى حديدتَي تكتفان لسان الميزان . / ٢٢٦- (الغِبال) ، من النَّعْل : زمام ما بين الإصبع الوسطى وما تليها ، ٢٢٧- (الغِراب) : غمد السَّيْف والسَّكِّين ونحوهما ، و- صِوان من جلد يَضَعُ فيه المسافر أدواته وزاده ، ٢٢٨- (الغِراط) : المصباح ، ٢٢٩- (الغِرام) : ستر فيه رَقَمٌ ونقوش ، و- ثوب غليظ من صوف ذي ألوان يتخذ سِترًا ، ويتخذ فراشًا في الهُوْدَج ، ٢٣٠- (الغِران) : جبل يُقلَّد البعير ويقاد به ، ٢٣١- (الغِشاع) : الرُّفْعَةُ التي توضع على النَّجاش^(١٣) عند خَرَز الأديم ، ٢٣٢- (الغِطاج) : قَلَس^(١٤) السَّفينَة ، ٢٣٣- (الغِطاط) : المِثال الذي يَحْدِي عليه الحاذي ويقطع النَّعْل ، ٢٣٤- (الغِطاع) : المِثال الذي يقطع عليه الثَّوب والأديم ونحوهما ، ٢٣٥- (الغِطان) : شِجار^(١٥) الهُوْدَج ، ٢٣٦- (الغِلال) : شيء يُطوّل مثل الخيط من الصُّفَر يقلد على البرة التي يشدّ بها زمام النَّاقة ، وهو طرفها ، يثنى على طرفها ويلوى لِيَا حَتَّى يستمسك ، ويقلَّد أيضاً على حلقة القُرْط ، ومثله الإقْلِيد ،

٢٣٧ - (القِلاع) : شراع السفينة ، ٢٣٨ (القِلال) : حُشْبُ تعرّش للكروم ، ٢٣٩ - (القِمَاط) : الحبل الذي تشدّ به يدا الأسير ورجلاه ، و- الخِرقة التي تُلفّ على الرضيع ، ٢٤٠ - (القِناب) : وتُر القوس ، و- الغطاء الذي يستر مِخلب الأسد ، ٢٤١ - (القِناع) : ما تغطّي به المرأة رأسها ، و- ما يستر به الوجه ، ٢٤٢ - (القياد) : ما تقاد به الدابة من حبل ونحوه . / ٢٤٣ - (الكِتَاب) : الصحف المجموعة . . . ، ٢٤٤ - (الكِتاف) : ما شدّ به ، و- الحبل الذي يكتف به الإنسان ، و- وثاق في الرّحل والقَتب ، وهو إسار عُوديين أو حنّوين يشدّ أحدهما الى الآخر ، ٢٤٥ - (الكِدان) : حبل يشدّ في عروة في وسط الدلو يقومُه لئلا يضطرب في أرجاء البئر ، ٢٤٦ - (الكِران) : العُود ، أو الصنّج ، ٢٤٧ - (الكِساء) : اللباس ، ٢٤٨ - (الكِئام) : سداد الشيء ، ٢٤٩ - (الكِعام) : ما يجعل على فم الحيوان لئلا يعضّ أو يأكل ، ٢٥٠ - (الكِفَاء) : سُترة تلقى على الجِباء حتى تيلغ الأرض كيأزّار له ، ٢٥١ - (الكِفاس) : الدثار ، و- قِماط معاوز الرضيع ، ٢٥٢ - (الكِفاف) : ما استدار حول الشيء ، ومن التّوب حواشيه وأطرافه ، ٢٥٣ - (الكِماد) : خرقه تُسخن على السورم ، أو موضع الوجع ، ٢٥٤ - (الكِمَام) : ما يُكَمّ به فم البعير لئلا يعضّ أو يأكل و- المِخللة تعلق على رأس الحصان ، جمعه أِكَمَّة ، ٢٥٥ - (الكِنان) : الغطاء ، و- كلّ شيء بقي شيئاً ويستره ، ٢٥٦ - (الكِوار) : بيت يتخذ للنحل من قضبان ضيق المدخل ، تُعسل فيه . ٢٥٧ - (اللباس) : ما يستر الجسم ، ٢٥٨ - (اللثام) : النّقاب يوضع على الفم أو الشّفة ، ٢٥٩ - (اللجام) : الحديدية في فم الفرس ، ثمّ سمّوها مع ما يتصلّ بها من سيور وآلة لجاماً ، ٢٦٠ - (اللِحاف) : ما يُلتحف به أي يتغطّي به ، و- اللباس فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه ، ٢٦١ - (اللِحاق) : غلاف القوس ، ٢٦٢ - (اللِدام) : الرِّقاع يرفع بها الحُفّ ونحوه ، ٢٦٣ - (اللِزاز) : بترس الباب ، ٢٦٤ -

(اللِزاق) : ما يلزق به الشيء ، ٢٦٥ - (اللِّسان) : لسان الميزان ، غدبته ،
ولسان النعل الهنئة الناتئة في مُقَدِّمها ، ٢٦٦ - (اللِّفاع) : ما يجلل به الجسد
كله ، كساء كان أو غيره ، ٢٦٧ - (اللِّفاق) : ثوبان يلقى أحدهما بالآخر ، ويقال
له أيضاً : التلِّفاق ، ٢٦٨ - (اللِّفام) : ما على طرف الأنف من النُّقَاب ،
٢٦٩ - (اللِّفاع) : الكساء الغليظ ، وهو عند الأزهرِيِّ تصحيف اللِّفَاع ،
٢٧٠ - (اللِّكاز) : رُقعة تُدخَلُ في ثُقْبِ المِحْوَرِ إذا اتَّسَع ،
٢٧١ - (اللِّكاف) : لغة في (الإِكاف) ، وقد تقدَّم ، ٢٧٢ - (اللِّهاز) : رُقعة
يضيقُ بها المِحْوَرُ الواسع ، كاللِّكاز ، ٢٧٣ - (اللِّواء) : العَلَمُ /
٢٧٤ - (اللِّثال) : القالب الذي يقدر على مثله ، و- الفِراش ، و- حجر
قد نُقِرَ في وجهه نُقْرٌ على خَلقة السُّمة سواء ، فيجعل فيه طرف العمود أو الملمول
المُضَهَّب ، فلا يزالون يَحْنُونُ منه بأرفق ما يكون حتى يدخل المِثال فيه ، فيكون
مثله ، ٢٧٥ - (اللِّجارج) : العِقال ، ٢٧٦ - (اللِّداد) : المِساك في جانبي
الثوب إذا ابتدء بعمله ، جمعه : أَمِدَّة ، ٢٧٧ - (اللِّسَاد) : المِساب ، وهو
الزُّق ، أو العَظِيم منه ، أو وعاء من آدم يوضع فيه الزُّق ، أو هو سِقَاء الحَمَل ،
٢٧٨ - (اللِّساك) : ما يُمَسَّك به نِصاب النُّصَل ، ٢٧٩ - (اللِّمقاط) :
الحبل ، أو الضَّفِير الشَّدِيد القَتْل ، ٢٨٠ - (اللِّملاح) : المِخلاة ، و- مِنان
الرُّمَح أو الرمح نفسه ، و- السُّترة ، ٢٨١ - (اللِّمهاد) : الفِراش ، جمعه :
أَمِهدة ، ومُهَد ، ٢٨٢ - (اللِّمهار) : العود يجعل في أنف البُخْتِي « الجمل
الخُرَاساني » ، ٢٨٣ - (اللِّنجاد) : حمائل السُّيف ، ٢٨٤ - (اللِّنجاش) :
سير يجعلونه بين الجلدَيْن ثم يخرزونه ليجمع بينهما ، ٢٨٥ - (اللِّنْجاف) :
المِدرعة ، و- ما يشدُّ على ضرع الشاة لئلا تُمسِكَ اللبن ، و- نِجاف الباب
« الدَّرَوْنْد ، ٢٨٦ - (اللِّنْخاس) : رُقعة تُدخَلُ في ثُقْبِ المِحْوَرِ إذا اتَّسَع وُقِلِقَ ،
٢٨٧ - (اللِّنْخاف) : الخُفُّ ، ٢٨٨ - (اللِّنْصاب) : مَقْبِضُ السُّكِّين ،
٢٨٩ - (اللِّنْصاح) : السِّلْك ونحوه ، ٢٩٠ - (اللِّنْطاق) : حِزام يشدُّ به
الوسط ، و- إِزازٌ تلبسه المرأة ، تشدّه على وسطها للمِهْنَةِ ،

٢٩١- (النظام) : الخيط ينظم فيه اللؤلؤ وغيره ، ٢٩٢- (النفاض) : إزار من أزر الصبيان ، و- بساط ينحّت عليه ورق السمر ونحوه ، ٢٩٣- (النقاب) : القناع على مارن الأنف ، ٢٩٤- (النماص) : خيط الإبرة ، ٢٩٥- (النياط) : ما يعلّق به الشيء ، كنياط السيف ، ونياط القوس . ٢٩٦- (الهجار) : حبل يعقد في يد الدابة ورجلها في أحد شقيها ، و- من القوس : وتَرُها ، و- الطوق ، و- التاج ، ٢٩٧- (الهلال) : الحديدية ، أو الخشبة تضمّ بين شقي الرّجل ، و- السنان له شعبتان ، يُصاد به الوحش . ٢٩٨- (الوثاب) : السرير ، و- الفراش « في لغة حمير » ، ٢٩٩- (الوثاق) : الحبل ، أو الشيء الذي يوثق به ، ٣٠٠- (الوجاء) : وعاء ، يعمل من جران الإبل ، تجعل فيه المرأة غسلتها وقماشها ، جمعه أوجية ، ٣٠١- (الوجاح) : الستر ، وربما قلبوا الواو همزة فقالوا : إجاج ، ٣٠٢- (الوراك) : ثوب يُزَيّن به المورك ، وهو الموضع الذي يثني الرّكب رجله عليه قدام واسطة الرّجل ، و- قادمة الرّجل ، ٣٠٣- (الوساد) : المبخدة ، و- المتكأ ، و- كلّ ما يوضع تحت الرأس ، ٣٠٤- (الوسام) : ما وُسم به الحيوان من ضروب الصور ، ٣٠٥- (الوشاح) : ويقال فيه الإشاح ، وقد سبق : خيطان من لؤلؤ وجوهر ، منظومان ، يُخالف بينهما ، معطوف أحدهما على الآخر ، و- نسيج عريض ، يرصّع بالجوهر ، وتشدّه المرأة بين عاتقها وكشحيها ، و- القوس ، ٣٠٦- (الوطاء) : خلاف الغطاء ، ٣٠٧- (الوعاء) : الظرف ، يُوعى فيه الشيء ، ٣٠٨- (الوغام) : السيف ، و- السوط ، و- العصا ، و- الحبل ، ٣٠٩- (الوفاض) : الجلدة توضع تحت الرّحى ، ٣١٠- (الوفاق) : صمام القارورة ، و- الخرقه تقبّس فيها النار ، ٣١١- (الوقاد) : ما توقد به النار ، ٣١٢- (الوقام) : السيف ، و- السوط ، و- العصا ، و- الحبل ، ٣١٣- (الوقاء) : ما وقيت به شيئاً ، ٣١٤- (الوكاد) : واحد الوكائد ، وهي حبال يشدّ بها البقر عند الحلب ،

أو التي يشدّ بها القربوس إلى دَقَتِي السَّرَج ، ٣١٥ - (البركاء) : سِدَاد السَّقَاء ،
و- الخيَط الذي تشدّ به الصُّرَّة أو الكيس وغيرهما ، ويقال فيه (الإكساء) ،
وقد سبق .

(ب) - الكلمات التي وردت على زنة (فعالة) :

- ١ - (الإِزَارَة) : الملحفة ، كالإِزَار ، ٢ - (الإِسَادَة) : الوِسَادَة ، وهي
المِخْدَة ، والمُتَكَأ ، ٣ - (الإِصَارَة) : كالإِصَار ، وهي وَتْدُ الطُّنْب ،
و- الزَّنْبِيل ، و- كسَاء يحتشّ به . ٤ - (البَطَانَة) : بَطَانَة الثُّوب ، مَا يُسَطَّن
به ، وهي خِلاف ظَهَارَتِه ، ٥ - (النُّفَالَة) : كالثُّفَال ، وهي الإِبريق ،
و- الحجر الأسفل من الرِّحَى ، و- مَا يَسِطُّ تحت الرِّحَى عند الطَّحْن ،
من جلد وغيره ، لِيَسْقُطَ عليه الدَّقِيق . ٦ - (الجِبَارَة) : مَا يَشُدُّ على العِظْم
المكسور لينجبر ، و- سِوَار من الذهب والفضة ، جمعها الجِبَائِر ،
٧ - (الجِعَالَة) : مَا تَنْزَلُ به القِدْرُ كالجِعَال ، ٨ - (الجِلَازَة) واحدة الجِلَازِ ،
كالجِلَاز ، وهي عَقَبَات تُلَوَّى على كُلِّ موضع من القوس ، ٩ - (الجِنَازَة) :
النُّعْش ، ١٠ - (الجِنَاوَة) : وِعَاء القِدْر ، أو شيء توضع عليه من جلد ونحوه ،
١١ - (الجِيبَاءَة) : كالجِنَاوَة والجِوَاء ، ١٢ - (الجِبَالَة) : المِصْبِيذَة ،
كالأُحْبُول والأُحْبُولَة ، ١٣ - (الجِدَاجَة) : مَرَكِب للنِّسَاء كالمِخْفَة ، وهي أيضاً
الأداة ، ١٤ - (الجِمارَة) : العود الذي تحمل عليه الأقتاب ، و- خَشْبَة
في مَقْدَمَة الرِّحْلِ يقبض عليها الرَّاكِب ، و- الخَشْبَة التي يعمل عليها الصِّقْل ،
وهو مَنْ صِنَاعَتِه الصِّقْل ، كالجِمار ، ١٥ - (الجِمالَة) : عِلاَقَة السِّيف ونحوه ،
١٦ - (الجِياصَة) : جِزَام الدَّابَّة . ١٧ - (الجِزَامَة) : حَلْقَة من الشُّعر ، توضع
في ثَقْب أنف البعير ، يشدّ بها الزُّمام ، و- جِزَامَة النُّعْل : سِير رِقِيْق يُخَزَم « يشدّ »
بين الشُّراكين ، والشُّرَاك سِير النُّعْل على ظَهْر القَدَم ، ١٨ - (الجِزَانَة) : مَكَان
الخَزْن ، ١٩ - (الجِخْشَاشَة) : العود الذي يجعل في أنف البعير . ٢٠ -
(الدِّعَامَة) : كالدِّعَام ، وهي مَا يُسَنَدُ به الشَّيء ، و- عِمَاد البَيْت الذي يقوم

عليه ، ٢١ - (الرِّبَابَة) : الخيط تشدُّ بها السُّهَام ، و- جماعة السُّهَام ، أو خِرْقَة تجمع فيها ، أو سُلْفَة تلفت على يد مُخْرِج القِدَاح لثلاً يجد مسَّ قِدْح يكون له في صاحبه هوى ، والسُّلْفَة : جلد رقيق يجعل بِطَانَة للخِفاف ، ٢٢ - (الرَّجَازَة) : مركب أصغر من الهودج ، و- ما يُزَيَّن به الهودج من صوف وشعر أحمر ، جمعها رجائز ، و- ما عدل به ميل الحمل والهودج ، وهو كساء يجعل فيه حجارة ويعلق بأحد جانبي الهودج ليعدِّله إذا مال . ٢٣ - (الرَّحَالَة) : السَّرْج ، أو سرج من جلود ليس فيه خَشَب ، يُتَخَذُ للرِّكْض الشديد ، جمعها رحائل ، ٢٤ - (الرِّدَاخَة) : مصيدة تُبْنَى للسُّبَاع ، ٢٥ - (الرِّدَاعَة) : مثل البيت يتخذ من صفيح يصاد به الضَّبُع والذُّب ، ٢٦ - (الرِّسَاعَة) : واحدة الرِّسَاع ، وهي سيور مُضَفَّرَة في أسافل حمائل السُّيُوف ، ٢٧ - (الرِّفَادَة) : الدِّعَامَة للسَّرْج والرَّحْل ونحوهما ، و- القطعة المحشوة تحت السَّرْج ، و- خرقه يُضَمَّد بها الجُرْح وغيره ، ٢٨ - (الرِّفَاعَة) : العُظَامَة أو العِظَامَة وهي ثوب تعظم بها المرأة عجيزتها ، و- خيط يرفع به المُقَيَّد قيده إليه ، ٢٩ - (الرِّكَاسَة) : الأَخِيَّة ، جمعها رَكَائس . ٣٠ - (الزُّنَاقَة) : حلقة تجعل في الجليدة تحت الحَنَك الأسفل ، ثم يجعل فيها خيط يشدُّ في رأس البغل الجموح . ٣١ - (السُّتَارَة) : ما يُسْتَرُّ به ، كالسُّتَرَة والمِسْتَر والإِسْتَارَة ، جمعها السُّتائر ، ٣٢ - (السُّجَافَة) : كالسُّتار ، ٣٣ - (السُّدَافَة) : الحِجَاب ، ٣٤ - (السُّفَارَة) : كالسُّفَار ، وهي حديدة ، أو جلدة توضع على أنف البعير بمنزلة الحَكْمَة من أنف الفرس ، جمعها سُفِيرَة وسُفَر وسُفائر ، ٣٥ - (السُّقَايَة) : الإِنَاء يُسْقَى به . ٣٦ - (الصُّبَارَة) : صِمَام القارورة ، ٣٧ - (الصُّلَالَة) : بِطَانَة الخُفِّ ، أو ساقها ، كالصُّلَال ، جمعها أصِلَّة ، ٣٨ - (الصُّمَادَة) : كالصُّمَاد ، سِدَاد القارورة ، ٣٩ - (الصُّمَامَة) : كالصُّمَام ، سِدَاد القارورة . ٤٠ - (الضُّبَارَة) : الحُزْمَة من الصُّحُف ، ضُمَّ بعضها إلى بعض ، جمعها الضُّبائر ، وهي الإضبارَة أيضاً وجمعها أضباير ،

- ٤١ - (الضُمادة) : العِصابة ، وكل ما يضمَد به الجرح وغيره ، جمعها الضُمائد ، وهي كالضُماد ، ٤٢ - (الضُمامة) : الإِصابة ، كالضُمَام والإِضمامة . ٤٣ - (الظُّهارة) ، من الثُّوب : ما يظهر للعين منه ، وهي خلاف البِطانة التي تلي الجسد ، ومن البِساط : وجهه ، و- ما يفرش على الحِشْيَةِ لينام عليه ، جمعها ظهائِر . ٤٤ - (العِجَازة) : ما تعظَّم به المرأة الرُّسحاء عَجِيزَتها ، ٤٥ - (العِصابة) : ما عُصِبَ به ، كالعِصاب ، ٤٦ - (العِضادة) : عِضادتا النِّير الحِشْبَتان تكونان على جانبيه ، وعِضادتا الباب : خشبتان منصوبتان مثبتتان في الحائط على جانبيه ، ٤٧ - (العِظامَة) : ما تعظَّم به المرأة الرُّسحاء عَجِيزَتها ، وتقال أيضاً (العُظامة) كرمانة ، ٤٨ - (العِلاقَة) : ما يعلِّق به السِّيف ونحوه ، ٤٩ - (العِمامَة) : معروفة . / ٥٠ - (الفِرازة) : وعاء من الخيش ونحوه ، يوضع فيه القمح ونحوه ، وهو أكبر من الجِوالق ، الجمع غرائر ، ٥١ - (الفِغارة) : زَرَد ينسج من الدُّرُوع على قَدْر الرِّأس يلبس تحت القَلنسُوة ، و- خرقة تلبسها المرأة لتغطي رأسها ما قَبِلَ منه وما دَبَرَ ، غير وَسَطه ، ٥٢ - (الفِلالَة) : العِظامَة التي تعظَّم بها المرأة الرُّسحاء عَجِيزَتها ، و- المسمار الذي يجمع بين رأسي الحَلْقَة ، و- شعار تحت الثوب ، والجمع غَلائل ، ٥٣ - (الفِمامَة) : خَريطة لقم البعير ونحوه ، يمنع بها الطَّعام ، و- ما يشدُّ به عينا الناقة أو خَطْمُها . ٥٤ - (الفِدامة) : المصفاة ، و- ما يوضع على الفم سِداداً له ، و- ما يشدُّ على فم الإبريق ونحوه لتصفية ما فيه ، كالفِدام ، ٥٥ - (الفِرامة) : خرقة تحملها المرأة في فرجها ، عند الحيض كالفِرام ، ٥٦ - (الفِلالَة) : ما جُعل في العُنُق ، يكون للإنسان والفرس وغيرهما ، ٥٧ - (الفِظامَة) : السُّدادة ، و- حبل يشدُّ به أنف البعير ، و- الحَلْقَة في طَرَفِي عاتق الميزان يجمع فيها خيوط الكِفَّة ، ٥٨ - (الفِمامَة) : ما يجعل على أنف الحيوان لئلا يَعْضُ أو يأكل ، كالكِعام ، ٥٩ - (الفِمامَة) : خرقة تُسَخَّن وتوضع على الورم أو موضع الوجع يستشفى

بها ، كالِكِمَاد ، ٦٠ - (الْكِمَامَة) : الْمِخْلَاة تَعَلَّقُ عَلَى رَأْسِ الْحِصَانِ ،
و- مَا يَكُمُّ بِهِ فَمِ الْبَعِيرِ لِثَلَا يَعْضُرُ أَوْ يَأْكُلُ ، كَالِكِمَامِ ، و- مَا يَجْعَلُ عَلَى أَنْفِ
الْحِمَارِ وَغَيْرِهِ لِثَلَا يُوْذِيهِ الذُّبَابُ ، و- غِطَاءُ النُّورِ ، جَمْعُهَا كَمَائِمُ ،
٦١ - (الْكِنَانَة) : جَعْبَة صَغِيرَة مِنْ أَدَمٍ لِلنَّبِيلِ ، جَمْعُهَا كِنَائِنُ ،
٦٢ - (الْكِرْوَارَة) : بَيْتٌ يَتَّخِذُ لِلنَّحْلِ مِنْ قَضْبَانِ ، ضَبِيقُ الْمَدْخَلِ ، تُعَسَّلُ فِيهِ ،
كَالِكِرْوَارِ ، و- خَرْقَة تَجْعَلُهَا الْمَرْأَة عَلَى رَأْسِهَا ، ٦٣ - (الْبِفَاعَة) : الرِّقْعَة تَزَادُ
فِي الْقَمِيصِ ، ٦٤ - (الْبِفَافَة) : مَا يَلْفَ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهَا ،
٦٥ - (اللَّوَابِيَة) : عَصَا تُكُونُ عَلَى فَمِ الْعِجْمِ ، ٦٦ - (النَّخَاسَة) : الرِّقْعَة
تُدْخَلُ فِي ثَقْبِ الْمِحْوَرِ إِذَا اتَّسَعَ وَقَلِقَ ، كَالنَّخَاسِ ، ٦٧ - (النَّفَّاجَة) : رِقْعَة
مَرْبُوعَة تَحْتَ كُمِّ الثَّوْبِ ، ٦٨ - (النَّهْيَاة) : الْخَشْبَة الَّتِي تَحْمِلُ عَلَيْهَا الْأَثْقَالُ ،
وَالنَّهْيَاة طَرْفُ الْعِرَانِ الَّذِي فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ ، وَذَلِكَ لِانْتِهَائِهِ ، ٦٩ - (الْوِسَادَة) :
الْمِخْدَة ، و- الْمَتَكَا ، و- كَلَّ مَا يَوْضَعُ تَحْتَ الرَّأْسِ ، كَالْوِسَادِ ،
٧٠ - (الْوِشَاحَة) : السَّيْفُ .

٢ - فاعِل :

بني على زنتيه :

- ١ - الأمد : السَّفِينَة إِذَا كَانَتْ مَشْحُونَة . ٢ - الباصر : الْقَتَبُ الصَّغِيرُ
- المستدير ، ٣ - الباضع : السَّيْفُ الْقَاطِعُ ، ٤ - الباضك : السَّيْفُ الْقَاطِعُ .
- ٥ - الجازع : الْخَشْبَة تَوْضَعُ فِي الْعَرِيشِ عَرْضاً ، يَطْرَحُ عَلَيْهِ قَضْبَانُ الْكُرْمِ ،
و : كَلَّ خَشْبَة مَعْرُوضَة بَيْنَ شَيْئَيْنِ لِيُحْمَلَ عَلَيْهَا شَيْءٌ . ٦ - الحاجر : مَا يُمَسِكُ
الْمَاءَ مِنْ شَفَةِ الْوَادِي ، كَالْحَاجُورِ . ٧ - الخازق : السُّنَانُ ، و : مِنْ السَّهَامِ .
- المُقَرَّبِيسُ . ٨ - الدَّابِرُ : سَهْمٌ يَخْرُجُ مِنَ الْهَدَفِ ، و : قِدْحٌ غَيْرُ فَائِزٍ .
- ٩ - الدَّالْفُ : السُّهُمُ يُصِيبُ مَا دُونَ الْغَرَضِ ثُمَّ يَنْبَسُو عَنْ مَوْضِعِهِ .
- ١٠ - الذَّابِحُ : سِمَةٌ ، أَوْ مَيْسَمٌ « مِخْوَاةٌ » تَسِيمُ عَلَى الْحَلْقِ فِي عُرْضِ الْعُنُقِ .

١١ - الرَّائِدُ : يَدُ الرَّحَى . ١٢ - الرَّامِجُ : المِلاوْحُ الَّذِي تُصَادُ بِهِ البُرْزَاءُ والصُّقُورُ . ١٣ - الرَّامِقُ : كالرَّامِجِ . ١٤ - الزَّاجِلُ : الحَلِقَةُ مِنَ الخَشَبِ تَكُونُ مَعَ المُكَارِي فِي الحِزَامِ ، قال ابن سِيَدَهْ : الزَّاجِلُ الحَلِقَةُ فِي زَجِّ الرُّمَحِ . ١٥ - الشَّارِمُ : السَّهْمُ يَشْرِمُ « يَشُقُّ » جَانِبَ الغَرَضِ « الهَدَفُ يُرْمَى فِيهِ » . ١٦ - الصَّارِمُ : السَّيْفُ القاطِعُ ، كالصُّرُومِ . ١٧ - الصَّارِي : دَقْلُ السَّفِينَةِ . ١٨ - العائِدُ : السَّفِينَةُ إِذَا كَانَتْ مَشْحُونَةً : ١٩ - العاتِقُ : الزُّقُّ الواسِعُ ، وَ: القوسُ القَدِيمَةُ المُحَمَّرَةُ . ٢٠ - العارضُ : الخَشْبَةُ الَّتِي يَدُورُ فِيهَا البَابُ ، وَ: واحِدَةُ عوارِضِ السَّقْفِ . ٢١ - الفارجُ : القوسُ البائِثَةُ عَنِ الوترِ . ٢٢ - الفالِقُ : مِقْطَرَةٌ السُّجَّانِ ، وَهِيَ خَشْبَةٌ فِيهَا خُرُوقٌ عَلَى قَدْرِ السَّاقِ . ٢٣ - القادِسُ : السَّفِينَةُ العَظِيمَةُ . ٢٤ - القاضِبُ : السَّيْفُ القَطَّاعُ . ٢٥ - القاعدُ : الجَوالِقُ المَمْتَلِءُ حَبًّا ، وَ: قَوَاعِدُ الهُودِجِ ، خَشَبَاتٌ أَرْبَعٌ تَحْتَهُ رُكْبٌ فِيهِنَّ . ٢٦ - القالبُ : ما تُفَرِّغُ فِيهِ المَعادِنُ وَغَيرِها لِيَكُونَ مِثْالاً لِمَا يُصاغُ مِنْها . ٢٧ - النَّاتِقُ : الزُّنَادُ الوارِي . ٢٨ - النَّاقِرُ : السَّهْمُ يُصِيبُ الهَدَفَ . ٢٩ - الهاجِنُ : الزُّنْدُ الَّذِي لا يُورِي بِقَدْحَةٍ واحِدَةٍ . ٣٠ - الهاديُ : النَّصْلُ . - الواحِفُ : الغَرَبُ تَنْقَطِعُ مِنْهُ وَذَمَّتَانِ وَيَتَعَلَّقُ بِوَدَمَتَيْنِ . ٣١ - الوادِقُ : الحَدِيدَةُ مِنَ السَّيْفِ وَغَيرِهِ .

٣ - فاعِلَةٌ :

بُني عَلَى زَيْتِها :

١ - الأَمِدَّةُ : السَّفِينَةُ إِذَا كَانَتْ مَشْحُونَةً ، كالأَمِدِ . ٢ - البارِجَةُ : سَفِينَةُ كَبِيرَةٌ لِلقِتالِ . ٣ - الباسِنَةُ : سِكَّةُ الحَرَاثِ ، وَ: آلاَتُ الصُّناعِ ، وَ: جَوالِقُ غَليظٌ مِنَ مُساقاةِ الكَتانِ ، جَمعُها بَأَمِينِ . ٤ - الجارِنَةُ : الدَّرْعُ اللَّيِّنَةُ . ٥ - الجامِعةُ : العُلُّ ، لِأَنَّها تَجْمَعُ اليَدَيْنِ إِلى العُنُقِ . ٦ - الحامِلَةُ : المِحْمَلُ ، أَيِ الزَّيْبُلِ الَّذِي يَحْمَلُ فِيهِ العِنَبُ إِلى الجَرِينِ . ٧ - الخايِبَةُ : الحِجَبُ ، تَرَكوها هَمزَتِها . ٨ - الخادِعةُ : البَابُ الصُّغِيرُ فِي البَابِ الكَبِيرِ . ٩ - الذَّالِيَةُ : شِيءٌ

يُتَّخَذُ مِنْ خُوصٍ وَخَشَبٍ ، يُسْتَقْفَى بِهِ بِجِبَالٍ تُشَدُّ فِي رَأْسِ جِذَعٍ طَوِيلٍ ،
و : الْمَنْجُونُ ، و : النَّاعُورَةُ . وقيل : المنجنون يُديرها البقرة ، والناعورة
يديرها الماء . ١٠ - الدَّامِغَةُ : حديدة فوق مؤخر الرُّحْلِ ، و : خَشْبَةٌ مَعْرُوضَةٌ
بَيْنَ عَمُودَيْنِ يُعَلَّقُ عَلَيْهَا السَّقَاءُ . ١١ - الرَّادَةُ : خشبة في مقدِّمة العَجَلَةِ تُعْرَضُ
بَيْنَ النَّبْعَيْنِ . ١٢ - الرَّادَعَةُ : قَمِيصٌ قَدُّ لَمَعٍ بِالزَّرْعَفَرَانِ أَوْ الطَّيْبِ .
١٣ - الرَّاويَةُ : المَزَادَةُ فِيهَا المَاءُ . ١٤ - الزَّافِرَةُ وَالزَّوْافِرُ : الخَشْبُ تُقَامُ وَتُعْرَضُ
عَلَيْهَا الدَّعْمُ لِتَجْرِي عَلَيْهَا نَوَامِي الكَرَمِ ، و : القوس ١٥ - السَّاعِدَةُ : خَشْبَةٌ
تُمْسِكُ السُّكْرَ . ١٦ - السَّانِيَةُ : العَرَبُ وَأَدَاتُهُ . ١٧ - الشَّاصِرَةُ : من حِبَائِلِ
السَّبَاعِ ، أَيِ الَّتِي يُصْطَادُ بِهَا . ١٨ - الشَّاصِيَةُ : الزُّقُّ المَمْلُوءُ الشَّائِلِ
« المَرْتَفِعِ » القَائِمَةِ . ١٩ - الصَّاخِرَةُ : إِنْاءٌ مِنْ خَزْفٍ . ٢٠ - الطَّارِقَةُ : سَرِيرٌ
صَغِيرٌ . ٢١ - العَائِدَةُ : السَّفِينَةُ المَشْحُونَةُ ، كَالْأَمْدَةِ . ٢٢ - العَائِقَةُ : القوسُ
القَدِيمَةُ المُحْمَرَةُ ، كَالعَاتِقِ . ٢٣ - العَاتِكَةُ : القوسُ القَدِيمَةُ المُحْمَرَةُ .
٢٤ - الغَاشِيَةُ : غَاشِيَةُ الرُّحْلِ ، وَهِيَ الحَدِيدَةُ الَّتِي فَوْقَ مَوْخِرَةِ الرُّحْلِ ، وَهِيَ
الدَّامِغَةُ . ٢٥ - الغَامِدَةُ : السَّفِينَةُ المَشْحُونَةُ . ٢٦ - الفَالِقَةُ : مِقْطَرَةُ السَّجَّانِ ،
كَالفَالِقِ . ٢٧ - الفَالِيَةُ : السُّكَيْنِ . ٢٨ - المَائِلَةُ : مَنَارَةُ المِسْرَجَةِ ، مِنْ : مَثَلٌ
بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَيِ انْتَصَبَ قَائِمًا . ٢٩ - المَاخِرَةُ : السَّفِينَةُ الَّتِي تَمُخَّرُ المَاءَ ،
أَيِ تَدْفَعُهُ . ٣٠ - النَّابِيَةُ : القوسُ الَّتِي تَنْبُو عَنْ وَتَرِهَا ، أَيِ تَنْجَافِي عَنْهُ .
٣١ - النَّاخِرَةُ : المُجَوَّفَةُ الَّتِي فِيهَا ثُقْبَةٌ . ٣٢ - النَّازِيَةُ : القَعْبِيرَةُ مِنَ القِصَاعِ ،
كَالنَّزِيَةِ . ٣٣ - النَّاطِبَةُ : مَا يُجْعَلُ فِي مَبْزَلِ الشَّرَابِ ، وَفِيمَا يُصَفَّى بِهِ الشَّيْءُ
فِيْتَبَزَّلُ مِنْهُ وَيُصَفَّى . ٣٤ - النَّافِجَةُ : وَعَاءٌ المِسْكِ . ٣٥ - النَّامِرَةُ : مِصِيدَةٌ تُرْبَطُ
فِيهَا الشَّاةُ لِلذُّنْبِ . ٣٦ - الهَادِيَةُ : العَصَا .

- فَعُولٌ :

جاء على زَنْتِهِ :

١ - البَضُوكُ : القاطِعُ مِنَ السُّيُوفِ . ٢ - الحَجُوفُ : الدَّلُوالُ الَّتِي تَجَحَّفُ

الماء ، أي تأخذه . ٣ - الدُّحُوب : الرِّعَاء ، و : الغِرَارَةُ ، أو : جُؤَلِيَّتُكَ يكون مع المرأة في السَّفَرِ للطَّعَامِ وغيره . ٤ - الدُّنُوبُ : الدَّلُوفُ فيها ماء ، وقيل : الدَّلُوفُ ما كانت . ٥ - الرُّبُوضُ : الضُّخْمَةُ من السَّلَاسِلِ ، و : الواسِعَةُ من الدُّرُوعِ . ٦ - الرُّسُوبُ : السَّيْفُ يَغِيبُ في الضَّرْبِ . ٧ - السُّجُورُ : ما يُسَجَّرُ به التَّنُورُ ، كالمِسْجَرِ . ٨ - السُّكُوكُ : الدَّرْعُ الضَّيْقَةُ . ٩ - الشُّبُوبُ : ما يُشَبُّ « يُوقَدُ » به النَّارُ . ١٠ - الصُّرُومُ : السَّيْفُ القَاطِعُ ، كالصَّارِمِ . ١١ - الصُّمُوتُ السَّيْفُ الرُّسُوبُ ، والدَّرْعُ الثَّقِيلَةُ . ١٢ - الضُّجُوعُ : الدَّلُوفُ الواسِعَةُ ، و : القِرْبَةُ تَمِيلُ بالسَّقِي تَقْلًا . ١٣ - الضُّرُوحُ : القَوْسُ الشَّدِيدَةُ الدَّفْعِ لِلسَّهْمِ . ١٤ - الطُّحُورُ : القَوْسُ البَعِيدَةُ المَرْمَى ، كالمِطْحَرِ . ١٥ - الطُّرُوحُ : القَوْسُ الشَّدِيدَةُ الدَّفْعِ لِلسَّهْمِ ، كالمِضْرُوحِ . ١٦ - العِجُوزُ : الإِبْرَةُ ، و : التُّرْسُ ، و : الجَعْبَةُ ، و : الحَرَبَةُ ، و : الدَّرْعُ للمرأة ، و : الرَّايَةُ ، و : الجَفْنَةُ ، و : القَوْسُ ، و : السَّفِينَةُ ، و : الصَّنَجَةُ ، و : القِدْرُ ، و : مِسْمَارٌ في قبضة الباب ، و : مَنَاصِبُ القِدْرِ ، و : نَصْلُ السَّيْفِ . ١٧ - العَضُوضُ : القَوْسُ لَصِقَ وَتَرَّهَا بِكَيْدِهَا . ١٨ - العُطُوفُ : مِصِيدَةٌ فيها خَشَبَةٌ مَنعُطِفَةٌ ، كالعَاطُوفِ ، و : القِدْحُ يَنعُطِفُ على القِدَاحِ فيخْرُجُ فائِزًا ، أو القِدْحُ لا غُرْمَ فيه ولا غُنْمِ . ١٩ - الغَشُوشُ : السُّقَاءُ يَتَحَلَّبُ . ٢٠ - الفَرُوجُ : القَوْسُ الَّتِي انْفَرَجَتْ سَيْتَاهَا ، وَسِيَّةُ القَوْسِ ما عَطِفَ مِنْ طَرَفَيْهَا . ٢١ - القَدُومُ : آلَةُ لِلنَّجْرِ ، مُؤَنَّثَةٌ . ٢٢ - القَلُوعُ : قَوْسٌ ، إِذَا نَزِعَ فِيهَا انْقَلَبَتْ . ٢٣ - اللُّبُوسُ : الدَّرْعُ . ٢٤ - اللُّغُوبُ : السَّهْمُ الفَاسِدُ لَمْ يُحَسِّنْ بَرِيَّةً . ٢٥ - المَرُوحُ : القَوْسُ يَمْرَحُ رَاوِيهَا لِحُسْنِهَا ، أو كَأَنَّ بِهَا مَرَحًا لِحُسْنِ إِرسَالِهَا السَّهْمَ . ٢٦ - النُّشُوصُ : الرَّمْحُ المُنْتَصِبُ ، و : الَّذِي يَجْعَلُ الخَمِيرَ فِيهِ ثُمَّ يَخْبِزُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَمِرَ . ٢٧ - النُّقُوعُ : شَيْءٌ يَنْقَعُ فِيهِ الزَّيْبُوبُ وغيره ثُمَّ يُصْفَى .

وورد على زِنَةِ (فَعُولَةٌ) بِنَدْرَةٍ ، مِثْلُ : القُصُورَةِ ، وَهِيَ الحَجَلَةُ ، كالمَقْصُورَةِ .

٥ - فَعِيل :

جاء على زَنْتِه :

- ١ - الأَصِيص : نصف الجَرَّة تزرع فيه الرياحين ، و : مِرْكَن ، أو باطية ، يبال فيه ، و : شيء كالجرَّة له عُرْوَتان يحمل فيه الطين . ٢ - الجَرِير : الزَّمَام ، و : حبل يُجَعَل للبعير بمنزلة العِذار للدَّابة . ٣ - الجَشِير : الوَفْضَة : « خَرِيطة الرَّاعي لزياده وأداته ، و : الجَعْبَة من آدم ، و : الجَوَالِق الضخم . ٤ - الجَفِير : جعبة من جلود . ٥ - الحَمِييت : وعاء السَّمْن مُتَن بالرُّب ، و : الزُّق الصَّغِير ، أو الزُّق بلا شعر . ٦ - الخَسِيح : الخِباء ، أو الكِساء منسوج من صوف . ٧ - الخَثِيب : السَّيف الصَّقِيل ، و : السَّيف الَّذِي بُرِيَء بطبعه ولم يُحَكَّم عمله . ٨ - الخَصِيف : النعل المخصوفة . ٩ - الخَطِير : الزَّمَام ، و : الحبل . ١٠ - الخَلِيي : الخَلِيَّة . ١١ - الخَمِيس : التَّنُور . ١٢ - الرِّصِيص : يُقَاب المرأة إذا أدنته من عينها ، وقد رَصَّصَتْ . ١٣ - الرِّصِيح : زَرَّ عُرُوة المُصْحَف . ١٤ - الرُّهَيْش : السَّهْم ، و : القوس الدقيقة يُصِيب وتَرها طائِفها . ١٥ - الزُّنْيء : السَّقَاء الصغير . ١٦ - السَّيِّد : الجَوَالِق من صوف أو وَبَر . ١٧ - السَّيِّدِس : ضرب من المكاكيك « جمع مَكوك مِكِيال » . ١٨ - السُّطِيح : المَزَادَة . ١٩ - السُّفِيح : الجَوَالِق : و : الكساء الغليظ ، و : قُدْح من المَيْسِر لا نصيب له . ٢٠ - السُّفِير : قلادة من ذهب وفضة . ٢١ - السُّعِيط : المُسْعَط ، وهو الإناء يُجَعَل فيه السُّعُوط ويُصَبَّ في الأنف . ٢٢ - السُّمِيق : خشبة توضع في عنق الثور من النير ، وهما سَمِيقان ، والأَسْمِقة : خَشَبات في الآلة التي يُنْقَل عليها اللبن . ٢٣ - الشَّرِيط : عَتِيْدَة تَضَعُ المرأةُ فيها طيِّبها ، و : العَيَّة ، و : خُوص مفتول يُشَرِّط به السَّرِير ونحوه . ٢٤ - الشُّطِيط : الجَوَالِق المشدود . ٢٥ - الشُّعِيْب : المَزَادَة ، أو من أَدِيمَيْن ، أو المخروزة من وجهين ، و : السَّقَاء البالي . ٢٦ - الصُّرِيم : عود يعرض على فم الجَدْي لِثَلَا يرضع . ٢٧ - الصُّلَيْف : عود يعترض على القَبِيط ، تُشَدُّ به المحامل ، وهما صليفاً .

٢٨ - الغَبِيط : المَرْكَب الذي هو مثل أَكْف البَخَاتِي ، أو رَحْل قُبْتَةٌ وَأَخْنَاؤُهُ واحد . ٢٩ - العَدِير : السَّيْف . ٣٠ - الفَرِيح : القوس البائنة عن الوَتَر ، كالْفَارِح . ٣١ - الفَرِيَس : حلقة من خشب معطوفة ، تُشدُّ في رأس حبل ، يقال لها بالفارسيَّة « چنبر » . ٣٢ - الفَرِيض : السَّهْم المفروض فَوْقَهُ . ٣٣ - الفَقِير : الزَّيْبِل ، يمانية . ٣٤ - الفَقِيص : حديدة كحلقة في أداة الحَرَاث . ٣٥ - الفَقِيص : العصا . ٣٦ - الفَقِيص : السَّيْف القَطَاع ، و : اللطيف من السُّيُوف ، و : القوس عُمِلت من قَصَب ، أو عُصن غير مشقوق . ٣٧ - الفَقِيص : العَيْبَةُ ، و : النَّطْع ، و : الجِلد الذي يكتب فيه ، و : حصير منسوج ، خيوطه سُيُور . ٣٨ - الفَقِيص : شيء كالعبيبة يُجَلَس عليه ، و : الغرارة ، أو شبهها يكون فيها القديد والكعك . ٣٩ - الفَقِيص : مكيال القميص : م . ٤٠ - الكَتيف : السَّيْف الصفيح ، و : جراب لا يُضَيِّع شيئاً . ٤١ - الكَرِيب : خشبة الخَبَاز التي يُرْعَف بها . ٤٢ - الكَلِيَت : حجر مستطيل ، يُسَدُّ به وِجَار الضَّبُع ، وهو « الكَلِيَت » أيضاً ، بتشديد اللام . ٤٣ - الكَنيف : التُّرس ، و : السُّترة ، و : السَّاتر . ٤٤ - اللَّيْبِد : المِخْلَاة ، و : الجَوَالِق . ٤٥ - اللَّعِين : المنسوب في الزرع ، يُفَرِّع به الطَّيْر . ٤٦ - المَلِيل : المِخْضُ ، وهو ما تُحَضُّأ به النَّار ، أي توقد . ٤٧ - المَنِيحُ : قِدْح لا سَهْم له . ٤٨ - النَّجِيف : سهم عريض النَّصْل . ٤٩ - النَّجِيس : البكرة يَتَّسِع ثَقْبُهَا من أكل المَحْوَر ، فَتَقْبُ خشبة في وَسَطِهَا ، وتُلَقَّم الثَّقَبُ المَتَّسِع ، وتلك الخشبة : نِخَاس ، ونِخَاسة . ٥٠ - النَّشِيز : المِثْر . ٥١ - النَّشِيص : الرُّمَح المنتصب ، و : الذي يجعل الخَمِير فيه ثمَّ يخبز قبل أن يختمر ، كالتَّشْوِص . ٥٢ - النَّشِيل : السَّيْف الخفيف الرقيق . ٥٣ - النَّصِيف : مكيال ، و : الخِمار ، و : العمامة ، و : كلُّ ما غَطَّى الرَّأس . ٥٤ - النَّقِيب : المِزْمَار ، و : لسان الميزان . ٥٥ - النَّقِيع : شيء ينقع فيه الزَّيْبِيب وغيره ثمَّ يُصَفَّى ، كالنُّقُوع . ٥٦ - الوَيْبِل : خَشْبَةُ الفَصَّار التي يدُقُّ بها الثِّيَاب بعد الغَسْل ،

٣ : خشبة يضرب بها الناقوس . ٥٧ - الوشيع : خشبة الحائك التي تُسمى الحفّ ، و : خشبة غليظة على رأس البثريقوم عليها الساقى . ٥٨ - الوضين : سلطان عريض منسوج من سُيور أو شَعَر ، أو لا يكون إلا من جلد . ٥٩ - الوطيس : التُّور .

٦ - فعيلة :

بُني على زنتها :

١ - الأريكة : سرير في حَجَلَة ، أو : كل ما يُتَّكَأ عليه من سرير ومِنَصَّة وفراش ، أو سرير مُتَّخَذ [مُنْجَد] مُزِين في قَبَة أو بيت . فإذا لم يكن فيه سرير ، فهو حَجَلَة . ٢ - البسيطة : القَدْر العظيمة . ٣ - البصيرة : التُّرس ، و : الدَّرْع ، و : كل ما لُبِس من سلاح . ٤ - البقيرة : بُرْد يَشَقُّ فَيُلْبَس بِسَلَا كُمَّين . ٥ - الثَّميمة : التَّامورة المشدودة الرأس ، والتَّامورة : الوعاء . ٦ - الجبيرة : العيدان التي تجبر بها العظام ، و : اليازق ، وهو السَّوار المنبسط غير المبروم المَلَوِي . ٧ - الأَجْنِيَّة : رداء من خَز . ٨ - الحشية : المرفقة ، أو المصدغة تعظَّم بها المرأة بدنَّها ، أو عجيزتها ، كالمحشَى . ٩ - الحنيرة : مُندفة القطن ، و : القوس ، أو بلا وَتَر . ١٠ - الحنية : القوس . ١١ - الحوية : كساء مَحْشُوٌّ حول سنام البعير . ١٢ - الختية : قِطعة من الأدم ، يُلْفُها الرامي على أصابعه . ١٣ - الخريطة : وعاء من أدم وغيره ، يشرح على ما فيه . ١٤ - الخليفة : سيف يندلق من غمده . ١٥ - الخلية : ما يعسل فيه النحل ، أو : مثل الراقود بن طين ، أو خشبة تنقر فيعسل فيها . و : السفينة العظيمة ، أو : التي تسيّر من غير أن يسيّرها الملاح ، أو : التي يتبعها زورق صغير . ١٦ - الخميصة : كساء أسود مُرْبَع ، له عَلْمان . ١٧ - الدَّريئة : الحلقة يُتَعَلَّمُ الرّامي الطعن والرمي عليها . ١٨ - الدَّريعة : الحلقة يُتَعَلَّمُ عليها الرمي . ١٩ - الرُّصيعَة : العقدة في اللجام ، و : حلية السيف المستديرة ،

أو: كل حلقة مستديرة في سيف أو سرج أو غيرهما. ٢٠ - السريحة : السير
يخسف بها. ٢١ - السرية : نصل صغير مدور. ٢٢ - السطيحة : مزادة تكون
من جلدين غير مربعة. ٢٣ - السيفة : خشبة عريضة دقيقة طويلة ، توضع
ثم تُلَفُّ عليها البواري. ٢٤ - السقيفة : الجبارة من عيدان المُجَبَّرِ.
٢٥ - السوية : قَبَّ عجمي للبعير ، و : كساء محشو بِشَمام ونحوه كالبرذعة ،
يُحوَى حول سنام البعير ثم يركب ، كالحوية. ٢٦ - الشريجة : شيء ينسج
من خوص النخل ، يحمل فيه البَطِيخ ونحوه ، و : جديلة من قَصَب للحمام ،
و : العَقَبَة التي يلصق بها ريش السهم ، و : قوس تُتخذ من الشريج للعود الذي
يُشق فِلَقَيْنِ. ٢٧ - الشريرة : المسلة. ٢٨ - الشريطة : شبه خيوط تُقتل
من الخوص والليف ، وقيل : هي الحبل ما كان ، سمي بذلك لأنه يُشَرَطُ
خوصه ، أي يُشَقُّ ثم يفتل (ينظر « الشريط » في « فعيل »). ٢٩ - الشعيرة :
هنة تُصاغ من فضة أو حديد على شكل الشعيرة تكون مساكاً لنِصاب النصل.
٣٠ - الشكيكة : السلة تكون فيها الفاكهة. ٣١ - الشكيمة : في اللجام : الحديدية
المعترضة في فم الفرس ، فيها الفأس. ٣٢ - الصفيحة : المزادة من أدمين قويل
أحدهما بالأخر ، وتكون صغيرة ، وتكون كبيرة ، وهي من أواني المياه ،
و : السيف العريض. ٣٣ - الضرية : السيف. ٣٤ - الطريدة : قصبة فيها
ثلاث عروض ، تبرى بها المغازل وغيرها. ٣٥ - الظعينة : الهودج ، فيه امرأة
أم لا. ٣٦ - العتيدة : الطبلّة ، أو : الحقة يكون فيها طيب الرجل والعروس.
٣٧ - العميقة : المزادة. ٣٨ - الغرية : رحي اليد. ٣٩ - الفريفة : المزادة
الكثيرة الأخذ للماء ، و : الإناء ، و : القَدَح الضخم لا يُطاق حمله ،
و : القوس الواسعة جرح النصل ، أو البعيدة السهم ، و : النصال العريضة.
٤٠ - القبيعة : ما على طرف مقبض السيف من فضة أو حديد ، كالقنوع.
٤١ - الفذيفة : كل ما يُرمى به. ٤٢ - القرية : العصا ، و : أعواد فيها قُرْض ،
يجعل فيها رأس عمود البيت. و : عود الشراع الذي في عرضه من أعلاه ،

أوفي أعلى الهودج. ٤٣- القعيدة : شيء تنسجه النساء ، يُشبه العيئة ،
يُجلس عليه. ٤٤- القفيصة : حديدة من أدوات الحرث. ٤٥- الكتيفة : ضبة
الباب ، وهي حديدة طويلة عريضة ، وربما كانت كأنها صفيحة ، و : كلبتا
الحداد. ٤٦- الكصيصة : جباله يُصاد بها الطيبي. ٤٧- الكظيمة : المرادة.
٤٨- اللييخة : نافجة المسك. ٤٩- اللييدة : المخللة. ٥٠- المسيحة :
القوس. ٥١- المصيصة : القصة. ٥٢- المضيغة : عقبه القوس
التي على السيتين ، أو : عقبه القواس الممضوغة. ٥٣- المطيلة : الحديدة
تضرب وتمد وتُسبك وتُدار ، ثم تطع لتصاغ بيضة ، وكذلك الحديدة تذاب
للسيوف ثم تحمي وتضرب وتمد وتربع ثم تطع بعد المطل فتجعل صفيحة.
٥٤- النضيدة : الوسادة ، و : ما حشي من المتاع. ٥٥- النفجة : القوس.
٥٦- النقية : سفرة من خوص يُشر عليها الأقط. ٥٧- النقيدة : الدرع.
٥٨- النمية : نصلان من الغزل يُقابلان فيكبان. ٥٩- الوتيرة : حلقة يتعلم
عليها الطعن. ٦٠- الوثية : القدر الكبيرة ، و : الجوالق الضخم.
٦١- الوذيلة : المرأة. ٦٢- الوشيحة : ليف يفتل ثم يشد بين خشبتين فينقل به
البر المحصود ليكسد. ٦٣- الوشيعة : القصة التي يجعل النساج لحمه
الثوب ، و : خشبة يلف عليها ألوان الغزل. ٦٤- الوصية : جريدة النخل يُحزم
بها. ٦٥- الوفيعة : مثل السلّة ، تتخذ من العراجين والخوص ، كالوفعة ،
و : خرقة يمسح بها القلم ، و : صوفة تُطلق بها الجرباء. ٦٦- الوليجة :
الجبل ، و : الغرارة ، و : العدل ، يُحمل فيه الطيب والبز ونحوه. الولية :
البرذعة ، أو ما تحتها. ٦٧- الونية : الجوالق ، و : اللؤلؤة ، و : العقد
من الدر.

٧ - فاعول :

بني على زنته :

١- الأري : الأحيّة لأحيّة ، وهي عروة تثبت في الأرض أو الحائط

وتربط فيها الذبابة ، وقال ابن قتيبة في « أدب الكاتب » : « قالوا : وآري الذبابة ، فاعول ، من التَّارِي » . ٢ - الباسوط ، من الأتخاب : ضد المفروق .

٣ - الباصور : زحل دون القطع ، وهو النمرقة أو طنبسة يجعلها الراكب تحته وتفظي كجني البحر . ٤ - التابوت : م . ٥ - الحابول : الكر الذي يصعد به على النخل . ٦ - الحالجور : ما يمسك الماء من شفة الوادي ، كالحاجر .

٧ - الحادور : القُرط . ٨ - الخابور : مسمار من الخشب . ٩ - الخاطوف : شبه بالجنجل ، يشد في جباله الصائد ، فيختطف الطي . ١٠ - الداحول : ما ينصبه صائد الطباء من الخشب . ١١ - الداموس : القتر ، وهي ناموس الصائد . ١٢ - الراحول : الرُّحل . ١٣ - الراوق : المصفاة . ١٤ - الرأسوم : طابع يطبع رأس الخابية . ١٥ - الراقود : الكأس ، و : ذئ كبير أو طويل الأسفل يُسَّعُ داخله بالقار . ١٦ - الراقول : حبل يصعد به النخل ، وهو الحابول .

١٧ - الساجور : القلادة : أو : الخشبة التي توضع في عنق الكلب .

١٨ - الساطور : سيف الفصاب . ١٩ - الساعور : كهية التنور . يُحَضَّرُ في الأرض ، ويُخبَّرُ فيه . ٢٠ - الساقور : الحديدة تُحَمَى ويكوى بها الحمار .

٢١ - الشاقول : خشبة قلد ذراعين ، في رأسها زج . ٢٢ - الصاقور : الفأس العظيمة التي لها رأس واحد رقيق ، تكسر به الحجارة ، كالصوقر ، وهو المِقْوَلُ أيضاً . ٢٣ - العاطوف : مصيدة فيها خشبة معطوفة الرأس ، كالمطوف .

٢٤ - القادوف . المجداف ، يمانية . ٢٥ - القاثور : الطست ، أو الجوان يُتَّخَذُ من زُخَامٍ أو فِضَّةٍ أو ذهب ، و : المصحاة ، وهي الناجود والباطية .

٢٦ - الفاعوس : الكُراز الذي يشرب فيه . ٢٧ - الفانوس : م .

٢٨ - القارور : القارورة ، ما قر فيه الشراب وغيره . ٢٩ - الكابول : جباله الصائد . ٣٠ - الكانون : الموقد : كالكانونة ، و : المُصَدِّئِي .

٣١ - الماعون : أسقاط البيت كالذئو والفأس والقدر والقصة . ٣٢ - الناجود : إناء الخمر . ٣٣ - الناعور : ذئو يستقى بها ، و : أحد النواعير التي يستقى بها ،

يديرها الماء ، ولها صوت ، و : جَنَاح الرَّحَى . ٣٤ - النَّاقُور : الصُّور .
٣٥ - النَّاقُوس : خشبة كبيرة طويلة وأخرى قصيرة ، واسمها الوييل .
٣٦ - النَّامُوس : الشَّرْك ، و : قُتْرَةُ الصَّائِد . ٣٧ - الهاوون : الَّذِي يُدْقُ فِيهِ ،
وهو الهاوونُ أيضاً .

٨ - فاعولة :

بُنِيَ عَلَى زَيْنَتِهَا :

١ - الرَّاعِوثَةُ : حجر يقوم عليه المستقي ، كالأرعوثة . ٢ - الصاقورة :
الفأس العظيمة ، كالصُّوقَر . ٣ - الطَّاحُونَةُ : التي تدور بالماء ، وهي الطَّحَّانَةُ
أيضاً ، و : الرَّحَى . ٤ - القابووعة : المِحْرَصَةُ ، وهي وعاء الحَرَصُ
« الأشنان » . ٥ - القارورة : ما قُرِّفَ فِيهِ الشَّرَابُ وغيره ، أو : يُخَصَّ بِالزُّجَاجِ ،
و (قوارير من فِضَّة) ، زعمها بعضهم « من زجاج في بياض الفِضَّةِ وصفاء
الزُّجَاجِ » ، وهي القارور أيضاً . ٦ - القازوزة : المشربة ، أو : قَدَحٌ ، أو :
الصَّغِيرُ مِنَ الْقَوَارِيرِ ، أو الطَّاسُ . كالقاقوزة والقاقُزَةُ . ٧ - القاقوزة : كالقازوزة .
٨ - الكانونة : الموقد ، كالكانون . ٩ - الناعورة : الدُّوَلَابُ ، و : دَلُوٌ يُسْتَقَى
بِهَا . ١٠ - النَّامُورَةُ : مِصِيدَةٌ تَرْتَبِطُ فِيهَا شَاةٌ لِلذَّنْبِ ، أو : حديدة لها كلاليب ،
تُجْعَلُ فِيهَا لَحْمَةٌ ، يُصَادُ بِهَا الذَّنْبُ .

٩ - فَعَالٌ :

بُنِيَ عَلَى زَيْنَتِهَا :

١ - الحِطَّارُ : المقلاع ، و : المنجنيق . ٢ - الحَيَابُ : القِدْحُ الَّذِي
لَا يُورِي . ٣ - الشَّلَاقُ : شِبْهُ مِخْلَاءٍ لِلْفُقَرَاءِ وَالسُّؤَالِ . ٤ - الصَّوَانُ : حجارة
يقتدح بها . ٥ - الطَّرَادُ : السَّفِينَةُ الصَّغِيرَةُ السَّرِيعَةُ . ٦ - العَطَافُ : القِدْحُ الَّذِي
لَا عُرْمَ فِيهِ وَلَا عُنْمَ لَهُ ، وهو العطوف أيضاً . ٧ - الفَدَامُ : ما يوضع في فم
الإبريق ، ومثله الفِدام ككتاب . ٨ - الفَدَانُ الآلة التي يُحْرَثُ بِهَا ، ومثله الفدان

بتخفيف الدال . ٩ - القبان : ما يوزن به . ١٠ - القداح : الحديدية التي يُقدح بها ، وقيل : القداح والقداحة الحجر الذي تُقدح به النار . قال الأزهري : القداح الحجر الذي يورى منه النار ، وقال الأصمعي : يُقال للذي يُضرب فتخرج منه النار : قَدَاحَة . ١١ - القُدَّاس : حصاة توضع في الماء قَدْرًا لِرِيِّ الإِبِلِ ، وهي نحو المُقَلَّة لِلإنسان . وقيل : هي حصاة يقسم بها الماء في المفاوز ، أسم كالحَبَان ، وهي القادس أيضاً . وحكاها بعضهم بضم القاف ، وُفِرَّقَ بينها وبين القُدَّاس ، بالفتح ، قال : القُدَّاس الحجر الذي ينصب على مَصَبِّ الماء في الحوض وغيره ، والقُدَّاس الحجر الذي يُنصب وسط الحوض ، إذا غمره الماء رَوَيْتِ الإِبِلِ . ١٢ - القَدَّاف : الميزان ، و : المركب ، و : المنجنيق ، و : الذي يُرمى به فيبعُدُ . الواحدة قَدَّافَة . ١٣ - القَرَّاع : التُّرس ، و : القَرَّاعان : السِّيف والحِجْفَة . ١٤ - القَرَّان : القارورة ، قال ابن سُمَيْل : لغة جِجَازِيَّة . ١٥ - القَسَّام : الميزان ١٦ - القَضَاب : السِّيف القطَّاع . ١٧ - الكَلَّاب : حديدية في طرف الرُّحْل ، و : كل ما يوثق به شيء . ١٨ - النَّبَّاج : المِخْوَص : قال المفضل : العرب تقول للمِخْوَص : المِجْدَح ، والمِرْهَف ، والنَّبَّاج . ١٩ - النَّبَّاج : مَنَاقِفُ يُجاء بها من مكة ، تجعل في القلائد والوشح ، ويدفع بها العين ، الواحدة نَبَّاجَة .

١٠ - فَعَالَة :

بُنِي عَلَى زِنَتِهَا :

١ - البَرَادَة : إناء يبرّد الماء ، بني على أَبْرَدَ . و : الكَوَّارَة التي يبرّد عليها الماء ، ومنه قولهم : باتت كيزانهم على البَرَادَة ، قال الأزهري : لا أدري هي من كلام العرب أم كلام المولدين . ٢ - البِيَّاحَة : شبكة الحوت . ٣ - الحِرَاقَة : سفينة فيها مرامي نيران ، يُرمى بها العدو في البحر . شاعت في العصر العباسي الأول ، ووصفها أبو نؤاس . ٤ - الحَفَانَة : الفارغة من السُّفْن ، وهي الجِخْنُ .

- ٥ - الخَرَّارة : عود يوثق بخيط ، ويحرك الخيط ، وتُجر الخَشْبَة ، فيصوت .
- ٦ - الذَّبَابَة : آلة تُتخذ لحرب الحصار ، تدخل تحتها الرِّجال ، فتدفع في أصل الحصن .
- ٧ - الذَّرَاجَة : الحالة « العَجَلَة » التي يدرج عليها الصَّيُّ إذا مشى .
- ٨ - الذَّرَّارة : المِغزَل . ٩ - الذَّقَاقَة : ما يُدقَّ به الأُرزُّ ونحوه . ١٠ - الذَّوَّارة : الفرجار ، وهو بالفارسية پرکار ، وهي من أدوات النِّقَاش والنُّجَّار ، لها شعبتان تنضمَّان وتفرجان لتقدير الدَّارات . ١١ - الزَّرَاقَة : المِترَقة التي يتزف بها للزَّرع وما أشبه ذلك . ١٢ - الزَّرَاقَة : المِنْضَحة ، قال الأزهري : « وهي عند عوام النَّاسِ (النَّضَاحَة) ، ومعناها واحد » . ١٣ - الزَّرَّارة : ما يزر به ، وهي الزَّمخَرُ ، و : الغُلُّ ، قال ابن سيده : والزَّرَّارة عمود بين حلقتي الغُلِّ . و : السَّاجور الذي يجعل في عُقِّ الكلب . ١٤ - السَّجَّادة : الخِمرَةُ المسجود عليها . ١٥ - السَّحَّارة : شيء يلعب به الصِّبيان ، إذا مُدَّ من جانب خرج على لون ، وإذا مُدَّ من جانب آخر خرج على لون آخر مخالف .
- ١٦ - السَّغَّارة : القَدَّاحة . ١٧ - الصَّفَّارة : هَنَّة جوفاء من نحاس ، يصفر فيها الغلام للحمام ، أو للحِمار ليُشرب . ١٨ - الصَّنَّاعة : خشب يُتخذ في الماء ، ليحبس به الماء ويمسكه حيناً . ١٩ - الطَّحَّانة : الطَّاحونة التي تدور بالماء . ٢٠ - الطَّلَّاسة : خرقه يمسح بها اللوح . ٢١ - العَرَّادة : شبه المنجنيق صغيرة . ٢٢ - العَسَّالة : الشورة الَّتِي تُتخذ فيها النُّحْلُ العسل من راقود وغيره ، فتعمل فيه . ٢٣ - الفَخَّارة : الجِرَّة ، جمعها الفَخَّار ، أو : هو الخَرْف . ٢٤ - الفَدَّامة : ما يشدُّ به فم الإبريق ، كالقِدَّامة . ٢٥ - القَدَّاحة : القَدَّاح « يُنظر في فعال » . ٢٦ - القَرَّاعة : القَدَّاحة التي تقتدح بها النَّار . ٢٧ - القَصَّابة : المِزمار . ٢٨ - القَصَّابة : السَّيف القَطَّاع . ٢٩ - المَلَّاسة : آلة تُسوى بها الأرض . ٣٠ - النَّشَاقَة : ما ينشَفُ به الماء . ٣١ - النَّضَّاحَة : الآلة الَّتِي تُسوى من النَّحاس أو الصَّفر للنُّفط وزرِّقه . ٣٢ - النَّفَّاطَة : ضرب من السُّرُج ، يستصبح بها ، و : أداة تعمل من النَّحاس يُرمى فيها بالنُّفط والنَّار .

١١ - فَعَال :

بُنِيَ عَلَى زَيْتِي :

- ١ - الْجَبَاح : سهم صغير ، يلعب به الصبيان ، وهو الجَمَاح . ٧ -
 الْجَمَاح : سهم بلا نَضَل ، مدور الرأس ، يُتَعَلَّم به الرمي ٣ - الخَطَاف :
 حديدة حَجْنَاء في جانبي البكرة فيها المحوَر ، أو : كل حديدة حَجْنَاء .
 ٤ - الدُّوَّاج : معطف غليظ . ٥ - الزُّنَّار : حزام يشده النُّصْرَانِي والمجوسِي
 على وسطه . ٦ - السُّكَّان : ما تسكن به السفينة ، وتُعَدَّل به في سيرها .
 ٧ - الشُّبَّال : كالشبكة . ٨ - السُّلَّاه : نَضَل على شكل صُلَّاه النَّخْلِ .
 ٩ - العُكَّاز : عصاً يُتْرَكُ عليها . ١٠ - العُورار : الخَطَاف . ١١ - القُدَّاس : يُنظر
 في فَعَال . ١٢ - القُقَّاز : حديدة مشبكة ، يجلس عليها البازي ، و : شيء
 يعمل لليدين ، يُحْسَى بِقُطْن ، تلبسهما المرأة للبرد ، و : ضرب من الحُلِيِّ
 لليدين والرجلين . ١٣ - الكُتَّاب : سهم صغير مدور الرأس ، يتعلَّم به الصبي
 الرَّمِي . ١٤ - الكُتَّاب : كالكتاب ، ويفتح أيضاً . السهم لا نَضَل له ولا ريش .
 ١٥ - الكُرَّاز : وتُخَفَّف رازة أيضاً : الفارورة ، أو : كوز ضيق الرأس ، جمعه
 كِرَّازان . ١٦ - الكُّلاب : اليهماز ، كالكلوب . ١٧ - الطُّنَّار : الخيال المنسوب
 بين الزُّرع .

١٢ - فَعَالَة :

بُنِيَ عَلَى زَيْتِي :

- ١ - الجُمَّازَة : دُرَاعَة « ثوب من صوف » . ٢ - الدُّرَاعَة : ثوب لا يكون
 إلا من صوف . ٣ - الدُّوَّامَة : فلكة يلعب بها الصبيان ، يرمونها بخيط ، فتدوم ،
 « تدور » على الأرض . ٤ - الرُّجَّاحَة : حبل يعلَق ويرتجح به . ٥ - الزُّنَّارَة :
 كالزُّنَّار . ٦ - الطُّوَّاحَة : حبل يعلَق ويركبه الصبيان . ٧ - العُظَّامَة : ما تعظَّم به
 المرأة الرِّسحاء عَجِيزَتِهَا ، كالعُظَّامَة ، والإعظامَة والعُظْمَة . ٨ - العُكَّازَة :
 كالعُكَّاز . ٩ - القُقَّازَة : شيء يصطاد به الطير . ١٠ - العُقَّاقَة : خشبة في رأسها

حُجْنَةٌ يُمَدُّ بِهَا الشَّيْءُ ، كَالْمِحْجَنِ . ١١ - الْقَفَاعَةُ : مَصِيدَةٌ تَتَّخَذُ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ ، وَيَغْدَفُ بِهَا عَلَى الطَّيْرِ ، فَيُصَادُ . ١٢ - الْقَنَاحَةُ : مِفْتَاحٌ مَعْوَجٌ طَوِيلٌ ، وَ : الْمَيْتْرَسُ . ١٣ - الْكُرَاسَةُ : الْجِزَاءُ مِنَ الصَّحِيفَةِ ، الْجَمْعُ كُرَاسٌ وَكِرَارِيسٌ . ١٤ - اللَّبَادَةُ : مَا يَلْبَسُ مِنَ اللَّبُودِ لِلْمَطْرِ . ١٥ - النَّشَابَةُ : النَّبْأَةُ ، وَالْجَمْعُ النَّشَابُ . ١٦ - النَّوَاطَةُ : حَبْلٌ يُعْلَقُ وَيُرْتَجَحُ بِهِ . ١٧ - النَّوَاعَةُ : حَبْلٌ يُعْلَقُ وَيُرْتَجَحُ بِهِ ، كَالنَّوَاطَةِ ، وَالنَّوَاعَةِ ، وَالرُّجَاحَةِ ، وَالطُّوَاخَةِ .

١٣ - فِعْيَلٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتِهِ :

١ - الدَّرْبِيحُ : شَيْءٌ يَضْرِبُ بِهِ ذُو أَوْتَارٍ ، كَالطَّنْبُورِ . ٢ - الرَّبْيِيخُ : الْقَتَبُ الضَّخْمُ . ٣ - الرَّبْيِيلُ : الْقَفَّةُ ، أَوْ : الْجِرَابُ ، أَوْ : السَّخِينُ . ٤ - السَّخِينُ : الْمِسْحَاةُ ، الْجَمْعُ سَخَاخِينُ . ٥ - السَّكِينُ : م . ٦ - الْفَيْطَيْسُ : الْمِطْرَقَةُ الْعَظِيمَةُ ، وَ : الْفَأْسُ الْعَظِيمَةُ . ٧ - الْقَلِيدُ : الْخِزَانَةُ . ٨ - الْقَيْنِينُ : طُنْبُورُ الْحَبْشَةِ . ٩ - الْبِكَلَيْتُ : حَجَرٌ مُسْتَطِيلٌ يَسُدُّ بِهِ وَجَارُ الضَّبْعِ . ١٠ - الْمِرْيَخُ : سَهْمٌ طَوِيلٌ ، لَهُ أَرْبَعُ قُدُذٍ .

١٤ - فِعْيَلَةٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتِهَا :

١ - التَّلَيْسَةُ : هَنَةٌ تَسْوَى مِنَ الْخَوْصِ ، وَ : كَيْسُ الْحِسَابِ . ٢ - السَّخِينَةُ : السَّكِينُ . ٣ - الْقَيْنِينَةُ : إِنَاءٌ مِنَ الزَّجَاجِ لِلشَّرَابِ . ٤ - الْمِثْيَخَةُ : الْعَصَا ، وَ : الْمِطْرَقُ الدَّقِيقُ .

١٥ - فَعُولٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتِهِ :

١ - الدَّبُّوسُ : م . ٢ - السَّفُودُ : الْحَدِيدَةُ الَّتِي يَشْوَى بِهَا . ٣ - الشُّبُوثُ : كُلابُ النَّارِ . ٤ - الشُّبُورُ : البُوقُ . ٥ - الصَّنُوتُ : الدَّوْخَلَةُ الصَّغِيرَةُ ،

أو : غِلاف القارورة وطَبَقَها . ٦ - الصَّيُود : السَّهْم الصائب . ٧ - الفُرُوج : قميص الصَّغِير ، و : قباء شَقَّ من خلفه . ٨ - الكُلُوب : اليهَماز ، كالكلاب .
١٦ - فَعُولَةٌ :

بُنِيَ على زَنْتِها : (السُّبُورَةُ) ، وهي جريدة من الألواح ، يُكتب عليها ، فإذا استغنوا عنها مَحَّوْها .

١٧ - مفعول :

بُنِيَ على زَنْتِهِ :

١ - المبسوط : المفروق من الأقتاب ، كالباسوط . ٢ - المثلوث ، من الحبال : ما قِيلَ على ثلاث قُسوى . ٣ - المحذوف : الرِّقَّ .
٤ - الممحوص : السَّنَان المَجْلُوبُ . ٥ - المنجوب : الإناء الواسع الجوف .
٦ - المنجور : المَحَالَة يُسْنَى عليها ، والمَحَالَة البكرة العظيمة ، ويسنى : يُسْتَقَى .

١٨ - مفعولة :

بُنِيَ على زَنْتِها :

١ - المأطورة : العَلْبَةُ يُؤَطَّر لِرَأْسِها عُوَيْدٌ ويُدَارُ ثُمَّ يُلْبَسُ شَفَتِها .
٢ - المثلثة : مَزَادَةٌ من ثلاثة جُلُود . ٣ - المرجونة : القُقَّةُ . ٤ - المردودة : المُوَسَّى « مُوَسَّى الحِلاقة » ؛ لِأَنَّها تُرَدُّ الى نصابها . ٥ - المسرودة : الدَّرْعُ المثقوبة . ٦ - المضبوحة : جِجَارَةٌ القَدَاحَةِ الَّتِي كأنها محترقة .
٧ - المضلوعة : القوسُ الَّتِي في عودها عَطْفٌ ، وتَقَوَّمُ ، وشاكل سائرها كَبِداها .
٨ - المَفْرِيَّةُ : المَزَادَةُ المعمولةُ المُصْلِحَةُ . ٩ - المقصورة : الحِجَلَةُ ، كالفُصُورَةِ . ١٠ - المودونة : دُخْلَةٌ قصيرةُ العُنُقِ رقيقةُ الجُنَّةِ . ١١ - الموضوعية : الدَّرْعُ المنسوجةُ ، أو المقاربةُ النَّسْجِ ، أو المنسوجة حلقَتَيْنِ حلقَتَيْنِ ، أو بالجواهر .

١٩ - مُفْعَلٌ :

بُنِيَ عَلَى زَيْتِيهِ :

- ١ - الْمُجْتَأُ : التُّرْسُ لا حديد به . ٢ - الْمُجَنَّبُ : التُّرْسُ ، وفي لسان العرب : الْمُجَنَّبُ بالضم ، والمَجَنَّبُ بالكسر ، وليست واحدة منهما على الفعل . وفي تاج العروس : المَجَنَّبُ : التُّرْسُ ؛ لأنه يجنب صاحبه ، أي يقبض ما يكره ، كأنه آلة لذلك . كذا في « الأساس » ، وتَضَمَّ ميمه .
٣ - المُدْمَجُ : القِدْحُ . ٤ - المُطْرَفُ : رداء من خَزْرَ مَرَبَعٍ ذو أعلام .

٢٠ - مُفْعَلَةٌ :

بُنِيَ عَلَى زَيْتِيهَا :

- ١ - المُدَارَةُ : جلد يدار وَيُحَوَّرُ عَلَى هَيَاةِ الدَّلْوِ ، فيستقى بها .
٢ - المُرْسَلَةُ : قِلَادَةٌ طَوِيلَةٌ تَقَعُ عَلَى الصَّدْرِ ، أو : القِلَادَةُ فِيهَا الخَرْزُ وَغَيْرُهَا .
٣ - المُطْعَمَةُ : القوس . ٤ - المُقْعَدَةُ : الدُّوْحَلَةُ مِنَ الخوص . ٥ - المُنْفَجَةُ : قوس ارتفعت سَبِيَّتُهَا ، فَبَانَ وَتَرَّهَا عَنْ عَجْبِيهَا « مَقْبِضُهَا » .

٢١ - مُفْعَلَةٌ :

بُنِيَ عَلَى زَيْتِيهَا :

- ١ - المُلْعَبَةُ : ثوب بلا كُم ، يلعب به الصَّيَّان .

٢٢ - مُفْتَعَلٌ :

بُنِيَ عَلَى زَيْتِيهِ :

- المُقْتَعَلُ : السَّهْمُ الَّذِي لَمْ يَبْرَ بِرِيًّا جَيِّدًا .

٢٣ - مُفْعَلٌ :

بُنِيَ عَلَى زَيْتِيهِ :

- ١ - المُخَدَّمُ : رباط السَّرَاوِيلِ . ٢ - المُدْمَى : السَّهْمُ الَّذِي تَرْمِي بِهِ عَدُوَّكَ ثُمَّ يَرْمِيكَ بِهِ . ٣ - المُرَيْشُ : الهَوْدَجُ المُصْلَحُ بِالْقِدِّ ، و : البُرْدُ المُوشَى .
٤ - المُسِيرُ : ثوب فيه خطوط . ٥ - المُشَقَّرُ : القِدْحُ الكَبِيرُ مِنَ الخشب .

- ٦- المُشَيِّعُ : الكساء القوي . ٧- المُعَبَّدُ : الوَيْد . ٨- المُفَدَّمُ : الإبريق ،
و : الذَّن . ٩- المُفَرَّجُ : المُشْط . ١٠- المُفَقَّرُ : القَدْح الكبير من الخشب ،
و : السِّيف فيه حزوز مُطْمِئِنَّة عن متنه ، ومنه سَمِيَ ذُو الفَقْل . ١١- المُقَطَّعُ :
من الحلِي كالحلقة والقُرْط . ١٢- المكوِّذُ : الإزار الذي يبلغ الكاكة إذا اشتمل
به ، والكاكة : ما حول الحياء من ظاهر الفخذين ، أو لحم مؤخرهما .
١٣- المُلْسَنُ ، من النعال : ما فيها طول ولطافة كهياة اللسان .
٧٤- مُفَعَّلَةٌ :

يَبِي عَلَى زَيْنِهَا :

- ١- المُتَمَلَّلَةُ : رخامة يُتَمَلَّلُ بها البساط ، وكان القياس أن تكون « مُفَعَّلَةٌ » ،
لكن كذا وردت في السَّماع . ٢- المُزْمَلَةُ : التي يُزْمَدُ فيها الماء .
٣- المُسْحَلَةُ : كُبَّة الغَزَل ، وهي الوشيمة . ٤- المُسَمَّطَةُ : الوشيمة ،
والوشيمة كل لفيفة ، و : خشبة يُلْفُ عليها ألوان الغَزَل ، و : القصة يجعل فيها
النساج لحمه الثوب . ٥- المُصَفَّحَةُ : السِّيف . ٦- المُطَوَّقَةُ : القارورة
الكبيرة ، التي لها عُتْق . نسبها الصَّغاني الى أهل العِراق . ٧- المُعَبَّدَةُ : السِّفينة
المُقَيَّرَةُ . ٨- المُملَكَمَةُ : الفُرصة المضروبة باليد . ٩- المُكعَّبَةُ : الدَّوْحَلَةُ .
١٠- المُوأمَةُ : البيضة لا قَوْنَس لها ، وهو أعلى بيضة الحديد .



هذه الأوزان الاشتقاقية ، التي تَقَصَّتْها من دواوين اللغة ، هي وما صيغ
عليها من صحاح أسماء الآلات والأدوات والمرافق . وقد بلغت ٢٤ وزناً
اشتقاقياً ، ومبنيين من الألفاظ الفصيحة . كلها من قديم أوزان العربية ،
ومن صحاح كَلِمِها ، أُجْرِي اشتقاقها على وَفْق أساليبها في إسناد فعل الشيء
الى ما يلبس فاعله أو آله أو أدواته أو مرفقه ، كما أُجْرِي اشتقاق الكثير
على « مِفْعَل ، ومِفْعَلَةٌ ، ومِفْعَال » . هذه الأوزان الثلاثة التي احتفل بها علماء
النحو حصراً ، وقصروا إباحة الاشتقاق عليها ، على اختلاف بينهم في واحد
منها ، وهو وزن مفعلة ، فمنع بعضهم القياس عليها ، كما اشترط بعض آخر

السَّماعَ فيها كلها ، ومنعوا أن يطبَّق القياس ويعمل به إلا في المسموع على ما أسلفت من التفصيل . وقد نَوَّع العرب هذه الأوزان الاشتقاقية بحسب مباني الأفعال ودلالات معانيها ، وتصرفوا فيها بحريَّة في كلِّ ما دعت الحاجة الى اشتقاقه من أسماء الآلات والأدوات والمرافق ، ولم يتحرَّجوا ، ولم يقيدوه بهذا القيد الثلاثي الشديد ، على قلة الصناعات وضعفها عندهم في غابر الدهر ، وخلو ما كان لديهم منها من هذا التعقيد والمُعاطلة ، ومن هذه الكثرة الكاثرة المتزايدة دواماً التي تزخر في عالم الصناعات « التقنيَّة » اليوم ، ويستعصي إحصاء أسماء أجهزتها وآلاتها وأدواتها ومرافقها على الضبط والحسبان .

فأحرِّبنا ، وقد استفحل ذلك في الحياة الحاضرة هذا الاستفحال ، وفاضت فيها أسبابه هذا الفيض : يعبُّ عبأه ويطم على القري ، أن نسايرها لزاماً ، ونضع لمسمياتها أسماء عربية فصيحة يتداولها الناس في يسر وسهولة . ولن يتسنى لنا ذلك بالوقوف عند أوزان « مفعول ، ومفعلة ، ومفعال » وحدها دون الانطلاق من قممها الى هذا المجال الرحب الذي جال فيه العرب الأولون وُضاع اللغة والبيان ، فنستحي الأوزان التي اشتقوا عليها الى جانب هذه الأوزان الثلاثة ، مراعين الحفاظ على الأصول والضوابط التي استنبطت من أساليب العربية وضمنت لها حرمتها ، وصانت سلامتها من عوادي الضيم ، لئفتره هذه اللغة ، وتمدَّ مطالب التمدن الحديث من ألفاظها بما يسد الفواقر ويوصل باب اللجوء الى الدخيل من اللغات الأعجمية .

ولقد ألفت (مجمع اللغة العربية) - في الناحية العملية - قد انساق منذ أول نشأته الى استعمال وزن من هذه الأوزان الكثيرة في مواضعاته العلمية والفنية دون أن يلتفت الى قاعدة النحاة التي أقرها يومئذٍ كما أسلفت ، كما ألفت المُحدِّثين من خاصَّة وعمامة قد دفعتهم مطالب الحياة الى استعمال بعض الأوزان غير المباحة عند النحاة ، فصاغوا أسماء لبعض الآلات والأدوات على زنة (فعالة) ، ولم يستفتوا فيها النحو ؛ لأن حاجتهم إليها لا تسمح لهم بالمراجعة

. وانتظار صدور الفتاوى ، ولأنهم وجدوا هذه الصيغة سائغة في الذوق ومؤدية المعاني التي يريدون ، وكثر ذلك في استعمالهم . وظنه بعض أعضاء المجمع « عامياً » ، فأحبَّ إدخاله في زمرة « الفصح » ، واقترح على المجمع – قبيل سُنَيَات – اضافة هذه الصيغة الى صيغ الأوزان الثلاثة المعروفة « للتيسير على الناس ، ولتقريب العامية من الفصحى » على حد قوله ، وأقرَّ المجمع الاقتراح وخرَّجه تخريجاً صناعياً ، ولم يرجع بنظره الى أصل هذه الصيغة في قديم استعمالها في العربية وزناً من أوزان الآلة والأداة ، فأباحها بأن « صيغة (فَعَال) في العربية من صيغ المبالغة ، وأنها استُعملت أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحدِّث ، وعلى الأخصَّ الجِرْف . فقالوا : نَحْبَاز ونَجَار وسَبَاك ، وأنَّ من أسلوب العرب إسنادَ الفعل الى ما يلبس الفاعلَ : زمانُهُ ومكانه ، أو آتِه ، فقالوا : نَهْرُ جَار ، ويومٌ صائم ، وليلٌ ساهر ، وعيشة راضية . وعلى ذلك يكون استعمال صيغة (فَعَالَة) اسماً للالة استعمالاً عربياً صحيحاً » .

وهذا التخريج وتعليله إنَّما يصحَّ اللجوء إليه إذا صحت دعوى عامية هذا الاستعمال . وليست بصحيحة جزماً ، فان استعمال وزن (فعالة) اسماً للالة أو الأداة استعمال عربي أصيل من قديم اللغة كما تؤيده الأمثلة الفصيحة القديمة التي أسلفتها ، وليس بالحديث في الاستعمال ، ولا بالعامي . وهو يُقرُّ لا يتخريجه تخريجاً صناعياً ، بل بأنه نصٌّ ثابت في استعماله القديم وزناً من صميم أوزان أسماء الآلة والأداة في العربية الفصيحة .

هذا ، وأضيف الى هذه الأوزان الاشتقاقية لأسماء الآلات والأدوات ، التي استقرتها مع أمثلتها من صحاح العربية ، أوزاناً أخر صاغت العرب عليها قديماً أسماء آلات وأدوات ومرافق . . أذكرها مع بعض أمثلتها على سبيل المنبِّهة على بسطة العربية ، وتتوع صيغها في هذا الباب كما في غيره من الأبواب الأخر ، وفراحتها في التعبير عن مطالب النفس والحياة فراهة لا ضريب لها في اللغات .

وقد اهديت منها الى :

١ - وزن (فيعل)

ومما بُني عليه :

- ١ - الَبِزْرُ خشبة القصار الذي يدق به ، ٢ - الخَيْعَل : القَرُو.
- ٣ - الخَيْلَع : القَبّة من الأدم . ٤ - الدَّبَيْق : جِوان من فِصّة . ٥ - الزَّيْلَع :
- ضرب من الوَدَع . ٦ - السَّبْحَف : النَّصْل العريض . ٧ - الضَّيْزَن : خَدّ بكرة
- السَّقِي التي سائبها هاهنا وهاهنا . ٨ - الفَيْلَع : الرَّحَى ،
- أو : أحد رَحِيّ الماء ، واليد السُّفْلَى منها . ٩ - الفَيْهَج : المِصْفَاة ، و : مِكْيال
- الخمر . ١٠ - النَّيْرَج : سِكّة الحرّاث ، كالتَّورج ، و : ما يَداس به الأكداس
- من خشب كان أو حديد . ١١ - النَّيْرَك : الرَّمَح القصير .

٢ - وزن (فَوعل)

ومما بُني عليه :

- ١ - الزورق وهو السَّيْفِينَة الصَّغِيرَة . ٢ - الصُّوْقَر وهو الفأس العظيمة
- التي لها رأس واحد دقيق تكسر به الحجارة ، كالصاقور ، وهو البَعُولُ أيضاً .
- ٣ - الفَوْلْفُ : الجلال من الخوص ، و : غطاء كل شيء ولباسه ، و : غطاء
- تغطى به الثياب . ٤ - القَوْبَعُ : قَبِعة السَّيف ، وهي ما على طرف مقبضه
- من فِصّة أو حديد . ٥ - التَّوْجَر : الخشبة يكرب بها . ٦ - التَّوْرَج . - سِكّة
- الحرّاث ، كالتَّيْرَج ، وما يَداس به الأكداس من خشب كان أو حديد .

٣ - وزن (أفْعول)

ومما بُني عليه :

- ١ - الأَحْبُول المِصِيدَة . ٢ - الأَنْقُور : جِدَع يُنْقَر ، ويجعل فيه كالمراقبي ،
- يصعد عليه الى العُرف ، و : ما يُنْقَر من الحجر والخشب ونحوه ، و : أصل
- خشبة ، ينقر فِينبذ فيه ، فيشتد نبيذه ، كالمُنْقَر وهو الخشبة التي تنقر للشراب .

٤ - وزن (أَفْعُولَة)

ومما بُني عليه :

- ١ - الأَحْبُولَة المِصِيدَة ، كالأَحْبُول . ٢ - الأَرْجُوْحَة : مَعْرُوفَة .
٣ - الأَزْغُوتَة : حَجَر يَقومُ عَلَيْهِ المُسْتَقِي ، كالأَرَاغُوتَة . ٤ - الأَضْحُومَة : عَظَامَةُ
المرأة الرَّسْحَاءِ ، وَهي العِجَازَة ، تَعظَمُ بِهَا عَجِيزَتُهَا لِتَحسِبَ عِجْزًا ، وَيُقَالُ لَهَا
المِرْفَقُ أَيضًا .

٥ - وزن (فَعْلَلُ)

ومما بُني عليه :

- ١ - الجَرَجْرُ وَهُوَ مَا يَدَاسُ بِهِ الكُذْسُ ، وَهُوَ مِنَ الحَدِيدِ . ٢ - الدَّعْلَجُ :
الجَوَالِقُ المَلَانُ . ٣ - الوَرُوزُ : خَشْبَة عَرِيضَة يَجْرُ بِهَا ترَاب الأَرْضِ المَرْتَفَعَة
إِلَى المُنخَفِضَة .

٦ - وزن (فَعْلَلَة)

ومما بُني عليه :

العَرَعْرَة ، وَهي سَدَاد القَارُورَة ، وَيضم .

- ٧ - وَبني العَرَبُ أَسْمَاءَ بَعْضِ الأَدْوَاتِ عَلَى المِصَادِرِ ، وَمِنهَا : ١- التَّاسِيرُ ،
وَاسْتَعْمَلُوا جَمْعَهُ التَّاسِيرَ ، وَهي السِّيُورُ الَّتِي بِهَا يُؤَمَّرُ السُّرْحُ .
٢- التَّزْبِيْقُ وَهُوَ الحَلْقَة ، وَالحَبْلُ تَشَدُّ بِهِ الفَنَمُ ، ٣-
التَّوْقِيفُ ، وَهُوَ عَقَبٌ يُلَوَّى عَلَى القَوْسِ رَطْبًا لِيَنَأَ حَتَّى يَصِيرَ كالحَلْقَة ، مُشْتَقٌّ
مِنَ الوُقُوفِ الَّذِي هُوَ السَّوَارُ مِنَ العَاجِ ، ٤ - التَّمْتِينُ وَهُوَ خِيْطٌ مِنَ خِيْطِ
الْفَسْطَاطِ . ٥ - التَّأَكِيدُ وَالتَّوَكِيدُ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا جَمْعَهُمَا التَّأَكِيدُ ، وَالتَّوَاكِيدُ وَهي
السِّيُورُ الَّتِي يَشَدُّ بِهَا القَرَبُوسُ .
وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ .

- (*) الشباب ، بالكسر : النشاط .
- (١) في اللغة : « ساغ الشراب سَوْغاً وسَوْاعاً : سَهَّلَ مدخله . وَسَغَتْهُ أسوِغَتْهُ وَسَغَتْهُ أَسِغَتْهُ ، لازم ومُتَعَدٍ » .
- (٢) من المثل : « هو على فَرْف الثَّمام» يضرب لما يوصل إليه من غير مشقَّة . والثَّمام : نبت لا يطول فيشق على المتناول .
- (٣) العلامة الشيخ عبدالقادر المغربي ، يرحمه الله .
- (٤) زَنَّهُ بكذا : ظَنَّهُ به ، كَأَزَنَّهُ ، وَأَزَنَّتْه بكذا اتَّهَمَتْه به .
- (٥) قال في تاج العروس (ز/و/ل) : « والجَزْوَلَةُ : آلة للمنجمين ، يعرف بها زوال الشمس ، والجمع جَزَاوِلٌ ، عَابِيَةٌ » .
- (٦) الغراضيف : جمع غُرُضُوف ، وهما غُرُضُوفان : خشبتان تشدان يميناً وشمالاً بين واسط الرحل وآخرته .
- (٧) حنذ الفرس : ركضه وأعداه شوطاً أو شوطين ، ثم ظاهر عليه الجلال في الشمس ليعرق .
- (٨) الحنقب : الحزام يلي حقو البعير ، أو حبل يشد به الرَّحْلُ في بطنه . الثَّيْل : وعاء قضيب البعير وغيره ، أو القضيب نفسه .
- (٩) الدُّجْر : خشبة تشد عليها حديدة الفُذَّان . - اللُّزْمَةُ : جماعة أداة الفُذَّان .
- (١٠) خَلَّ الكساء وغيره جمع أطرافه بخلال .
- (١١) يضاف هنا : (١٥٨) الشَّيَار : اللِّبَاس .
- (١٢) يضاف هنا : (١٧٦) الطَّبَابَةُ : السُّبُرُ في أسفل القرية بين الخُرُزَتَيْنِ .
- (١٣) سيأتي تفسير (التجاش) .
- (١٤) القُلْس : حبل ضخم من ليف أو خوص أو غيرهما ، من قلوب سفن البحر .
- (١٥) تقدم تفسيره .

تنبيه : ذكرت في كلامي على ما جاء على (فعال) انني جمعت ٣١٥ كلمة منها . ثم أضفت إليها ثلاث كلمات ، فأصبحت ٣١٨ كلمة ، وهي : ٧٢ - (الخدار) في صلب البحث ، و١٥٨ - (الشيار) ، و١٧٦ - (الطبابة) - المذكورة في الرقمين (١١) و(١٢) في هذه التعليقات .

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

تحرير المشتقات من مناسم الشهود

هذه اللغات البشريّة جمعاء ، لا ريب عندي في أنها ، في أصلها ، إلهام وتوقيف ، وليست مواضعاً واصطلاحاً . . وقعت لأجناس البشر بالحكمة ، وغرست في جبلتهم غرساً ، ونمت معهم في عهود التاريخ المتعاقبة ؛ ثمّ استحدثوا ، إبان استحارهم في التمدن والعمران ، المواضع والاصطلاح ، وخرجوا إلى التصنيع والتفريع . ومضت كلُّ أمة ، على تراخي الزمن وانساطه ، في الاتساع بلغتها على وفق طبيعتها ، وما تدعو حاجتها إليه من شيء ، عاشقت لفظاً من لفظ ، وفرعت الفروع من الأصول ، من غير أن تخرج عليها ، أو تعتمد عن جذورها ، جارية في ذلك على إلهام الفطرة ، ووحى الشهور العنصري ، المستكين في غرائز الشعوب والأمم . ومن شأن ذلك ، استبفاء الأصول والوقوف عندها ، ومراعاتها مراعاة دقيقة ، والتجافي عن الدخيل ما استطاعت الى ذلك سبيلاً في كل ما يراد الاتساع فيه من شيء .

وهلّي حجم مادة اللغة ، وطبيعتها في التصرف والمرونة ، يكون حجم قواعدها وضوابطها التي تستنبط منها بالاستقراء والملاحظة والتحديد ، كما يشهد لهذا (نحو) هذه اللغات في اتساعه وتبحره في لغة ، وصيغته وتبحره في لغة أخرى .

ومما لا ريب فيه أن اللغة العربيّة ، في حدود ما أعلمه ، هي أوسع اللغات التي تتكلم بها أجناس البشر على الإطلاق . . غررت مآذنها غزارة تفوق الوصف ، وتنوعت أوزانها في الأسماء والأفعال ، وتعددت فيها صور الاشتقاق وصيغته ، فلا جرم أن يكون (نحوها) أوسع (نحو) عرفته اللغات .

ولقد بلغ صنع النحو العربيّ مداه في أقصر مدة تباح لمثله ولمثل اللغة العظيمة التي استنبط منها ، وصيغ صياغته الدقيقة البارعة الباهرة على غير مثال سابق ، بفضل العباقرة العمالقة الأوائل الذين نبغوا إبان الانبعاث العربيّ الإسلاميّ إلى جانب من نبغ من أعظم قادة الفتح وساسته ، فبصاروا جميعاً

في إقامة صُروح الدُّوَلَة العالَمِيَة الجَدِيدَة . هُوَلاء نَشَرُوا الدَّعْوَة إِلَى اللَّهِ ، وَأَسْأُوا المَلِكَ العَظِيمَ ، وَأَوْلَكَ أَقْبَلُوا عَلَى لُغَةِ الدَّهْوَة وَالدُّوَلَة يُدَوِّنُونَهَا ، وَيَضْعَمُونَ مُعْجَمَهَا ، وَيَسْتَبْطِنُونَ نَحْوَهَا ، وَيَتَكَبَّرُونَ عِلْمَهَا وَأَدَابَهَا وَفَنُونَهَا ، فَلَمْ تَكَدْ تَتَصَفَّ اليَمَّةُ الثَّانِيَة حَتَّى بَلَّغُوا السُّرْوَة فِي كُلِّ مَا أَثْلَوْهُ مِنْ ذَلِكَ . . وَمِنْهُ هَذَا (النُّحُو) ، الَّذِي اسْتَبَيْطَهُ قُرَانُهُمْ بِالاسْتِقْرَاءِ وَالْمَلَاخِظَة ، وَظَهَرَ فِي صُورَتِهِ الفُخْمَة الرَّائِعَة فِي (كِتَاب) أَبِي بِشْرٍ سَيُوسِيَه صَوْلَى الحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ ، وَقَدْ انْصَبَ فِيهِ جِهْدُ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ ، مُنْذُ رُجِصَتْ أَوْلِيَّتُهُ الَّتِي حَصَرَتْ أَجْنَاسَ الكَلِمِ الثَّلَاثِ - الأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ - إِلَى أَنْ انْتَهَى بِهِ مَوْسُسُهُ الحَقِيقِي : الخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الفَرَاهِيدِي ، إِلَى السُّرْوَة ؛ وَمِنْهُ فِي الأَغْلَبِ اسْتِمْدَ تَلْمِيذُهُ سَيُوبِيَه مَادَّةَ كِتَابِهِ العَظِيمِ ، الَّذِي شَهِدَ أَهْلُ العِلْمِ أَنَّهُ أَكْمَلَ كِتَابَ فِي بَابِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ - كَمَا قَالَ أَبُو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ - الكِتَابَ الَّذِي لَمْ يَحْمِلْ كِتَابٌ فِي عِلْمٍ مِنَ العِلْمِ مِثْلَهُ . وَإِنَّهُ لَكَذَلِكَ حَقًّا . تَجَلَّتْ فِيهِ عِبْرِيَّةٌ هَذِهِ اللُّغَة العَرَبِيَّةَ تَجَلَّى عِبْرِيَّةٌ أَهْلِهَا ، وَمُسْتَبْطِي قَوَاعِدِهَا وَضَوَابِطِهَا فِي الاسْتِقْرَاءِ وَالْمَلَاخِظَة وَالتَّأْصِيلِ وَالتَّفْرِيعِ .

عَلَى أَنَّ هَذَا النُّحُو العَرَبِيَّ ، عَلَى مَا بَلَغَهُ مِنَ القُوَّةِ وَالرَّوْعَةِ فِي هَذَا الكِتَابِ العَظِيمِ ، لَمْ يَسْتَفِنِ إِطْلَاقًا عَنِ المِتَابَعَةِ وَالتَّعَقُّبِ . . لِاتِّسَاعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ، وَغَزَاةِ مَادَّيْهَا ، فَظَلَّ العَقْلُ العَرَبِيَّ يَحْتَمِلُ فِي تَحْدِيدِ مَقَاصِدِهِ ، وَتَبْيِينِ حُدُودِهِ ، حَتَّى جَاءَ زَمَانٌ تَقَاصَرَ فِيهِ جِهْدُ الخَلْفِ عَنِ جِهْدِ السُّلْفِ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤُونِ الحَيَاةِ ، وَغَلَبَ التَّخْلِيدُ عَلَى الاجْتِهَادِ وَالإِبْدَاعِ ، فَوَقَّفَ (النُّحُو) فِي جُمْلَةٍ مَا وَقَفَ مِنَ الأَشْيَاءِ عِنْدَمَا انْتَهَى إِلَيْهِ ، إِنْ لَمْ يَنْقُلْ تَرَاجُعَ عَنِ عَهْدِهِ ، وَاقْتَصَرَ الجِهْدُ فِيهِ عَلَى تَرْدِيدِ عِبَارَاتِ الأَوَائِلِ وَشَرْحِهَا ، وَعَلَى مُمَاحَاكَاتِ لَفْظِيَّةِ لَطَائِلِ تَحْتِهَا فِي الغَالِبِ وَلا جَدِيدِ . وَقَدْ تَوَهَّمْ نَاصِ هَالِهِمْ مَا تَكَدَّسَ مِنْ كِتَابِهِ أَنَّ هَذَا النُّحُو قَدْ نُضِجَ وَاحْتَرَقَ ، فَلا سَبِيلَ لِأَحْدٍ إِلَى أَنْ يَجْتَهِدَ فِيهِ ، أَوْ يُحَرِّرَ شَيْئًا مِنْهُ ، أَوْ يَأْتِيَ فِيهِ بِنَظَرٍ جَدِيدِ .

ومن الواضح أن هذه النظرة إلى النحو العربي إنما تدل على الاستغراق في إكبار جهد النحاة السالفين ، كما تدل على جمود الفكر وعلى الجهل بطباع الأشياء ، فما عُرِف من سُنن الله في الأشياء أن يبلغ شيء ما حداً من الكمال يقف الجهد عنده. وواقع النحو العربي ، على جلاله ما انتهى إلينا من كتبه ، لا يمتنع على التعمق والملاحظة والتجديد. فما تزال قوانين من قوانينه مفتقرة إلى استقراء جديد ، وأنظار جديدة مستقلة ، لتحريرها ، ووضعها في النصاب الصحيح . ومرد ذلك لا إلى عيب في فقه صانعيه ، ولكن إلى أمر هو فوق قدرة الإنسان . ذلك هو تعذر الإحاطة التامة الشاملة بجميع لغات القبائل ولهجاتها ، على عظم ما تلقوه منها من الأقوام ، فدوتوه ، وبتوا عليه هذا النحو.

يشهد لما أقول ما أثر عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي من قوله : « لا يحيط باللغة الإنبي » ، أو كما قال ، وما حدث به يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : « ما انتهى إلينا مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم واقراً لجاؤكم علم وشعر كثير ».

ومن ضياع هذه الكثرة الكثيرة من اللغة ، كان منشأ الاضطراب في أقوال النحاة ثم اضطراعهم وتعدد مذاهبهم ، وكان من ذلك أن عثرلوا طوائف من الألفاظ عن القواعد العامة ، وعدوها كغرائب الإبل لا تنضوي إلى سرب ، ودوتوها على أنها شواذ على غير قياس ، مفارقات لما عليه غيرها في الحكم ، وتناقلها خالف عن سالف ، وقلموا حاولوا بحثها وضمها إلى جماعتها . وما بحثوه منها ، اضطربوا فيه اضطراباً شديداً ، وذهبوا فيه طرائق قديداً ، ولم يلتقوا عند رأي بعينه ، ينفي عنها صفة الشذوذ ، ويضفي عليها صفة القواعد الجامعة المانعة .

ولا ريب في أن بحث هذه « الظاهرة » ، ظاهرة الشذوذ المنتشرة في كتب النحاة ودواوين اللغويين ، مطلب صعب وعسير جداً ، يدعو تذليله إلى جهد شاق وصبر عظيم . . ولا بد من احتمال ذلك فيما يجب أن يستأنف من درس النحو

العربي ، وبخه مُجَدِّدًا ، لِمَ ما تشَعَّتْ من أقوال النُحاة فيه ، وتصحيحها ،
وتبيين حدوده على نحوٍ أدقٍّ وأعمقَ ممَّا هي عليه .
ومن أهمُّ ما استرعى نظري في كتب النُحاة واللُّغويين من دعاوى الشُّذوذ ،
هذه المزاعم التي تلحق بالمشتقات . .

وإذا جازَ الشُّذوذ والاستثناء في بعض الحالات ، وقُبِلَ عند انبهام معالم
السُّبُل إلى معرفة الأسباب ، فليس طبعياً ولا معقولاً أن يكون شيءٌ منه في هذه
المشتقات ، إلا أن تكون هنالك عِلَّةٌ مستكَنَّةٌ خافية ، وهي ممَّا يجب أن تبحث
وتزاح .

ذلك أن الاشتقاق قياس مُطَرِّد في النظام اللغوي ، لا يُتَصَوَّرُ تخلف فرد
من أفرادهِ ، ولا بُدُّ له أن يتَسَوَّى ويجري في مجراه إلى غايته ، لا ينقطع
عن نظائره ، ولا يتحوَّلُ عن النظام . .

يشهد لهذا قانونه النَّفْسِيُّ عند العرب ، كما تشهد له ضوابطه الوضعية .
المُسْتَنْبِطَةُ من هذا القانون . وهو شيءٌ كان مُتَوَارِثًا عندهم سليقةً ونَجْرًا ،
لا يُخْلُون به ، ويتناكرون ما يُخِلُّ به كما يتناكرون زُبْعَ الإعراب .
حدَّث عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعِيُّ ، قال : « سمعتُ أبا عَمْرٍو الجَرَمِيُّ
يقول : ارتبَّتْ بفصاحةِ أعرابيِّ ، فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً ، وألقيتهُ عليه ،
وهو :

كَمْ رَأَيْنَا مِنْ (مُسْحَبٍ) مُسْلِحِبٍ

صَادَ لَحْمِ النَّسُورِ وَالْعِقْبَانِ

فأفكرَ فيه ، ثم قال : « ردَّ عليَّ ذكر (المسحوب) . » حتى قالها مرَّاتٍ .

فعلت أن فصاحته باقية . »

ويعنى هذا أن الاشتقاق قانونٌ نَفْسِيٌّ مُسْتَقَرٌّ ، لا يتغيَّرُ ، كان العرب يُحْسِنُونَهُ
بالطبع وقوة النفس ولطف الجس ، ويُجْرُونَ كلَّ نوعٍ منه على قانونه نسفاً واحداً
مُطَرِّداً متتابعاً ، لا ينحرفون عنه ، ولا يُغيِّرُونَهُ .

فهذا الأعرابي حين سمع (المُسْحَب) في البيت الذي صنعه أبو عمرو الجرمي ليمتنح فصاحته قبل أن يأخذ اللغة منه ، قد نبهه جسده إلى امتناع اشتقاق (مُسْحَب) ، اسم مفعول من سَحَبَ الثَّلَاثِيَّ الْمُتَعَدِّي ، بدلاً من (مسحوب) الذي هو قياسه في نفسه ، فأباه طبعه ، واستعصم بالقانون الذي فطّر عليه . وهذا . . هو القانون الذي يحكم لغة العرب ، ولا سيما مشتقاتها ، فلا مناص من ملاحظته ، والاحتكام إليه فيما تدارسه من قضاياها . فما نشّر عليه ، وجاء على خلافه ، لزم التوقّف فيه إذا كان وارداً عن الفصحاء ، وكان رواته ثقات أثباتاً ، ووجب بحثه ورده إلى قانونه .



وأقصر الكلام الآن على الألفاظ التي زعموا شذوذها في بابي اسم الفاعل واسم المفعول ، وأبدأ بتقرير ما قرره النحاة من القاعدة ، لأردّها إليها هذه الألفاظ ، وتكون صورتها واضحة في الأذهان .

قالوا : إن العرب بنوا اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (فاعل) ، ومن الفعل المزيد فيه على الثلاثي ، ومن الرباعي مجرداً ومزيداً فيه ، على وزن مضارعه المعلوم ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره .

وبنوا اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن (مفعول) ، ومن غيره على لفظ مضارعه المجهول ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة .

وهناك ألفاظ اشترك فيها اسم الفاعل واسم المفعول ، كمحتاج ومختار ومعتد ومحتل ، وتعين القرينة مدلولها ، وإنما يبنى من الفعل المتعدي بنفسه كمعلوم ومجهول ، أو بغيره كموثوق به ، ومشفق عليه .

وساقوا في البابين ألفاظاً غير قليلة ، قالوا إن العرب أجروها على غير القياس ، أي أنهم جانبوا السليقة اللغوية ، وشذّوا عنها ، فجاء في كلامهم « مُفْعِلٌ » من « فَعَلَ » ، و « مُفْعَلٌ » من « فَعَلَهُ » ، و « مفعول »

من «فعل» اللازم ، و«فاعل» من «أفعل» اللازم ، و«مفعول» اسم فاعل من «أفعل» ، و«مفعول» من «أفعلته» ، و«فاعل» من «أفعلته» .
وإني ذاكر ما أصبته في مُصَنَّفَاتِ اللُّغَةِ وَالتَّحْرُومِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ الَّتِي رَعَمُوا شَفْوَذَهَا ، وراؤها إلى القياس بما تهديت به من النظر والملاحظة .

**

١ - زعم بعض المُصَنِّفِينَ أَنَّ العَرَبَ قَدْ شَتَّتْ فِي بَابِ «فَعَلَ» فِيهِوَ فاعل» ، في لفظين اثنين ، فخرجت بوزنيهما من «فاعل» إلى «مفعول» .
هذان اللفظان ، فيما حكى العلامة عبدالقادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ ، في «جزاة الأدب» ، هما : «عَمَّ فهو مُعِمٌّ» ، و«نَمَّ فهو مُلِمٌّ» . قال : «عَمَّ الرَّجُلُ بِمَعْرُوفِهِ ، وَلَمَّ مَتَاعَ بَيْتِهِ ، فَهُوَ مُعِمٌّ وَمُلِمٌّ . ولم يقولوا في هذا المعنى : عَامٌّ ، وَلَا لَامٌ ، وَلَا ظَهْرُهُمَا» .
وهذا القول أقدم من حكاه - فيما أعلم - كراع النمل علي بن الحسن الهنائي الموفى بعد سنة ٣٠٩هـ ، وقد روي كلامه في «لسان العرب» وغيره ، ونصه :

« وقال كراع : ورجلٌ مُعِمٌّ : يعمُّ النَّاسَ بِمَعْرُوفِهِ ، أَي : يجمعُهُمْ ، وَكَذَلِكَ مُلِمٌّ يُلِمُّهُمْ ، أَي يجمعُهُمْ . وَلَا يَكَادُ يُوْجَدُ فَعْلٌ فَهُوَ مُفْعَلٌ غَيْرُهُمَا » .
وما أرى كراعاً إلا قد أخطأ القراءة ، وصحَّف ، فضمَّ أول اللفظتين وكسر ثانيهما ، وزعم ما زعم . ثم نقل المُصَنِّفُونَ فِي اللُّغَةِ كَلَامَهُ ، وَلَمْ يَحْتَقِوْهُ ، إِذْ كَانَ هُمُّهُمُ الْجَمْعُ لَا التَّمْحِصُ وَالتَّحْقِيقُ . وَالصَّوَابُ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ : «مِعَمٌّ» و«مِلِمٌّ» بكسر أولهما وفتح ثانيهما ، كما حكى ذلك الأزهرى .
جاء في «لسان العرب» (ع - م - م) : «والعرب تقول : رجلٌ مُعَمٌّ مُخَوَّلٌ ، إِذَا كَانَ كَرِيمَ الأَعْمَامِ والأَخْوَالِ كَثِيرِهِمْ . . قال الليث : ويقال فيه : مُعَمٌّ مُخَوَّلٌ . قال الأزهرى : ولم أسمعه لغير الليث ، ولكن يقال : مُعَمٌّ مُلِمٌّ ، إِذَا كَانَ يعمُّ النَّاسَ بِبِرِّهِ وَفَضْلِهِ ، وَيُلِمُّهُمْ ، أَي : يصلح أمرهم ويجمعهم » .

وفيه أيضاً (ل - م - م) : « ورجل مَلَمٌ : يَلُمُّ القومَ : أي : يجمعهم .
وتقول : هو الذي يَلُمُّ أهل بيته وعشيرته ، ويجمعهم . قال زُوبَةُ :
« فابسط علينا كنفني مَلَمٌ »
أي : مُجمَع شملنا ، أي : يَلُمُّ أمرنا . ورجل مَلَمٌ مَعَمٌ ، إذا كان يُصَلِّحُ
أُمورَ النَّاسِ ، وَيَعْمُ النَّاسَ بمعروفه . »

أقول : و « مَفْعَلٌ » ، هو أحد أوزان اسم المبالغة ، التي يُعَدَّلُ بها عن اسم
الفاعل ، وتُدُلُّ على معناه ، ومنه : مَكْرٌ ، ومَفْرٌ ، في الرَّجُلِ والفَرَسِ ، ومِسْعَرٌ
حرب وهو مَنْ كان كثير التَّأْرِيثِ للحرب ؛ ومِعَمٌ ومَلَمٌ هما من هذا الجنس ،
وكلُّ ذلك مَعْدُولٌ به عن اسم الفاعل : كَارٌ ، وفَارٌ ، وساعِرٌ ، وعامٌ ، ولامٌ -
لإِرادَةِ المبالغة .

ومن العجب أن يُقال ، بعد ذلك ، إنَّ العرب لم يقولوا : عامٌ ولامٌ .
فقد جاء في الحديث : « بادروا بالأعمال ستاً ؛ كذا وكذا ، وخُوَيْصَةَ أَحَدِكُمْ ،
وأمر العامة . » وأراد بـ « العامة » القيامة ، لِإِنِّهَا تَعْمُ النَّاسَ بالموت ، وفيه أيضاً :
« سألت رَبِّي أَن لا يُهْلِكَ أُمَّتِي بسنةٍ ، بعامةٍ » ، أي بِقَطْعِ عامٍ يَعْمُ جميعهم
- كما فسَّرهما ابنُ الأثير .

**

٢ - وقالوا : شَدَّ في « بابِ فعلة فهو مفعول » لفظ واحد ، خَرَجُوا به
إلى « مَفْعَلٌ » ، وهو : سَرَّهُ فهو مُسَرٌّ ، أي : مسرور . وقد ورد هذا اللفظ في مثل
قديم ، وهو أحد أربع روايات فيه ، ذُكِرَتْ في « فرائد اللآلِ في مجمع
الأمثال » ، واشتهرت منها روايتان : إحداهما « كُلُّ مُجْرٍ في الخَلَاءِ يُسَرُّ » ،
وهذه لا شاهدَ فيها ؛ والأخرى « كُلُّ مُجْرٍ في الخَلَاءِ مُسَرٌّ » ، وهي محلُّ
الشاهد ، وعلى هذه الرواية اقتصر الجاحظ في « البيان والتبيين » ، وصَوَّبَ
« مُسَرًّا » ، غير أَنَّهُ لم يبيِّن وجه الصَّواب فيه ، قال : « كُلُّ مُجْرٍ في الخَلَاءِ
مُسَرٌّ » ، ولم يقولوا : « مسرورٌ » ، وكُلُّ صَوَابٌ . وكذلك اقتصر أصحاب اللغة

على رواية « مُسَرَّ » في هذا المثل . وقال ابن سيده كما في « لسان العرب » و « تاج العروس » : « هكذا حكاه أфар بن لقيط » ، وخرَج « مُسَرّاً » بأنه : « جاء على توهم : أسرَّ » ، واستظهر بقول آخر في عكسه ، وهو هذا الرجز الغامض والمجهول قائله :

وَبَلَدٌ يُغْضِي عَلَى النُّعُوتِ

يُغْضِي كإِغْضَاءِ الرُّؤْيِ الْمَنْبُوتِ

وقال : « أراد : المُنْبِت » ، فتوهم « نَبَتْهُ » ، كما أراد الآخر « المسرور » ،

فتوهم ، أسره !

وهذا التخريج غير سديد^(١) ، فإن بناء لفظ على آخر متوهم لا وجود له ، غير معقول ولا متصور ، فلا محيص إذن من التماس الحق في المسألة من وجه آخر مقبول . والذي أراه ، وهو الحق إن شاء الله ، أن « مُسَرّاً » فرع ، ولا يحصل فرع إلا من أصل ، وكذلك « المنبوت » . والأول يستلزم وجود « أسره » بمعنى « سره » والثاني يستلزم وجود « نَبَتْهُ » بمعنى « أَنْبَتْهُ » في كلام العرب لا محالة ، حقيقة لا توهمًا . لكن أصحاب المعاجم الواصلة إلينا أهملوهما ، وأثبتوا فرعيهما ، ولذلك نظائر كثيرة فيها ، ولنا أن نستدل بالفروع على الأصول . وقد انتبه لذلك أبو علي الفارسي فيما حكاه ابن جني ، فجعل الاستهداء بالوصف على فعله أصلاً معتمداً . قال : « إذا صحت الصفة ، فالفعل نفسه حاصل في الكف » . وهو الحق ، وبه ينتفي وصف « مُسَرَّ » و « منبوت » بالشذوذ ، ويسقط تخريج ابن سيده . وكأن الجاحظ إلى هذا قصد حين أقر صحة « مُسَرَّ » و « مسرور » معاً .

٣ - وذكروا ألفاظاً كثيرة من « فَعَلَّ » فهو فاعل » ، قالوا : إن العرب صاغوها ، وأفعالها لازمة ، على « مفعول » خلافاً للقياس ، وحاروا في توجيهها ، وضربوا أحماساً بأسداس ، فلم يلتقوا عند رأي بعينه ، يزيح عنها

صفة الشُّذُوذِ ، بل لقد زادوا العَظِيمَ بِلَّةً . . وذلك مثل : « مسقوطة » و « مضعوف » و « محرور » و « مأدور » ، وغيرها كثير ، أكتفي ببعضها ، ليقاس الباقي عليها بعد أن أُبين وجه الصَّواب فيها ، فاقول :

(أ) قد وردت « مسقوطة » في الحديث : « مرَّ بتمرَّة مسقوطة » ، وهو في صحيح أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ، وتعددت أقوال الشُّراح فيها ، فقال قائل : أراد « ساقطة » ، لأنها القياس ، لكنه قد يجعل اللزوم متعدياً بتأويل . وأراد بالتأويل تضمين « سقط » معنى « رمى » أو « ألقى » . وقال ثانٍ : إنها جاءت على النسب ، أي : ذات سقوط . وقال ثالث : إنه يمكن أن تكون من « أسقطه » ، مثل : « أحمه الله فهو محموم » ، جاءت مخالفةً للقياس . وقال رابع ، وقد تردّد ولم يقطع : إنه قد يقال : « سَقَطَ » جاء متعدياً ، واستدل بقوله تعالى في « سورة الأعراف - الآية ١٤٩ » ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ . وعارضه خامس بأنه لا دليل في الآية على التعدّي ؛ لأن الفعل مُسَنَدٌ إلى الصَّلَة ، ويستوي في هذا اللزوم والمتعدّي . وهكذا ظلَّ هذا اللفظ مُعَلَّقاً من غير حل . والرأي الرابع ، بقطع النظر عما وُجّه إلى الفعل المسند إلى الصَّلَة في الآية من ملاحظة ، هو الصَّواب ، وإليه يجب أن يُصار ، ذلك لأن الفرع يؤذن بورود الأصل ويهدي إليه ، على ما قررته في « مسر » من المادة السابقة ، فلا سبيل إلى الشك في أن « مسقوطة » فعلها ثلاثي مُتَعَدٍّ ، فهي جارية على القياس ، ولا عبرة بعدم تدوينه في المعاجم المتداولة الآن ، لأنها لم تُضمَّن كل لغات القبائل ولهجاتها .

(ب) وقالوا في « مضعوف » : إنه لم يأت منه فعل مُتَعَدٍّ ، ووجَّه بعضهم بأنه من الفعل الرباعي ، جاء مخالفاً للقياس ، مثل : « أحمه الله فهو محموم » ، وقال آخر : إن العرب ذهبوا في نحو « مضعوف » إلى أنه مصاب بالضعف مزمي به ، وأن هذا اللفظ فيه معنى غير ما في « ضعيف » . . هكذا قال . وقد توجَّه إلى المعنى ، لا إلى اللفظ وسبيله في الاشتقاق من فعله . والحق أن « مضعوفاً »

مشتق من فعل ثلاثي مُتَعَدٍ ، تكلّمت به العرب كما تكلّمت بُرْبَاعِيَه ، فهو جار على القياس ، وسأزيده تفصيلاً في موضعه من الرُّبَاعِي .

(ج) وقالوا في « محرور » ، وهو من تَدَاخَلَتِ الحَرَارَةُ ، ما قالوه في « مسقوطة » و « مضعوف » : إِنَّه لم يَأْتِ منه فعل مُتَعَدٍ . جاء في « لسان العرب » : « والحريس : المحرور الذي تَدَاخَلَتُ حرارة القبط وغيره ، وفعله لازم ، يقال : حررتَ تَحَرُّرًا . . » ، وفيه أيضاً : « حَرَّ يَحْرُ ، إذا سخن ، ماءً أو غيره » ، أي : كل ما تَدَاخَلَتُ حرارة . لَكِنْ جاء في « تاج العروس » : « حَرَّ الماءَ يَحْرُه حَرًّا : أسخنه . » فالمحرور على هذا قد جاء من هذا الفعل المتعدي على القياس ، فلا شذوذ فيه .

(د) والمَأْدُورُ ، وهو الَّذِي انتفخت خُصِيَّتُهُ ، قد اقتضت المعاجم على لفظه ، وذكرته مع « الأدر » بمدّ أوله وفتح ثانيه ؛ والأدر ، بفتح أوله وثانيه ، ولم تذكر فعله ، وإنما ذكرت فعل « الأدر » و « الأدر » . . ففي « لسان العرب » : « الأذرة ، بالضم : نفخة في الخُصِيَّة ، يقال : رَجُلٌ أدرٌ ، بَيْنَ الأدرِ . غيره : الأدرُ ، والمأدورُ : الَّذِي يفتق صِفَاقُهُ . . » وقد أدرَ يَأدُرُ أدرًا ، فهو أدرٌ ، والاسم الأذرة . . ورجل أدرٌ : بَيْنَ الأذرة ، بفتح الهمزة والذال . . والأدرُ : نَعْتُ . » وقد ضُيِّطَ « أدر » ، في « تاج العروس » ، بوزن فَرِح ، وقياسُ النَّعْتِ منه « أدر » ، لا « أدر » ولا « أدر » ولا « مأدور » . وقد جاءت هذه المادّة في المعاجم مُخْتَلَةً وقاصرة . ومثلُ المَأْدُورِ لا يجيء في قياس العربيّة إلا من الفعل الثلاثيِّ المَتَعَدِي كما يُؤدّنُ به اشتقاقه ، فلنا أن نقول : أدرَ اللّه فلاناً ، إذا أصابه بالأذرة ، أو أدرَ فلان فهو مأدور ، ومحالٌ أن يجيء « مفعول » من غير الفعل الثلاثيِّ المَتَعَدِي بنفسه ، فلا مناصُ إذن من الاستئناس بالفروع والاستدلال بها على أصولها في كل ما جاء من ألفاظ على هذه الشاكلة ، وبذلك وحده نخلص ونخلص قاعدة مهمّة من قواعد اللغة من هذا التَّخَطُّبِ الَّذِي وقع فيه مَنْ سبقونا وأوقعونا منه في أمر مَرِيحٍ يصدعُ الرُّؤوسَ من غير طائل .

**

٤ - وَزَعَمُوا ورود اسم الفاعل من « أفعل » الرُّبَاعِيَّ على « فاعل » شُدُوذًا ، وذلك في ألفاظ اختلفوا في عِدَّتِهَا .

فقال ابن خَالَوَيْهِ : « إنَّ ما خالف الباب من كلام العرب ، فجاء على « فاعل » ، ولم يجيء على « مُفْعِل » ، هو لفظة واحدة » .

وقال أبو عُبَيْد في « الغريب المُصَنَّف » : « اثنتان ، لا تُعْرَفُ غيرُهُما » ، وعزا روايته إلى عبد الملك بن قُرَيْبِ الأَصْمَعِيِّ .

وجاءت في بعض كتب اللغة لفظة ثالثة عن أبي عُبَيْد عن الأَصْمَعِيِّ أيضاً . ورُوي مثل ذلك عن الكِسَائِيِّ أيضاً ، فَإِنَّ الشَّاذَّ عن قياس الباب عنده ثلاثة ألفاظ ، ليس غير . وروى الجَوْهَرِيُّ في « الصَّحاح » رابعة وخامسة ، ورُبَّما كانت عنده أكثر من هذا . وهَدَانِي التَّبَع إلى سِتِّ عشرة لفظة زُعِمَتْ شَوَادُّ ، وقد تكون أكثر ، وهي :

(أ) أبَقَلَ المكانُ فهو باقل . قال الأَصْمَعِيُّ والكِسَائِيُّ ، وَتَبَعَهُمَا أبو عُبَيْد وابن السَّكَيْت : « يقال : بَقَلَ الرِّمْتُ - وهو نبتٌ ، وقد أبقل ، فيقولون في النَّعْتِ على « فاعل » ، وفي الفعل على « أفعل » ، كذا تكلمت به العرب » . وقد جاء عن العرب ما يَرُدُّ عليهم . فقد حكى أبو زيد في « كتاب حيلة ومحالة » : « مكانٌ مُبْقِلٌ » ، وقال أبو حنيفة الدِّينَوْرِيُّ في « كتاب النَّبات » : « وبقل المكان يبقل بقولاً إذا نبت بقله ، وأبقل يُبْقِلُ إِبْقَالاً ، وهذا أكثر اللغتين وأعرفهما ، وأكثر العلماء يَرُدُّ : بقل المكان » .

فقياس اسم الفاعل من بَقَلَ : باقل ، ومن أبقل : مُبْقِل .

قال عامر بن جُوَيْنِ الطَّائِي ، وهو من شواهد سيبويه :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا

وقال دُوَاد بن أَبِي دُوَاد ، وقد سأله أبوه : ما أعاشك بعدي ؟ :

أعاشني بَعْدَكَ وإِدِّ مُبْقِلُ أَكُلُ من حَوَذَانِهِ وَأَنْبِئُلُ

فجاء به على قياسه ، وكذلك جاء في بيت رؤبة :
يملحن من كُسلٍ غَميسٍ مُبْقِلٍ
وقال ابن هرمة من مُحْضرمي الدُولتين ، الأُموية والعباسية :
لرعت بصفراء السَّحالة حرةٌ لها مرْتَعٌ بين النَّبِيطين مُبْقِلُ

(ب) أتمروا ، إذا كثر تمرهم ، وهم تامرون . ومثله : ألبنوا وهم لابنون ، وأنعلوا وهم ناعلون . . حكاها ابن منظور في « لسان العرب » عن اللحياني ، على أنها نوادر ، أي شواذٌ على غير قياس ، وعقبَ عليها بقول اللحياني : « وكذلك كلُّ شيء من هذا : إذا أردت « أطمعتمهم » أو « وهبت لهم » ، قلت : فَعَلُوا ، بغير ألف . وإذا أردت أن ذلك قد كثرَ عندهم ، قلت : أفعَلُوا » .
وقد أبى ابن سيده ، وأبو عليّ القالي ، وغيرهما . ذلك ، وخرَجُوا « تامراً » وما جاء على بابه ، على النسب ، أي : ذو تمر ، وذولبن ، وذونعل . . وهي لا أفعال لها . . ومؤدَى ذلك أنهم يجرون اسم الفاعل من « أفعَل » على « مُفْعِل » . وقد جاء في لسان العرب ، عقب كلام اللحياني : « ورجل تامر : ذو تمر . . وقد يكون من قولك : تمرْتهم فأنا تامر ، أي : أطمعتمهم التمر ، والتمْتِمرُ : الكثير التمر ، والتممور : المزمود تمرًا » . وهذا هو القول السديد الذي يؤائم منطق العرب .

(ج) أحنط الرَّمثُ ، شجر ترعاه الإبل ، فهو حانط ، أي : أبيضٌ وأدرك وخرَجَتْ فيه ثمرةٌ غبراء ، قال ابن سيده : جاء على غير قياس ، وقال شمرٌ : « يقال : أحنط فهو حانط ومُحْنِط » . وحانط من أحنط يمتنع في الكلام ، وقد جاء عن العرب ما يُردُّ عليه ، قال أبو حنيفة الدينوري في « كتاب النبات » : « أحنط الشَّجر والعُشب ، وحنَطَ يحنُطُ حنوطاً : أدرك ثمره » : وقياسُ اسم الفاعل من أحنط : مُحْنِط ، ومن الثاني : حانط ، لا يكون غير ذلك .

(د) أشوى السَّعْفُ ، وهذه سعفةٌ شاويةٌ ، أي أصفرت لليوس . قاله الصَّغاني^(٢) في « سوارد اللغة » ، وذكر مثله في القاموس المحيط ، وفسرت شاوية

بياسة ، وقال الزبيدي في شرحه : « شايوة ، بتشديد الياء ، أي : يابسة ، فاعلة بمعنى مفعولة . » وحقه أن يقول « بتخفيف الياء » ، لتم مطابقتها لقوله « فاعلة بمعنى مفعولة » ، ولعل ذلك من سبق القلم أو تصرف النساخ . وقد عني أن شايوة مثل راضية في قوله تعالى ، في « سورة الحاقة - الآية ٢١ » : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ، أي : مرضية ، من قولهم : رُضيت معيشتُهُ ، على ما لم يُسم فاعله ، في أحد قولين في تفسيرها ، وليست اسم فاعل من « أشوي » الرباعي اللازم ، فإن قياسه « مُشو » ، وهو معروف لا تذكر مثله المعاجم عادة . وشايوة ، كراضية ، تقتضي لها فعلاً ثلاثياً ، وقد جمجم السعاني والمجدد والزبيدي ، فلم يذكروه ، وأهمله ابن منظور في « لسان العرب » .

(ه) أعشبت الأرض فهي عاشب . قال الجوهري : « بلد عاشب ، ولا يقال في ماضيه إلا أعشب » ، وقال ابن خالويه : « ليس في كلامهم أفعل فهو فاعل ، إلا أعشبت الأرض فهي عاشب » . وكلاهما جازف وجانب الصواب ، فقد قالت العرب : أعشب فهو مُعشِب ، وورد « مُعشِب » في قديم الشعر جاهلياً وإسلامياً . قال أعشى قيس :

ما روضة من رياض الحزن مُعشِبَةٌ خضراء جاد عليها مُسبِلٌ هَطْلٌ
وقال النابغة الجعدي :

على جانبي حائرٍ مُفْرِطٍ بِسْرُثٍ تَبَوَّأَتْهُ ، مُعشِبٍ
وقد قالت العرب : بعير عاشب ، أي : يرعى العشب ، وإبل عاشبة ، وذلك يذلل على فعله الثلاثي ، والفرع يهدي إلى الأصل لا محالة . وقالوا أيضاً : بلد عاشب ، وروض عاشب ، ويخرج هذا على النسب ، وهو لا فعل له ، مثل : تامر ، ولابن ، ودارع ، وسائف . . أي : ذو عُشْب ، وذو تمر ، وذو لبن ، وذو دُرْع ، وذو سَيْف .

(و) أعقت الفرس فهي عقوق . قال ابن قتيبة : « ولا يقال : مُعَقٌ » . وهو من مجازفاته ، ودعواه منقوضة . فقد ورد ذلك في كلام العرب ، ونص عليه

في المعاجم الكبار ، مع أنه قياسي لا يُذكر في العادة . وفي « لسان العرب » :
« وأَعَقَتِ الفَرَسُ والأَتَانُ فهي عَقَوَقٌ ومُعَوَقٌ ، وذلك إذا نَبَتِ العَقيقَةُ في بطنِها
على الولد الذي حملته » ، وأنشد لِرُؤْيَةِ قوله :

فَدَعَتْ الأَجْدَعُ بَعْدَ رِقٍ بِقَارِحٍ أَوْ زَوْلَةٍ مُعِوَقٍ
وأقر أبو عمرو العَقَوَقُ والمُعِوَقُ ، غير أنه ادَّعَى أَنَّ اللُّغَةَ الفُصِيحَةَ : أَعَقَتِ
فهي عَقَوَقٌ ، ولم يذكر وجه اللُّغَةَ الفُصِيحَةَ في العَقَوَقِ دُونَ المُعِوَقِ ، وكِلْتَاهُمَا
من مادة واحدة ، ومعناهما واحد ، والثانية على القياس لم تَشُدُّ عنه .

(ز) أَعَضَى اللَّيْلُ فهو غَاضٍ . جاء في « تاج العروس » : « أَعَضَى اللَّيْلُ
فهو غَاضٍ ، على غير قياس ، ومُعَضٍ على القياس إلا أنها قليلة ، قاله
الجاهليُّ وصاحب المصباح .. كغضا يُغَضُّ ، يقال : غضا اللَّيْلُ (أي أَظلم) ،
وقد وَجِدَ هذا أيضاً في بعض نسخ « الصُّحاح » ، ولكن الذي بخط الجاهليِّ :
أَعَضَى ، وغضا إصلاح بعد ذلك » . وأقول إن وجود غضا إلى جانب أَعَضَى
في كلام العرب ، يقضي بإلحاق غَاضٍ بِغَضَا ، ومُعَضٍ بِأَعَضَى ، ويدفع دعوى
مجيء غَاضٍ من أَعَضَى على غير قياس ، وقد أحسن صاحب القاموس المحيط
حين ذكر الفعلين دون المُشْتَقِّين ، لأنهما قِياسِيَّان ، وسبيلهما معروف .

(ح) أَعْطَتِ الشَّجَرَةُ فهي غَاطِيَةٌ . قال ابن السِّيدِ البَسْطَلِيُّ
في « الأقتضاب » ، واستضعف ما حكاه : « أَبْقَلُ فهو باقِلٌ » ، وقيل : منه
« عَاطِيَةٌ » بدل « مُعْطِيَةٌ » للكُرْمَةِ . وقيل : بل تصحيف « غَاطِيَةٌ » . ، وكان عليه
أن يجزم بتصحيف « غَاطِيَةٌ » ، ويتوسَّع في الشرح ، ويبين وجه الشُّذُوذِ فيها
بحملها على « أَبْقَلُ فهو باقِلٌ » الذي أسلفت القول في تصحيحه . وما حكاه
ابن السِّيدِ ، قد تَرَدَّى الرَّبِيعِيُّ في مثله صَراحةً فقال في « تاج العروس
(غ - ط - ا) : « وَغَطَّتِ الشَّجَرَةُ : طالت أغصانها ، وانبسطت على الأرض
فألْبَسَتْ ما حولها ، فهي غَاطِيَةٌ ، كأعطت فهي غَاطِيَةٌ أيضاً على خلاف
القياس » . فجعل غَاطِيَةٌ من الثلاثي والرُّباعي جميعاً شيئاً واحداً ، مع التصريح

بشذوذ مجيء الثانية من الرباعي ، ولا برهان له عليه . ويلاحظ أن صاحب القاموس قد ذكر الفعلين ، ولم يذكر الوصفين منهما ، لوضوح سبيلهما في الاشتقاق . لكن شاء الزبيدي أن يتعالم ، فأعجم وما أعرب . ومن قبل أغفل الجوهري في (غ - ط - ا) ذلك جملة ، وذكر ابن منظور في « لسان العرب » الفعلين : غطا وأعطى ، ولم يذكر الوصف منهما كما فعل المجد في « القاموس المحيط » ، ثم قال : « وقوله - أنشده ابن قتيبة » :

ومن تعاجيب خلقي الله غاطية . يعصر منها ملاحجٍ وغريب
إنما عني به الدالية ، وذلك لسُمُوها وسُوقيها وانتشارها وإلباسها . [قال] المفضل : يقال للكرمة الكثيرة النوامي [أي الأغصان] : « غاطية » . وواضح أن « الغاطية » أسماً للدالية أو الكرمة الكثيرة الأغصان ، منقولة من الوصف المشتق من الفعل الثلاثي « غَطَتِ الشَّجَرَةَ » ، وإنما لجؤوا إلى اشتقاقها من الثلاثي ، لأنها أخف على اللسان من « مُغَطِيَّة » كما هو ظاهر .

(ط) أقربوا فهم قاربون . قال الجوهري في « الصحاح » : « وقد أقرب القوم : إذا كانت إبلهم قوارب ، فهم قاربون ، ولا يقال : مقربون ، قال أبو عبيد : وهذا الحرف شاذ » .

قلت : هذا الذي ذهب إليه أبو عبيد ، قد رفضه أبو علي القالي ، وخرجه على النسب فقال : « إنما قالوا : قارب ، لأنهم أرادوا « ذو قرب » ، ولم يبنوه على : « أقرب » . عني أن « قارباً » لا فعل له ، وكذلك كل ما جاء على النسب ، مثل : لابن ، وتامر ، ودارع . . فإن هذه ليست بمشتقات فيما قرر علماء اللغة . على أن العرب قد قالوا : قَربْتُ أقربُ قرابةً ، مثل كتبت أكتبُ كتابةً ، إذا سرت إلى الماء وبينك وبينه ليلة ، وهذا يُبنى منه « قارب » اسم فاعل ، كما يُبنى من أقرب : مقربٌ قياساً ، ومنعه تحكُّم باردٍ .

(ي) أمحل البلد فهو ماجل . ادعى ابن السكيت أن العرب لم يقولوا : مُمَجَّل ، والصحيح أنه حكى عنهم : « مَحَلَّتِ الأَرْضُ ، ومَحَلَّتْ ، وأمَحَلَّ

القوم : أجدبوا ، وأمحل الزمان « قال ابن سيده . فما جل من محل ، وممجل من أمحل ، بلا نزاع ، ومنه قول حسان بن ثابت :
إمّا ترى رأسي تغير لونه شمطاً ، فأصبح كالنعام الممجل
وقالوا : « أرض ممحلة ، وممجل » ، لكن زعموا الأخيرة على النسب ،
وليس ممّا نحن فيه .

(ك) أنتجت فهي نتوج ، ولا يقال : منتج . قال الجوهري في « الصحاح » : « وأنتجت الفرس ، إذا حان نتاجها . وقال يعقوب (يعني ابن السكيت) : إذا استبان حملها ، وكذلك الناقة ، فهي نتوج ، ولا يقال : « منتج » . وكذا منع ابن قتيبة أن يقال ذلك . وهو معارض بالسمع والقياس ، فقد قال أبو زيد : « أنتجت الفرس ، فهي نتوج ومنتج ، إذا دنا ولأدّها ، وعظم بطنها » ، وقوله أجدر بالقبول ، وهو نظير « أعقت الفرس فهي عقوق ومعق » الذي أسلفته قريباً .

(ل) أوذقت فهي وادق . قال ابن خالويه في « كتاب ليس » : « لم يأت اسم فاعل من « أفعل » و « استفعل » على « فاعل » إلا حرف واحد ، وهو : استودقت الأتان ، وأودقت ، فهي وادق : إذا اشتبهت الفحل ، ولم يقولوا : « مودق » ولا « مستودق » . وقد جاء عن العرب ما يبرّد عليه ، ففي « لسان العرب » :

« ودقت الأتان تديق ودقاً ووداقاً وودوقاً ، وأودقت فهي مودق ، واستودقت ، وهي وديق وودوق ، ويقال : أتان وديق ، وبغلة وديق .

(م) أوزس الرمث ، وهو شجر ترعاه الإبل ، فهو وارس . وهذا اللفظ هو أحد لفظين زعم أبو عبيد أنهما شداً عن القياس ، وعزا روايته إلى الأضمعي ؛ وأحد ثلاثة ألفاظ شدت عند الكسائي ، وقد قال هؤلاء إن العرب لم يقولوا من أوزس : موزس ، وإنما قالوا : وارس . والصحيح أن العرب قالوا : وزس النبت وروساً ، إذا اخضر فهو وارس ، وأورس فهو موزس . وقد حكى الأول

« وَرَسَ فَهوَ وارس » أبو حنيفة الدينوري صاحب « كتاب النبات » المشهور عن أبي عمرو.

(ن) أوردق النَّبْتُ ، وهو وارق : طلع ورقه ، قاله كراع النَّمل . والصَّحِيجُ أَنَّ العرب قالوا : « وَرَقَ الشَّجَرُ ، وأوردق ، وبالألف أكثر ، ووَرَّقَ تَوْرِيقًا بِمِثْلِهِ » عن الأَصْمَعِيِّ . وقال أبو حنيفة الدينوري : « وَرَقَتِ الشَّجَرَةُ ، ووَرَّقَتْ ، وأوردقت : كلُّ ذلك إذا ظهر ورقها تاماً . فوارقٌ من وَرَقَتْ لِمَحَالَّةٍ ، ومُورِقٌ ومُورِقٌ من : أوردقت ووَرَّقَتْ ، وهو واضح .

(س) أَيْفَعُ فَهوَ يافِع . في « لسان العرب » : « قال أبو زيد : وقد أَيْفَعُ . . . وهو يافع ، على غير قياس ، ولا يقال : مُوْفِعٌ ، وهو من النواذر . قال كراع : ونظيره أَيْقَلُ فَهوَ باقِلٌ ، وأوردق النَّبْتُ وهو وارق ، وأورس الرَّمَثُ وهو وارس ، وأقرب الرَّجُلُ ، وهو قارب إبله من الماء . وهذا اللفظ هو ثالث الألفاظ الثلاثة التي شذت عن قياس الباب عند الكسائي ، والحقُّ أَنَّ العرب قالوا : يَفَعُ الغلامُ ، وأَيْفَعُ : إذا شَبَّ وترعرع ، أو شارف الاحتلام وناهز البلوغ ، وكذا الفتاة ، فيافع من يَفَعُ الثلاثي ، ما في ذلك ريب . وأما منع « موفع » من أَيْفَعُ ، فتحكم مرفوض ، قال الأزهرى : « هو قياس » .

(ع) أَيْنَعُ الثَّمَرُ فَهوَ يانع ومُونَعٌ . قاله ابن منظور في « لسان العرب » والصَّحِيجُ : يَنَعُ الثَّمَرُ فَهوَ يانع ، وأينع فهو مُونِعٌ ، كِلَاهِمَا : أدرك ونَضِجَ . وفي « القاموس المحيط » وشرحه « تاج العروس » : يَنَعُ الثَّمَرُ ، كَمَنَعٌ ، وَضَرَبٌ ، يَنَعًا ، بِالْفَتْحِ ، وَيَنَعًا ، وَيَنوعًا - بضمهما ، أي : نَضِجَ وَحَانَ قِطَافَهُ . . . ، ومنه قوله تعالى في « سورة الأنعام / الآية ٩٩ » : ﴿ أَنْظَرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ ، وقول الشاعر :

فِي قِبابِ حَوْلِ دَسْكَرَةٍ حَوْلَهَا الزَّيْتُونُ قَدْ يَنَعَا
وقول الآخر ، وهو : الأَحْوصُ ، أَوْ يَزِيدُ بِنِ مُعَاوِيَةَ ، أَوْ
عبد الرَّحْمَنِ بِنِ حَسَّانِ بِنِ ثَابِتِ :

لقد أمرتني أم أوتقى سفاهة لأهجر هجرًا حين أرتب يانعة
أي « هجرًا » ، فسكن الجيم ضرورةً .

**

٥ - وزعموا ورود اسم الفاعل من « أفعل » على « مفعّل » ، بفتح العين ، خلافًا للقياس ، وذلك في ألفاظ يسيرة ، اختلفوا في عددها . فقال ابن قتيبة : « هو حرف واحد نادر ، لا يعرف غيره » ، وروى الأزهري عن ابن الأعرابي ثلاثة أحرف ، أي ألفاظ ، وزاد ابن خالويه لفظاً رابعاً ، وأصبحت عشرةً . . اثنان منها على البدل ، وهي :

(آ) أجذع فهو مُجذَع ، لِمَا لا أصل له ولا ثبات . ذكر الزبيدي هذا بحروفه في « تاج العروس » في (س - هـ - ب) ، وعزاه إلى متن « القاموس المحيط » قائلاً : « وسيأتي للمصنّف في (ج - ذ - ع) : أجذع فهو مُجذَع ، لِمَا لا أصل له ولا ثبات . نقله الصّغاني عن ابن عباد ، ولم أر أحداً ألحقه بنظائره ، فتأمل ذلك » .

وما ذكره مصنّف « القاموس المحيط » في (ج - ذ - ع) ، هو قوله :
« والمُجذَع ، كُمُكْرَم ومُعْظَم : كُلُّ ما لا أصل له ولا ثبات » .

فهذه الصيغة في (ج - ذ - ع) هي غير الصيغة التي نسبها الزبيدي إليه في (س - هـ - ب) ، واختلافهما بين واضح .

ولمّا صار إلى (ج - ذ - ع) أسند نصّ المصنّف إلى ابن عباد ، كما أسنده إليه في (س - هـ - ب) ، وأخرجه من عهده . وفي النصّ نجد التمثيل لـ « مُجذَع » بـ « مُكْرَم » و « مُعْظَم » . ولمّا أحسّ أنّ هذين المثالين لا يوثقان شدوذ « أجذع فهو مُجذَع » ، عبّ يقول :

« ولو قال : كـ « مُحْصَن » بدلَ كـ مكرم^(٣) » كما فعله الصّغاني ، لأشار إلى لحوقه بنظائره التي جاءت على هذا الباب » .

والصّغاني ، بحسب قوله في (س . هـ . ب) ، إنّما نقل نصّه

عن ابن عباد ، وفيه : « كَمُكْرَمٍ وَمُعَظَّمٍ » ، وليس فيه « كَمُحْصَنٍ » .
ولقد أجهد الزبيدي نفسه ، ليزيد عدد هذه الشواذ المزعومة ، فما أولعه
بالشذوذ ! على أن التمثيل لـ « مُجْدَعٍ » بـ « مُحْصَنٍ » غير مجدي في تقرير
« شذوذه » كما أراد ؛ لأن « مُحْصَنًا » جارية على القياس كما سأوضحه .
وأجب أن أزيد أن « الصَّحاح » و « لسان العرب » قد أهملتا « أَجْدَعُ فهو
مُجْدَعٌ » .

(ب) عدَّ ابن الأعرابي « أَحْصَنُ فهو مُحْصَنٌ » أحد ثلاثة ألفاظ شذت
عن القياس في هذا الباب ، قال : « أَحْصَنُ الرَّجُلُ : تَزَوَّجَ ، فهو مُحْصَنٌ ، بفتح
الصَّادِ فيهما (عَنَى الْمُحْصَنُ وَالْمُحْصَنَةُ) : نَادِرٌ » .

والتَّحْقِيقُ أَنَّ « أَحْصَنُ » قد جاء في كلام العرب لازماً بمعنى تَزَوَّجَ
أَوْ عَفَّ ، وجاء مُتَعَدِّياً ، والوصف من اللازم « مُحْصِنٌ » بكسر الصَّادِ ،
ومن المتعدي « مُحْصِنٌ » و « مُحْصَنٌ » ، وهكذا يقال في المرأة . فَمَنْ كَسَرَ أَرَادَ
اسم الفاعل ، وَمَنْ فَتَحَ أَرَادَ اسم المفعول . وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو
وعبدالله بن عامر ويعقوب وحفص عن عاصم قوله تعالى في « سورة
النساء - ٢٥ » : ﴿ فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ
مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ، بضم الهمزة « همزة أحصن » ، أي :
زَوَّجَنَّ ، وهي قراءة مروية عن ابن عباس . وأما أبو بكر عن عاصم ، فقد فتح
الهمزة ، وكذا قرأها حمزة والكسائي ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ ﴾ . وقال الزجاج في قوله
تعالى ، في « سورة النساء / ٢٤ » : ﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ
مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ) : « متزوجين غير زناة » .
وهذا يلغي ما زعم من شذوذ هذا اللفظ .

(ج) أسهبَ فهو مُسَهَّبٌ ، بفتح الهاء ، وهذا عند ابن قتيبة هو الحرف الواحد
النادر الذي لا يعرف غيره شاذاً عن قياس بابه ، وأحد ثلاثة عند ابن دريد
في « الجُمَّهرة » وابن الأعرابي في « النوادر » وابن خالويه في « كتاب ليس » .

وقال غير هؤلاء : ويقال بالكسر أيضاً ، وأقر بعضهم الفتح والكسر ، لكنّه ذهب إلى عدم التّفرقة بينهما في المعنى ، وهو شيء يأباه منطق العقل ، والصّحيح أن لكلّ من الكسر والفتح دلالة ومعنى .

وموجز القول أن العرب قد استعملوا هذه المادّة لمعانٍ عديدة ، وخصّوا بكلّ معنى صيغةً على جاري العادة ، فقالوا : أسهب الرجل ، إذا شره وطمع حتى لا تنتهي نفسه عن شيء ، والصفة من هذا « مُسهب » بكسر الهاء . وقالوا : أسهب ، على ما لم يُسمّ فاعله ، للذهاب العقل من لدغ الحية أو العقرب ، فهو « مُسهب » بفتح الهاء ، وكذلك قالوا : أسهب ، لمن تغيّر لونه من حب أو فزع أو مرض . وبثّر مُسهبّة ، بفتح الهاء : بعيدة القعر ، وهي من قولهم كما روي عن ثعلب : أسهب فهو مُسهب ، إذا حفر بثراً فبلغ الماء . وأسهبوا الذّابة إسهاباً : أهملوها ترعى ، فهي مُسهبّة ، بالفتح . قال بعضهم : « ومن هذا قيل للمكنار : « مُسهب » بالفتح ، كأنه تركّ والكلام يتكلّم بما شاء ، كأنه وسّع عليه أن يقول ما شاء » . وهذا هو الحقّ ، ومن ذهب إلى خلافه اغتراراً بالرواية الفاذة ، فقد شبه عليه ، وعلّط على منطقيّ العرب .

(د) أسهم فهو مُسهم . هذا بالميم على البدل ، وهو كأسهب ، فهو مُسهب ، وحكهماً واحداً .

(هـ) سيلٌ مُفعم . قال الرّاجز :

فصبّحت والطير لم تكلم جابية طمّت بسيلٍ مُفعم

من قولهم : أفعمه إذا ملأه ، ألحقوه بشواذّ الباب ، لأنه سُمع بفتح العين . والصّحيح أنّهم بنّو على المجهول ، وأجروا فيه الحذف والإيصال ؛ لأن أصل التعبير : سيلٌ مُفعم به الوادي ، أو الجابية كما في الرّجز ، فحذف الجار ، فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول .

(و) سيلٌ مُفأم ، بالهمزة على البدل . هو كمفعم ، وحكهماً واحداً .

(ز) ألّفج فهو مُلّفج . وهو عند ابن الأعرابيّ ومن تبعه أحد ثلاثة ألفاظ

جاءت على أفعل فهو مُفَعَّل ، نوادر ، وهي : أَلْفَجُ فهو مُفْلَجٌ ، وَأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ ، وأسهب فهو مُسْهَبٌ . وقد أَرَحَتْ عِلَّةُ الشَّدْوَذِ عن مُحْصَنٍ ومُسْهَبٍ . وأما المُفْلَجُ ، فقد فَسَّرَه أهل العربية بما يشعر بلزوم فعله وتعديبه . ومن الأول المُفْلِسُ وعليه ذَيْن ، والمعدوم الذي لا شيء له ، واللازق بالأرض من كَرْبٍ أو حاجة . ومن الثاني هو الَّذِي يُحَوِّجُ إلى أن يسأل مَنْ ليس لذلك بأهل . على أن أبا زيد الأنصاري حكى : « أَلْفَجَنِي إلى ذلك اضطراراً » كما جاء في « تكملة » الصَّغَانِيّ و« لسان العرب » . وجاء « مُفْلَجٌ » بالكسر ، في إحدى روايتين ذكرهما ابن الأثير في « النهاية » في تفسيره الحديث : « أُطْعِمُوا مُفْلَجِيكُمْ » .

وقال البلوي في كتاب « ألف باء » : « إنّه من بعض كتاب أهل اللغة « مُلْفَحٌ » ، ثم أضاف : « والذي جاء في الحديث « مفرج » ، وفسر بنحو هذا التفسير » .

وأقول : أما « مُلْفَحٌ » فإنه لا يعرف في روايات هذا الحديث . وإنما جاء في حديث رُقَيْة العين ، وجاء أيضاً بلفظ « المَلَاقِيح » في حديث النهي عن المَلَاقِيح والمضامين من بئوع الغرر . وفي شدوذه كلام طويل ، لا يعدو تخريجه ما قلته في « المفلح » وأخواته . وأما « مفرج » ، ويروى بالحاء أيضاً ، فقد جاء في حديث الجنابة والعاقلة ، وتفسيرهما يختلف عن هذا .

(ح) أهترَ فهو مُهْتَرٌ . قال ابن منظور في « لسان العرب » : « الهْتَرُ ، بضم أوله : ذهاب العقل من كبر أو مرض أو حزن . والمُهْتَرُ : الذي فقد عقله من أحد هذه الأشياء . وقد أهترَ ، بالفتح : نادرٌ » . ثم قال : « وقد قالوا : أهترَ ، وأهترَ الرَّجُلُ ، فهو مُهْتَرٌ ، إذا فقد عقله من الكبر وصار خرفاً » . ولم يعز ابن منظور رواية الفتح إلى راويها ، وعزاها الزبيدي في « تاج العروس » إلى ابن الأعرابي صاحب « كتاب النوادر » . وقد تفرّد ابن الأعرابي بروايته ، ولم تُعْضَدْ برواية راوٍ آخر . وقد حكى أبو عبيد عن أبي زيد أنه قال : « إذا لم يعقل من الكبر ، قيل :

أَهْتَرَ ، بِالضَّمِّ . ولم يذكر الجوهري في « الصَّحاح » كذلك غير ضَمَّ أوله والخَرْف من الكِبَر . وكذلك اقتصر الصَّغَانِي في « التَّكْملة » على الضَّمِّ في معنى آخَرَ من معاني أَهْتَرَ ، وهو الْوَلَعُ بالقول في الشَّيْءِ ، ولم يذكر غيره . وهذا هو الَّذِي يجري مع منطِق العربيَّة وقياسها ، فلا اعتداد بما انفرد ابن الأعرابي به من رواية الفتح .

(ط) نخلة مُوقَرَةٌ ومُوقِرٌ . قال الجوهري في « الصَّحاح » : « والوَقرُ ، بالكسر : الحِمْل . . وقد أوقر بعيره . . وهذه امرأة مُوقَرَةٌ ، بفتح القاف ، إذا حملت حملاً ثَقِيلاً . وأوقرتِ النَّخْلَةَ ، أي : كثر حملها ، يقال : نخلة مُوقَرَةٌ ومُوقِرٌ ، ومُوقَرَةٌ ، وحكي : مُوقِرٌ ، وهو على غير القياس ؛ لأنَّ الفعل ليس لِلنَّخْلَةِ ، وإنما قيل : مُوقِرٌ ، بكسر القاف ، على قياس قولك : امرأة حامل ؛ لأنَّ حمل الشَّجَر مُشَبَّه بحمل النِّساءِ . »

وقد تابعه المجد في « القاموس المحيط » ، والزَّبيدي في « تاج العروس » ، وابن منظور في « لسان العرب » ، على القول بشُدُوذِ « مُوقَرَةٌ » و« مُوقِرٌ » ، بفتح القاف ، ولم يشر الأوَّل إلى أخذه من « الصَّحاح » . وأشار الثَّاني إليه ، ونقل الثالث كلامه بحروفه . والجوهري إنما ذهب إلى شُدُوذِ « مُوقَرَةٌ » و« مُوقِرٌ » بفتح القاف ، لأنَّ الفعل فيما قال ليس لِلنَّخْلَةِ ، يعني أنَّ فعلهما لازم ، وإنما الوصف من اللازم على « مُفْعِل » ، لا على « مُفْعَل » . وقد ذهب عنه أنَّ ما سُمِعَ عن العرب من موقرة وموقر إنما يدلُّ اشتقاقهم لهما من الرُّباعيِّ المتعدِّي ، فقد قالوا : أوقر بعيره : وأوقر الدَّابَّةَ إيقاراً ، إذا حملوا على ظهرها وقرأ ، وامرأة مُوقَرَةٌ ، ونحن نعلم أنَّ الفعل ليس لها ، وقد شبَّه هو حمل النَّخْلَةِ بحمل النِّساءِ ، والَّذي أوقر النِّساءَ ، وهو الله عزَّ وجلَّ ، هو الَّذي أوقر النَّخْلَةَ . فلا جرم أنها مُوقَرَةٌ عند إرادة هذا المعنى ، ومُوقَرَةٌ عند إرادة كثرة حملها . (ي) اجْرَأَشْتِ الإِبِلُ ، فهي مُجْرَأَشَةٌ . وهذا هو اللفظ الرَّابع عند ابن خالويه ممَّا زعموا أنه جاء على « أفعل » فهو مُفْعَلٌ « خلافاً للقياس .

وقد رويت الثلاثة عن ابن الأعرابي ، وحكاها ابن خالويه في « كتاب ليس » عن ابن دريد ، ثم قال : « وَوَجَدْتُ حَرْفًا رَابِعًا : أَجْرَأَشْتِ الْإِبِلُ فِيهِ مُجْرَأَشَةٌ ، بفتح الهمزة ، إِذَا سَمِنَتْ وَامْتَلَأَتْ بَطُونُهَا » ، ونقله عنه السيوطي في « المزهر » بهذا اللفظ أيضاً ، وأورده الزبيدي أيضاً في « تاج العروس » ، في (س - ه - ب) و (ج - ر - ش) ، ولكن في صورتين ، خالف في أولاهما صورة ما دون في « كتاب ليس » ، وطابق في الأخرى صيغته .

قال في (س - ه - ب) : « قال (ابن خالويه) : وجدت ، بعد سبعين سنة ، حرفاً رابعاً ، وهو : أَجْرَشْتِ الْإِبِلُ فِيهِ مُجْرَشَةٌ . ف جعله رباعياً ، وزاد عبارة : « بعد سبعين سنة » .

وقال في (ج - ر - ش) شارحاً عبارة « القاموس المحيط » : « وَأَجْرَأَشْتِ الْإِبِلُ : امْتَلَأَتْ بَطُونُهَا ، فِيهِ مُجْرَأَشَةٌ ، بِالْفَتْحِ ، شاذٌّ . . . » :

قال (ابن خالويه) : « وَوَجَدْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ بَعْدَ سَبْعِينَ سَنَةً . » وعبارة « القاموس المحيط » هي عبارة « كتاب ليس » ، وقد أبقاها الزبيدي كما في « كتاب ليس » ، ولكن زاد عليها عبارة : « بعد سبعين سنة » . ثم أردف ذلك بقوله : « قال الصَّغَانِي : وَأَنَا وَجَدْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ بَعْدَ سَبْعِينَ سَنَةً . . . » .

وقد أكد الزبيدي هنا تصحيح هذه الصيغة ، حين عقب على قول الصَّغَانِي هذا ، فقال : « فَإِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ ، فَقَوْلُ شَيْخِنَا : مُرَادُهُ (مُرَادُ مُصَنَّفِ « القاموس ») بِالْفَتْحِ ، صِيغَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ . وَلَيْسَ بِصَوَابٍ إِطْلَاقُهُ ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ ، وَلَوْ قَالَ : كُمُكْرَمَةَ ، لَكَانَ أَظْهَرَ . انْتَهَى » - فيه تأمل ، وكأنه (أي شيخه) ظنَّ أنه من : أَجْرَشْتِ الْإِبِلُ ، كـ « أَكْبَرَمَ » ، وليس كذلك . وقد نسي الزبيدي هنا ما كتبه في مادة (س - ه - ب) مخالفاً لأصله في « كتاب ليس » ، إن لم يكن هذا من تصرف النساخ .

ولقد أهمل الجوهري في « الصحاح » هذا اللفظ ، وجاء به الصَّغَانِي في « تكمليته » ، ولكن بصيغته القياسية ، ولم يعرج على الصيغة الشاذة ، وهذا

لفظه :

« وقال ابن شُمَيْل : اجْرَأَشْ : إذا تاب جسمه بعد هُزال . وقال أبو الدَّقَيْش : هو الذي هُزل وظهرت عظامه . وقال الأَصْمَعِيُّ : المُجْرَأَشُ ، الغليظ الجنب . وقال ابن الأَعْرَابِيِّ : المجتمع الجنب . وقال الليث : هو المنتفخ الوَسَط من ظاهر وباطن . أنشد ابن الأَعْرَابِيِّ :

جافٍ عَرِيضُ مُجْرَأَشِ الْجَنْبِ

واجْرَوَشٌ من مرضه ، مثلُ : اجْرَأَشْ . ومُجْرَأَشُ الأَرْضِ : أعاليها . واجْرَأَشٌ : ارتفع .»

فهذا النَّصُّ من كلام الصَّعْغَانِي فِي « التَّكْمَلَة » ، قد خلا من « مُجْرَأَش » ، ومن العبارات التي نسبها الزَّبِيدِي فِي « تاج العروس » إليه . فمن أين جاء بها ، وهو عالم ثقة لا كلام في صدقه فيما ينحكيه وينقله ؟ إنَّ للصَّعْغَانِي ، كتباً أخرى فِي اللغة غير « التَّكْمَلَة » ، كالعُباب ، ومجمع البحرين ، والشُّوارِد فِي اللغات . ففعلُ الزَّبِيدِي ، من أحدها نقل ذلك عنه .

وصنع صاحب « لسان العرب » صنيع الجَوْهَرِي فِي « الصَّحاح » والصَّعْغَانِي فِي « التَّكْمَلَة » ، فذكر « المُجْرَأَش » القياسي وحده . وأغْرَبَ المجد فِي « القاموس المحيط » حين ذكر الصَّيغَتَيْنِ القياسِيَّة والمزعومِ شُدُوذُهَا ، ومعناهما قريبٌ من قريب ، فخصَّ المجرئش بالغليظ الجنب ، والمُجْرَأَشُ بالذي امتلاً بطنه وسَمِنَ من الإبل . وكأني به قد تأثر فِي حكاية المزعومِ شُدُوذُهَا بآبن خالويهِ ، وما أكثرَ مجازفاتِ هذا ، وغرائبِ ذلك !!

**

٦ - وروى الرُّوَاةُ ألفاظاً غير قليلة ، أنها جاءت من « أفعلته » بوزن مفعول ، خلافاً لقياسها « مُفَعَّل » ، وأوردها النُّحَاةُ ومُصَنِّفُو المعاجم كما سُمِعَتْ ، وقلَّ مَنْ حاولوا تخريجها . ومن فعلوا ، اختلفت أنظارهم فيها ،

فما زادوها إلا تعقيداً ، وسأورد ما أصبته منها ، وأناقشها لفظاً لفظاً ، حتى أظهرها وقد جرت على قانونها الصحيح من العربية .

(أ) أَبْرَ اللهُ حَجَّكَ فهو مبرور . حكى ابن سيده في « المُخَصَّص » ، وابن منظور في « لسان العرب » : « أَنْ الفراء قال : « بُرَّ حَجُّهُ ، فهو مبرور . فإذا قالوا : أَبْرَ اللهُ حَجَّكَ ، قالوه بالألف ، فهو مبرور » .

والعرب فيما روى أهل اللغة إنما قالوا : « بُرَّ عملُهُ ، وبُرَّ بَرًّا وبُروراً ، وأَبْرَ ، وأَبْرَهُ اللهُ » . وقال الجوهري : « وَأَبْرَ اللهُ حَجَّكَ ، لغة في : بَرَّ اللهُ حَجَّكَ ، أي : قَبِلَهُ » . ومثُل هذا جاء في « لسان العرب » وغيره ، فالمبرور من بَرَّه ، ولو أردنا من : أَبْرَهُ ، وقلنا : مُبْرَ ، لكان قياساً صحيحاً في العربية .

(ب) أبرزه فهو مبروز ، قال الجوهري في « الصحاح » : « وكتاب مبروزٌ ، أي : منشور ، على غير قياس » . وقال ابن منظور في « لسان العرب » : « وَأَبْرَزَ الكتاب : أخرجته ، فهو مبروز : وأبرزه : نَشَرَهُ فهو مُبْرَزٌ - ومبروز شاذٌ على غير قياس ، جاء على حذف الزائد » ، يعني أَلَفَ : أبرزه .

وهذا التفريق بين المبروز والمُبْرَز ، وتخصيص كُلِّ منهما بمعنى ، وفعلهما واحد ، وهو « أبرزه » ، لا وجه له في منطق العقل . وقد أنكر أبو حاتم « المبروز » في قول لبيد العامري يصفُ رسم الدار ويُشَبِّهه بالكتاب :
أَوْ مُدْهَبٌ جَدَّدٌ ، عَلَى الْوَاحِيهِ النَّاطِقُ الْمَبْرُوزُ وَالْمَخْتُمُ
وقال : لعلهُ « المزبور » ، وهو المكتوب . واستظهر عليه بأن لبيداً قال في كلمة له أُخْرَى :

كَمَا لَاحَ عُنْوَانُ مَبْرُورَةٍ يَلُوحُ مَعَ الْكَفِّ عُنْوَانُهَا
قال الجوهري : « فهذا يدلُّ على أنه لغته ، والرواة كلُّهم على هذا ، فلا معنى لإنكار مَنْ أنكره » .

وأقول : إنَّ العرب قد قالوا : برزه وأبرزه ، فَلَزِمَ أَنْ يكون المبروز من الأول ، وهو لغة بني عامر قوم لبيد ، وأنَّ يكون المُبْرَزُ من الثاني ، وهو لغة

قبيلة أخرى... ونظائر ذلك كثيرة في كلام العرب:

(ج) أحبه فهو محبوب. قال أبو زيد: «... محبوب على غير قياس، هذا الأكثر». وقيل: مُحَبَّ، بالفتح، على القياس». وجاء مثله عن الأزهري في أحد ثلاثة أقوال له. والثاني هو قوله: «حُبُّ الشَّيْءِ فهو محبوب، ثم لا تُقْلُ: حَبِيبُهُ، كما قالوا: جُنَّ فهو مجنون، ثم يقولون: أجنَّ الله»، والثالث أن «حَبِيبَهُ» لغة حكاها القراء.

قلت: قد حكى سيويه: حَبِيبُهُ وَأَحْبَبْتُهُ، وجاء في «الصَّحاح» مثله، قال: «أَحَبَّهُ فهو مُحَبَّبٌ، وَحَبَّهُ يَحْبُهُ، بالكسر، فهو محبوب» - هكذا ردَّ كلاً إلى فعله، وأصاب شاكلة الصواب. وَحَبَّهُ وَأَحَبَّهُ لُغَتَانِ فصيحتان شاعتان في كلام العرب.

وعلى اللغة الأولى قرأ أبو رجاء العطاردي قوله تعالى في «سورة آل عمران ٣١»: ﴿قُلْ: إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. وقال غيلان بن شجاع النهشلي:

أَحِبُّ «أبا مروان» من أجلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفُقُ
ووالله، لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبِيبْتُهُ وَكَانَ «عِيَاضٌ» مِنْهُ أَدْنَى «وَمَشْرُقٌ»
وأنشد أبو العباس المبرد في «الكامل»:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَطِلَابَ مِضْرٍ لَكَالْمُزْدَادِ مِمَّا حَبَّ بَعْدَا
وقال أبو الطيب أحمد بن الحسين المُنْتَبِي:

حَبِيبَتِكَ قَلْبِي مِثْلَ حُبِّكَ مَنْ نَأَى وَقَدْ كَانَ غَدَاراً، فَكُنْ أَنْتَ وَإِيَا
وعلى اللغة الثانية «أَحَبَّ فهو مُحَبَّبٌ»، جاء قول عنترة العبسي:

وَلَقَدْ نَزَلَتْ، فَلَا تَطْنِي غَيْرَهُ، مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

وقالت هند بنت أبي سفيان، ترقص ابنها عبد الله من زوجها الحارث ابن نوفل بن عبدالمطلب، وقد لقبته «بَبَّة»، وهو حكاية صوت الصبي:

لَأُنْكِحَنَّ: بَبَّةً جَارِيَةً خِدْبَةً
مُكْرَمَةً مُحَبَّةً تَجِبُّ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

أي جارية ضخمة تغلب نساء قريش بحسنها .
وقال الآخر :

وَمَنْ يُنَادِ آلَ يَرْبُوعٍ يُجِبُّ بِأَتِكَ مِنْهُمْ خَيْرُ فِتْيَانِ الْعَرَبِ
الْمَنْكِبُ الْأَيْمَنُ وَالرِّدْفُ الْمُحَبَّبُ
والرِّدْفُ : هو الذي يخلفُ الرئيس أو الملك ويعينه ، نحو الوزير .

(د) أحزنه الأمرُ ، فهو محزون . قال بعض رواة اللغة : « شاذٌ ، لِأَنَّهُ لا يقال : حَزَنَهُ الأمرُ ، ولكن يقال : أحزنه فهو محزون » .
وهذا الراوي إنما حكى ما تَأَدَّى إلى سمعه ، ولم يُحَقِّقه ، ولم يجتهد
أن العرب قالوا : حَزَنَهُ الأمرُ أيضاً ؛ وحَزَنَهُ لغة قريش ، وأحزنه لغة تميم ،
وكلتاهما فصيحة ، وقد قُرِيَءَ بهما قوله تعالى في «سورة يوسف/ ١٣/ :
﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَدْهَبُوا بِهِ ﴾ .

ومن هنا قال بعض الرواة « سَمِعَ : مُحْزَنٌ » كما في « لسان العرب » .
فمحزونٌ من : حَزَنَهُ ، ومُحْزَنٌ من : أَحْزَنَهُ ، قِياساً وَسَمَاعاً .

(هـ) أجنه الله ، فهو مجنون . قال الجوهري في « الصحاح » : « جُنَّ الرَّجُلُ جُنُوناً ، وَأَجَنَّهُ اللهُ ، فهو مجنون ، ولا تَقُلْ : مُجَنٌّ » ، وقال ابن منظور في « لسان العرب » : « وَأَجَنَّهُ اللهُ فهو مجنون ، على غير قياس ، وذلك لِأَنَّهُمْ يقولون : جُنَّ فَبِنِي المفعول من أجنه الله على هذا » .

والصحيح أن العرب إنما بنوا جُنَّ من « جنه » ، لا من « أجنه » ، كما نصَّ عليه سيبويه في « الكتاب » . وقد يجوز أن يقال إنهم استغنوا به عن « مُجَنٌّ » من : أجنه ، ولكنّه لا يُمنَع إذا احتيج إليه ، لِأَنَّهُ قياس في العربية . وكذلك حكم كل ما جاء من هذا النوع من ألفاظ الباب التي رُعمَ شدوذها . وإليه سائرُها .

(و) أحمه الله فهو محموم . قال الجوهري : « وَحُمَّ الرَّجُلُ ، من الحُمَى ، وَأَحَمَّهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فهو محموم ، وهو من الشَّوَادِ » . وقال ابن منظور والزبيدي : « حُمِّنَ دُرَيْدٌ قال في تخريج محموم : « هو محموم به » ، وقال ابن سيده :

« ولست منها على ثقة ، وهي احد الحروف التي جاء فيها « مفعول » من « أفعله » ، لقولهم فَعِلَ ، وكَأَنَّ حُمَّ وُضِعَتْ فِيهِ الحُمَى » ، كما أن « فُتِنَ » جُعِلَتْ فِيهِ الفِتْنَةُ » .

والصَّحِيحُ أَنَّ « المَحْمُومَ جَارٍ عَلَى قِيَاسِهِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ الْمُتَعَدِّي : « حَمَّهُ » ، كَنظِيرِهِ « جَنَّهُ » ، أَوْ مِنَ « حُمَّ » المَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ ، وَهُوَ مِنْهُ ، لَا مِنْ : أَحَمَّهُ . وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ أَسْقَطُوا مِنْهُ الأَلْفَ ثُمَّ بَنَوْا مِنْهُ « حُمَّ » فَقَالُوا مِنْهُ « مَحْمُومٌ » ! « وَمُحَمَّ » مِنْ « أَحَمَهُ » قِيَاسَ صَحِيحِ فِي العَرَبِيَّةِ ، وَجَائِزٌ أَنْ يُقَالَ : اسْتُغْنِيَ عَنْهُ بِحُمِّ فَهُوَ مَحْمُومٌ .

(ز) - آرَضَهُ اللهُ فَهُوَ مَأْرُوضٌ . جَاءَ فِي « تَاجِ العُرُوسِ » : « الأَرْضُ : الرِّزْنَامُ ، نَقَلَهُ الجَوْهَرِيُّ . والأَرْضُ : النُّفْضَةُ والرَّعْدَةُ . والمَأْرُوضُ : المَزْكُومُ . وَقَالَ الصَّعْغَانِيُّ : وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ عَلَى « أفعله فهو مفعول » . وَقَدْ أَرْضَ ، كَعُنِيَ ، أَرْضًا ، وَآرَضَهُ اللهُ إِبْرَاضًا ، أَي : أَرْكَمَهُ ، نَقَلَهُ الجَوْهَرِيُّ » .

وهو كما ترى من جنس : أَجَنَّهُ فهو مجنونٌ ، وَأَحَمَّهُ فهو محمومٌ ، وأقول في نفي الشُّذُودِ عَنْهُ مَا قَلْتَهُ فِيهِمَا : فَذَلِكَ هُوَ المَذْهَبُ الَّذِي يَلِئِمُ مَنْطِقَ العَرَبِيَّةِ . (ح) أَرَعَقَهُ ، فَهُوَ مَزْعُوقٌ . قَالَ الجَوْهَرِيُّ فِي « الصَّنَاحِ » : « قَالَ الأَلْمَعِيُّ : يُقَالُ : أَرَعَقْتَهُ فَهُوَ مَزْعُوقٌ ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ » ، وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي « لِسَانِ العَرَبِ » : زَعَقَهُ ، وَزَعَقَ بِهِ ، وَأَرَعَقَهُ ، وَهُوَ مَزْعُوقٌ وَزَعِيقٌ : أَفْرَعَهُ ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَمَعْنَاهُ مَزْعُوقٌ » .

وفي عبارته اضطراب وغموض ، فقد ذكر ثلاثة أفعال : فعلاً ثلاثياً متعدياً ، ويجيء منه مزعوق ، وفعلاً ثلاثياً لازماً متعدياً بالباء ويجيء منه مزعوق به ، وفعلاً رباعياً متعدياً ويجيء منه مُزْعَقٌ . . . غَيْرَ أَنَّهُ أَلْحَقَ بِهَا مُشْتَقِّينَ ، وَأَرْدَفَ قَائِلاً « عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ » ، وَلَمْ يَعْينَ مَا عَنَاهُ . وَأَحْسَنُ مَا فِي كَلَامِهِ أَنَّهُ نَصَرَ عَلَى « زَعَقَهُ » ، وَهُوَ يُسْقِطُ دَعْوَى مَجِيءِ « مَزْعُوقٌ » مِنْ « أَرَعَقَهُ » . وَيَعْضُدُهُ نَقْلَ الجَوْهَرِيِّ عَنِ الأَمَوِيِّ ، بَعْدَ حِكَايَتِهِ قَوْلِ الأَصْمَعِيِّ السَّابِقِ : « زَعَقْتَهُ فَهُوَ مَزْعُوقٌ » . وَأَنْشُدُ :

لَبَّأَبَاعُجَازِ الْمَطِيِّ لَاحِقًا^(١٧)

لكن ابن سيده حكى في «المُخَصَّص» عن أبي عبيد، عن الأموي العكس، أي أنه قال: أزعقته فهو مزعوق، ثم قال: «وقال غيره: زعقته، بغير ألف، فانزعق، أي: فزعق. فإذا كان هذا، فمزعوق على القياس.

(ط) أركمه الله فهو مزكوم. قال الجوهري في «الصحاح»: «وقد زكِمَ الرَّجُلُ وأركمه الله، فهو مزكوم، بئني على: زكِمَ».

أقول: إن البناء على «زكِمَ» للمجهول، يستلزم وجود «زكَمَهُ» بغير ألف. وقد أغفله «الصحاح»، وذكره «القاموس المحيط»، قال: «وقد زكِمَ، كعني، وزكمه، وأركمه، فهو مزكوم». وهذا تخليط. والنص على «زكمه» بغير ألف، يقطع باشتقاق مزكوم منه، لا من أركمه الرباعي، فلا شذوذ فيه.

(ي) أسعده الله، فهو مسعود. قال الزبيدي: «ولا يقال: مسعد، كمكرم، مجازاة لـ «أسعد» الرباعي، بل يقتصر على مسعود، اكتفاءً به، كما قالوا: محبوب ومجنون ونحوها من أفعال رباعية».

وأقول: إن العرب قد قالوا: سَعِدَ الرَّجُلُ فهو سعيد، وسُعيد من سَعَدَهُ، لا من أسعده، قال الأزهرى: «وسعيد يجوز أن يكون بمعنى مسعود، من سَعَدَهُ الله»، فوجب إلحاق مسعود بفعله الثلاثي، واستعمال «سُعيد» من أسعده إذا احتيج إليه، وهو قياس في العربية، ومنعُه تحجيرٌ للواسع وتَحَكُّمٌ باطلٌ.

(ك) أسلَّهُ الله، فهو مسلول. قال ابن منظور في «لسان العرب»: «سُلٌّ، وأسله الله فهو مسلول: شاذ على غير قياس: قال سيويه: كأنه وُضِعَ فيه السُّلُّ».

والصحيح أن بناء «مسلول» عند سيويه، هو على «سلَّهُ»، وليكنه فيما يرى استغنى عنه بـ «أسلَّهُ»، قال: «فإذا قالوا: سُلٌّ، فإنما يقولون:

جُعِلَ فِيهِ السُّلُّ . هَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الْكِتَابِ » ، وَالِاسْتِغْنَاءُ بِلَفْظٍ عَنْ لَفْظٍ شَيْءٍ ، وَالشُّدُودُ شَيْءٌ . وَلَكِنَّ هَذَا الْاسْتِغْنَاءُ لَا يَذْهَبُ بِحَقِّ اسْتِعْمَالِ « الْمُسَلِّ » مِنْ أَسَلَهُ الرَّبَاعِيَّ مَتَى احْتِجَّ إِلَيْهِ .

(ل) أَضَادَهُ اللَّهُ ، فَهُوَ مَضُودٌ . قَالَ الرَّبِيدِيُّ : « الضُّودُ . . . الزُّكَامُ ، وَقَدْ ضَيَّدَ كَعْنِي ضُودًا : زُكِمَ ، فَهُوَ مَضُودٌ . وَأَضَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ مَضُودٌ ، وَمُضَادٌ . » ثُمَّ سَاقَ كَلَامَ ابْنِ سَيْدِهِ فِي تَخْرِيجِ « مَضُودٍ » عَلَى طَرَحِ الرَّائِدِ ، أَوْ كَأَنَّهُ جُعِلَ فِيهِ ضَادٌ ، ثُمَّ قَالَ : « وَأَبَاهَا أَبُو عُبَيْدٍ » .

وَهَذَا النَّصْرُ فِي « لِسَانِ الْعَرَبِ » أَيْضًا ، إِلَّا قَوْلُهُ : « فَهُوَ مَضُودٌ » بَعْدَ « زُكِمَ » . وَقَدْ أَصَابَ فِي الْأَوَّلِ ، إِذْ بَنَى مَضُودًا عَلَى ضَيَّدَ ، وَضَيَّدَ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَادَّةٍ لَا أَضَادَةَ ، وَلَا مَعْنَى لِسَطْرَحِ أَلْفِهِ ، وَنَقَلَهُ إِلَى الثَّلَاثِيَّ . وَخَلَطَ فِي الثَّانِي ، إِذْ زَعَمَ بِنَاءَ مَضُودٍ وَمُضَادٍ مَعًا عَلَى الرَّبَاعِيَّ ، بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ بِنَاءَ مَضُودٍ عَلَى ضَيَّدَ الثَّلَاثِيَّ الْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ .

(م) أَضَعَفَهُ ، فَهُوَ مَضَعُوفٌ . قَالُوا : جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَمَا فِي الصَّحَاحِ ، وَاسْتَشْهَدُوا بِبَيْتِ لَبِيدِ الْعَامِرِيِّ :

وَعَالَيْنِ^(٧) مَضَعُوفًا وَفَرْدًا سُمُوطُهُ جُمَانٌ وَمَرْجَانٌ يَشُكُّ الْمَفَاصِلَا
وَقَالَ الْمَعْرِيُّ فِي « عَبَثِ الْوَلِيدِ » مُعَلِّقًا عَلَى بَيْتِ الْبُحْتَرِيِّ فِي رِثَائِهِ وَصِيفًا
التُّرْكِيِّ :

تَغَيَّبَ أَهْلَ النَّصْرِ عَنْهُ ، وَأَحْضَرَتْ^(٨) سَفَاهَةَ مَضَعُوفٍ وَتَكْثِيرُ نَاصِحٍ
: « مَضَعُوفٌ ، كَلِمَةٌ قَلِيلَةُ الْاسْتِعْمَالِ ، وَإِذَا حَمَلَتْ عَلَى الْقِيَاسِ

فَإِنَّمَا يَرَادُ : رَجُلٌ فِيهِ ضَعْفٌ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ : ضَعْفٌ فَهُوَ مَضَعُوفٌ . وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ : مَجْنُونٌ : أَيُّ بِهِ جِنَّةٌ ، وَلَا يَقُولُونَ : جِنَّةُ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ : أَجِنَّةٌ . وَلِهَذَا نَظَائِرُ ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ : مَكْدُودٌ (كَذَا ، وَالصَّوَابُ مَكْرُوزٌ) إِذَا أَصَابَهُ الْكُذَابُ (كَذَا ، وَالصَّوَابُ : الْكُزَازُ) ، وَمَقْرُورٌ إِذَا أَصَابَهُ الْقُرُّ . فِإِذَا رُدَّ الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ ، دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ ، فَقِيلَ : أَقْرَهُ اللَّهُ ، وَأَكَذَّهُ (كَذَا ، وَالصَّوَابُ :



ثم قال : « وأما قول لبيد :

وعالين مضعوفاً كثيراً سُمُوْطُهُ جُمَانًا ومَرَجَانًا يَشْكُ المَفَاصِلَا

فهو راجع إلى مثل حال الأول ، إلا أن « المضعوف » في قول لبيد مراد به الكثرة ، من قولهم : « أضعفت الشيء ، وضاعفته ، إذا أضعفت إليه مثله أو أكثر » .

وكيف كان المراد بمضعوف ، فإن دعوى شدوذه غير مُسَلِّمة ، وما قاله المَعْرِي في محاولة حمله على القياس ، هو قول سيبويه في تخريج المجنون والمسلول . لكن فات المَعْرِي صدر كلامه من أن بناءهُما في الأصل على جَنَّتُهُ وسللته . وهذا هو الحق . وما جاء من كلامه بعد ذلك إنما هو صناعة نحوية ، متكلفة ، لا حاجة بنا إليها . وقد أسلفت في الكلام على « أبرزه فهو مبروز » بيتين لبيد صاحب هذا البيت ، واستدلال الجوهري بهما على أن « مبروزاً » هولغته ، وقد جرى في « مضعوف » في هذا البيت على لغته أيضاً ، فلا شدوذ فيه . وإذا أغفلت المعاجم « ضَعَفَهُ » بمعنى « أضعفه » فإن في فرعه الوارد في الكلام الفصيح دليلاً شاهداً عليه لا محالة .

(ن) أقره الله ، فهو مقرور . قال الجوهري في « الصحاح » : « وأقره الله ، من القَرَّ « البرد » ، فهو مقرور : على غير قياس ، كأنه بُنيَ على : « قَرَّ » ، وزاد ابن منظور : « ولا يقال : قره » . وكذلك خرَّجه ابن سيده على طرح الزائد ، أي ألف أقر ، ثم بنائه على المجهول . والصحيح هو مذهب سيبويه في نظائر هذا اللفظ كالمجنون والمسلول . . . فقد قرر أن جنَّ ونحوها إنما بنيت على جنه ، لا على أجنه ، واستغني بفعل عن أفعل . والقول بالاستغناء بلفظ عن لفظ جائز ، ولكن لا يسقط حق استعمال المتروك متى دعت الحاجة إليه .

(س) أكربه ، فهو مكروب . قالوا : إنه شاذ على غير قياس . وهو خطأ من قائله ، فإن العرب قد قالوا : « كَرَبَ فلاناً الأمر والعَمُّ ، وكَرَبَهُ العِبءُ إذا اشتد

عليه وثقل فهو مكروب » ، وفي الحديث : « كان النبيُّ ، صلى الله عليه وسلم ، إذا أتاه الوحي كُرب له . »

(ع) أكره الله ، فهو مكروز . قال ابن منظور في « لسان العرب » : « وقد كُرَّ الرَّجُلُ ، على صيغة ما لم يُسمَّ فاعله : زُكِمَ ، وأكْرَهُ اللهُ فهو مكروز ، مثل : أحمه فهو محموم . وهو تشنج يصاب الإنسان من البرد الشديد ، أو من خروج دم كثير . » واقتصر الجوهري في « الصحاح » على كُرَّ الثلاثي ، فقال : « وقد كُرَّ الرَّجُلُ فهو مكروز ، إذا تقبَّض من البرد » ، ولم يزد عليه . وكُرَّ ، بناؤه على كَرَّه ، والكاف والزاي أصل للانقباض واليأس كما تدل عليه جملة معاني هذه المادة ، وقد جاء فيها : « كرزت الشيء فهو مكروز ، أي ضيقته » كما جاء في « الصحاح » وغيره .

(ف) أكمده ، فهو مكمود . أهمله الجوهري في « الصحاح » . وذكره ابن منظور في « لسان العرب » ، والمجد في « القاموس المحيط » ، والزبيدي في « تاج العروس » . وقد خصَّه ابن منظور بمداواة موضع الوجع بالكِمادة ، وقال : « . . . وقد أكمده فهو مكمود : نادر » ، وخصَّه المجد بالحزن والغم كما يهدي إليه سياق كلامه ، ويفسره صنيع الزبيدي ، ثم اعتراضه من بعد بأن يكون موضع « أكمده فو مكمود على مداواة موضع الوجع بالكِمادة كما هو صنيع ابن منظور في « لسان العرب » .

والذي يعيننا من ذلك هو دعوى اشتقاق مكمود من أكمده ، وهي مرفوضة أصلاً ، فإن أكمده مفعوله « مُكْمَد » لا محالة ، والمكمود من كمده ، ولا عبرة بعدم إثباته في المعاجم كمنظائر له ، فما أغفلته شيء وافر ، ولنا أن نستدل بالفرع على الأصل دون اللجوء إلى المخارج النحوية المتكلفة .

(ص) ملقوحة . جاء في « المصباح » : « أَلْقَحَ الفحل الناقة ، فهي ملقوحة ، على غير قياس » . وهي عند أبي عبيد من قولهم : « لُقِحَتْ ، كالمحموم من حم ، والمجنون من جن ، وعند ابن الأثير من : « لُقِحَتْ الناقة ،

وولدها ملقوح به ، إلا أنهم استعملوه بحذف الجار ، والناقة ملقوحة ، وأجراها
الجَوْهَرِيّ على قياسها ، قال : « المَلَاقِحُ : الفحول ، الواحد ملقح ،
والمَلَاقِح ، أيضاً : الإناث التي في بطونها أولادها ، الواحدة مُلَقَّحَةٌ بفتح
القاف . وما قرره ابن الأثير هو الحق . ولا ريب في أن ملقوحة من لِقَحَتَهُ ،
لا من أَلَقَّحَهَا . وفي « لسان العرب » : « قال الأزهري في قول أبي النجم :
وقد أَجَنَّتْ عَلَقاً مَلَقُوحاً

: يَعْنِي لِقَحَتَهُ مِنَ الْفَحْلِ ، أَي : « أخذته » .

(ق) أمْلأَهُ اللهُ ، فهو مملوءٌ . قال الجَوْهَرِيّ : « المَلَأَةُ ، بالضم ، مثل
المُنْعَةِ : الزُّكَامِ ، ومُلِيءَ الرَّجُلُ وأمْلأَهُ اللهُ ، أي : أزكمه ، فهو مملوءٌ ،
على غير قياس ، يحمل على مُلِيءٍ » . ومثل هذا في « لسان العرب » و « تاج
العروس » .

ولا ريب في أن القول بحمل « مملوء » على « مُلِيءٍ » ، معناه نفي صفة
السُدُودِ عنه ؛ لأن مُلِيءٍ يستلزم « مَلَأَهُ » الثلاثي ، وهو عند سيبويه مما استغني
بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الرباعي ، ولكن ذلك لا يمنع منه إذا احتيج له ؛
لأنه قياس في العربية .

(ر) أنبت الله النَّبَاتَ ، فهو منبوت . ذكره الجَوْهَرِيّ في « الصحاح » ،
وقال : « على غير قياس » ، وذكره المجد في « القاموس المحيط » بإسقاط هذه
العبارة . وأضافها الزَّبِيدِيّ ، في شرحه مُصَرِّحاً ، إلى الجَوْهَرِيّ ، وأهمله « لسان
العرب » جملةً في (ن - ب - ت) . وذكره في (س - ر - ر) استطراداً
عن ابن سيده ، وجاء « المنبوت » وفعله في عبارته مُصَحِّفِينَ بالثاء « المنبوت »
و « أثبتته » ، قال : « والمثل الذي جاء : « كُلُّ مُجْرٍ بِالْخَلَاءِ مُسْرٌ » ، قال
ابن سيده : حكاه أفار بن لقيط ، إنما جاء على تَوْهْمٍ « أُسْرٌ » ، كما أنشد الآخر
في عكسه (وهو رَجَزٌ غامض) :

وبلد يُغْضِي على التُّعُوتِ يُغْضِي كإغضاء الرّوى المَثْبُوتِ

أراد : المبتد (؟) ، فتوهم « ثَبَّتَهُ » (؟) ، كما أراد الآخر « المسرور » فتوهم : « أَسْرَ » .

وزعم التوهم هذا ، تعليل جديد يقرره ابن سيده ، قد أُنبت رأبي فيه في كلامي على « سره فهو مُسَرَّ » ، ولي تنفيذ له لا يحتمله الموضع . وقد عودنا ابن سيده توجيه نظائر هذا اللفظ كما سبق بأنها على طرح الزائد . فما عدا مما بدا ؟ ولو كان له ولنظرائه من اللغويين منهج علمي متبع ، لجرى على سننه ، ولم يعدد صور التعليل والتوجيه في الألفاظ المتماثلة . وأعيد هنا ما قلته في « سره فهو مُسَرَّ » : « إن المنبوت يستلزم نبتة بمعنى أنبته لا محالة ، حقيقة لا توهمًا ، لكن أصحاب المعاجم لأمر ما قد أثبتوا الفرع وأهملوا الأصل ، ولذلك نظائر كثيرة فيها ، ولنا أن نستدل بالفرع على أصله ، ونستهدي بالوصف على فعله ، وهو مذهب اعتمده أبو علي الفارسي وابن جنّي ، ويُقرهما عليه لوجهته .

(ش) أهمة الله ، فهو مهموم . ذكره السُّيوطي في « المزهر » عن « الغريب المُصنّف » لأبي عبيد في جملة ألفاظ من هذا الضرب ، ولفظة : « . . وأهمة الله ، من الهم ، وكلُّ هذا يقال فيه « مفعول » ، ولا يقال فيه « مُفعل . . . » . ولم أجد النص على شذوذه في « الصحاح » و« لسان العرب » و« القاموس المحيط » و« تاج العروس » ، وإنما وجدت فيها : « همّة الأمر ، وأهمة : إذا حزنه وأقلقه » ، أي الفعلين الثلاثي والرباعي ، ليس غير ، ومن الأول يقال مهموم ، ومن الثاني مُهِمَّ « اسم فاعل » ، « ومُهِمَّ » « اسم مفعول » قياساً ، غير أنه يظهر من شيوع « مهموم » في الكلام أنهم اكتفوا به عن الاشتقاق من الرباعي . ولو أرادوه ، لساغ لهم ؛ لأنه قياس في العربية .

(ت) أهنة الله ، فهو مهنون^(٨) . ذكره الجوهري في « الصحاح » ، وأحمد ابن فارس في « المجلد » ، وابن منظور في « لسان العرب » ، والمجد في « القاموس المحيط » ، ولم ينصوا على شذوذه ، لظهوره . ونص عليه الزبيدي في « تاج العروس » بأنه « كأحمة فهو محموم » ، وقال : « وله نظائر » .

وقد بيّنت الرأْي في أَحْمَهُ فهو محموم « ونظائره ؛ ولا يتغير ما أقوله هنا عما قلته هناك .

(ث) أَوْجَدَهُ ، فهو موجود . في « لسان العرب » : وَجَدَ الشَّيْءُ عن عدم ، فهو موجود ، مثل : حُمَّ فهو محموم ، وَأَوْجَدَهُ اللهُ ، ولا يقال : وَجَدَهُ ، كما لا يقال : « حَمَهُ » . وفي « تاج العروس » : وَأَوْجَدَ اللهُ الشَّيْءَ من العدم ، فَوُجِدَ ، فهو موجود : من النُّوادر ، مثل : « أَجَنَّهُ اللهُ ، فَجُنَّ ، فهو مجنون » .

يلاحظ أَنَّ الأَوَّلَ بَنَى « الموجود » على « وَجَدَ » ، قياساً على حُمَّ فهو محموم ، وَأَجَازَ « أَوْجَدَهُ » ، ولم يَرِبْطْ به « الموجود » ، وَلَكِنَّهُ منع « وَجَدَ » بمعنى « أَوْجَدَهُ » ، كما منع « حَمَهُ » . والثاني جعل « وَجَدَ » مطاوعاً لـ « أَوْجَدَهُ » ، وبني منه « الموجود » ، وقرّر ندرته أي شُدُوذَهُ ، كأنه لم يَسْرَحْ يلاحظ صلته بالرُّباعي واشتقاقه منه ، وهو تناقض واضح .

والصَّحِيح في هذا هو مذهب سيبويه ، وهو أَنَّ جُنَّ ونحوه إِنَّمَا بُنِيَ على جَنَّهُ ، لا على أَجَنَّهُ الرُّباعي ، ثُمَّ اسْتُغْنِيَ بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الرُّباعي ، فالصَّلَةُ بين « الموجود » و « أَوْجَدَهُ » ، على هذا ، منقطعة من حيث الاشتقاق . وقوله بالاستغناء به عن البناء على الرُّباعي ، هو شيء آخَرُ ، وليس مُؤَدَاهُ حَظْرَهُ ، فلكلِّ موضعٍ في الكلام .

(خ) أودعه ، فهو مودوع . ذكره ابن جني في « الخصائص » عن شيخه أبي عليّ الفارسي . . قال : « ومثله « أي مثل : أَحَبَّهُ وَأَجَنَّهُ وَأَزَكَمَهُ » ، ما أَنشَدناه أبو عليّ من قوله :

إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرِيٌّ وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقٌ

قال : وهو ، من : أَوْدَعْتُهُ ، وينبغي أَنْ يكون جاء على « وُدِعَ » .

أقول : هذا البيت ، قائله خُفَافٌ بن نُذْبَةَ ، وفي لفظ « مودوع » ثلاثة

أقوال :

الأول : أن معنى «مودع» : متروك ، لا يُضْرَبُ ولا يُزَجَرُ ، وهو تفسير الجَوْهَرِيّ

الثاني : أنه ها هنا من : الدَّعَة التي هي السَّكون ، لا من التَّرْك ، أي : أنه جرى ولم يَجْهَد . وهذا قول ابن بَرِّي . ويقال من هذا المعنى : ودَّعَ يدَعُ دَعَةً ووداعةً ، وودَّعَهُ فهو وديع ووداع . وقال ابن بُرُج : فرس وديع ، ومودوع ، ومودَع .

الثالث : أن ودَّعَهُ ، أي : تركه ، فهو مودوع على أصله ، جاء في الشعر على الضَّرورة . وهذا القول – وينسب إلى ابن جِنِّي كما في لسان العرب – مبني على ادعاء إماتة هذا الفعل وما يتصرف منه ، فلا يقال : ودَّعَهُ يدَعُهُ ودَّعًا ، ولكن يقال : تَرَكَهُ يَتْرُكُهُ تَرْكًا ، ولا دَعُ ولَكِن أُتْرِكُ ، ولا وادع ومودوع ولكن تارك ومتروك ؛ وأن ما جاء في الشعر ضرورةً .

وذلك قول باطل مُطْرَح ، كيف وقد وردَ كُلُّ ذلك في أفصح الكلام ، في القراءات والحديث ، كما ورد في قديم الشعر جاهليهِ وإسلاميهِ ؟ فأما في القراءات ، فقراءة عُرْوَة بن الزُّبَيْر قوله تعالى في « سورة الضُّحَى / ٣ / :

﴿ ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلا ﴾ ، بتخفيف الدال ، أي : ما تركك ربُّك ، وهو بمعنى (ودَّعَكَ) في القراءة الأخرى .

وأما الحديث ، فقولُ النَّبِيِّ – عليه الصَّلَاة والسَّلَام : « لَيَتِيهِنَّ أَقْوَامٌ عن ودَّعِهِمُ الجُمُعاتِ ، أو لَيُخْتَمَنَّ على قلوبِهِم » ، أي : على تركِهِمُ الجُمُعاتِ والتخلف عنها .

وأما الشعر ، فمنه قولُ أَبِي الأَسود الدُّؤَلِيِّ ، ويروى ببعض اختلاف لأنس ابن زَينم اللِثِّي ، ولسويد بن أبي كاهل أيضاً :

لَيْتَ شِعْرِي عن خَلِيلِي ما الَّذِي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى ودَّعَهُ ؟
أي : تركه . وقولُ الآخر :



فَسَعَى مَسْعَاتَهُ مِنْ قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يَتْرُكْ ، وَلَا عَجْزاً وَدَعُ
أي : ترك . وقول معن بن أوس :

عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْنٌ وَإِدْعُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا حَمَاتِهِ وَتُسَاجِلُهُ
أي : تارك العصا . ومثله قول الآخر - أنشده أبو عليّ الفارسيّ
في « البصريات » :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتَبَعَنَ ، فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَى تَرْكِ الَّذِي أَنَا وَإِدْعُ
ثُمَّ قَوْلُ خُفَافِ بْنِ نُدْبَةَ الَّذِي أَنشده أَبُو عَلِيٍّ أَيضاً فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ جَنِّي :
إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مَصْدَقِ
أي : متروك ، على تفسير الجوهريّ ، وفعله : ودَّعه ، لا : أودَّعه ، وبه
يظهر خطأ أبي عليّ الفارسيّ في بنائه له على : ودَّع .

**

٧ - جاء في « المزهر » : « لم يأت اسم المفعول من « أفعل »
على « فاعل » إلا حرف واحد ، وهو قول العرب : أَسَمْتُ الماشية في المرعى
فهي سائمة ، ولم يقولوا : مُسامة ، قال تعالى : ﴿ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ من : أَسَامَ
يُسِيمُ . واستظهر السيوطي على تخريجه بقول ابن خالويه : أَحَسَبُ المراد :
أَسَمْتُهَا أَنَا ، فسامت هي ، كما تقول : أدخلته الدارَ ، فدخلَ ، فهو داخل .
وهذه الدعوى : دعوى أَنَّ العرب لم يقولوا « مُسامة » ليست بسليمة ،
وما حاله في تحريرها ابن خالويه ، ليس بالذي يركن إليه !
أما الدعوى فتحريرها أَنَّ « سائمة » لفظ مشتق ، و « مُسامة » كذلك لفظ
مشتق ، وكلاهما يجري عليه من الحكم ما يجري على سائر المشتقات في كلام
العرب على إطلاقه بلا منع ولا قيد ولا شرط ، ولا يُرَكَّنُ في ذلك إلى السماع ؛
لأنَّ تَعَرَّفَ كُلُّ مُشْتَقٍّ تَنْطِقُهُ الْعَرَبُ مِنْ طَرِيقِهِ مُتَعَدِّرٌ ، وممتنع عقلاً وعرفاً ،
ومن المجازفات أن يقال غير هذا .

وأما تخريج ابن خالويه ، فإنه إنما تكلم فيه على « سام » الثلاثيّ اللازم

وما يشتق منه ، لا على « أسام » الرباعي المتعدي ، فجعل الثاني مطاوعاً للأول ، وخرج إلى الاشتقاق منه تاركاً « أسام » جانباً ، لتعلق ذهنه بصورة الدغوى وحسبانه إياها سليمة . . فما زاد على أن فسّر الماء بعد الجهد بالماء . والأمر في المشتقات إنما يرجع في جملته إلى القياس دون السماع ، وما يخص بالسماع إنما هو الفعل . . وفي هذه المادة ، نجد العرب قالوا : سامت الماشية ، إذا رعت حيث شاءت ، وأجرؤا اسم الفاعل منه على قياسهم فقالوا : « سائمة » ، ثم توسعوا فيها فأطلقوها اسماً لما يرعى من الإبل والخيول والنعم ، وسموا الموضع الذي تسومه ، أي : تلزمه ولا تبرح منه : « المسام » ، وهو قياس أيضاً . ثم احتاجوا ، عند إرادتهم إخراجها إلى الرعي ، إلى تعديته ، فقالوا : أسامها إسامةً ، وسموها تسويماً ، ويحيى اسم المفعول منهما في كلامهم « مسامة » و « مسومة » قياساً مطرداً لا يتوقف فيه ، ولا يطلب فيه السماع . وقد جاءت « المسومة » في قوله تعالى ، في «سورة آل عمران/ ١٤» : ﴿ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ ﴾ ، وفسرت تفسيرين : المرسل للرعى ، والمعلمة ذات الغرة والتججيل .

هذا هو كلام العرب ومنطقه .

**

تلك هي جملة ما أصبته في دواوين اللغة وكتب النحو من المشتقات التي زعموها جاءت شواذ على غير القياس ، في بابي اسم الفاعل واسم المفعول . ويلحق بها ما فاتني منها ، فترد إلى القانون الذي أجرته عليها . انطلاقاً من مراعاة أصلين ، اعتمدتهما فيما تدارسته ، وأقمت عليهما عمود البحث والنقاش والتوجيه .

فأما الأصل الأول ، فهو هذا القانون اللغوي العام الذي استقر في فطرة العرب ، وصدروا عنه في كلامهم ، تصريفه وإعراجه ، سجيةً وطبعاً ، وأجرؤه في ذلك قياساً مطرداً لا يتوقف ، بقوة الطبع ورهافة الحس ، وتآبت سلاتهم

الانحراف عنه ، كما رويت ، في صدر البحث ، من شواهد حديث أبي عمر الجرمي والأعرابي الذي أراد امتحان فصاحته قبل أخذه اللغة عنه تحريماً للفصح الصحيح ، والتزاماً للأمانة ، على جاري سنة علماء العربية الثقات الأمناء في صدر عهود الرواية .

وأما الأصل الثاني ، فهو التهدي بالأصول التي لم تدون في دواوين اللغة (وفي هذا كلام يطول) بالفروع التي وردت في كلام الفصحاء من طريق الروايات الصحيحة ، والبناء عليها فيما أوردت وناقشت من مزاعم الشذوذ . وقد تبه إلى هذا الأصل أبو علي الفارسي من أئمة العربية في المئة الرابعة الهجرية ، وحكاه عنه تلميذه ابن جنبي ، إذ قرّر « أن الفرع يدل على أصله ، والوصف يهدي إلى فعله ، فإذا صحّت الصفة فالفعل حاصل في الكف » ، أو كما قال .

ولكن العجيب أنهما لم يطبقاه ، ولم يستفيدا منه في تخريج بعض ما عنّ لهما من هذه الألفاظ ، فتسكعا - كمائلهما ممن ذكرت في ثنايا البحث - في بنيات الطُرق ، وأخذوا فيما أخذ فيه غيرهما يضربان ذات اليمين وذات الشمال ، وتعثّرا كما تعثّروا ، إذ لم يسلكوا الجدد ليأمنوا العثار ، وانتشرت أقوالهم في ذلك على مناجي شتى ، وقد أرادوا المخرج ، فوقعوا وأوقعوا في المخرج ، ولم يلتقوا فيها - وما عرضوا له أشباه مماثلة - على رأي بعينه ، يزيح عنها العلة ، ويرجعها إلى نصاب ، بل ربّما قالوا قولاً في لفظ ثم قالوا بخلافه في نظيره ، فما زادوا مزاعم الشذوذ بذلك إلا تهويشاً وتعقيداً . وقد بسطت ذلك بسطاً ، وما أقول هذا افتتاتاً ، أو عجرقةً وافتخاراً ، فما بي والله الحمد شيء من هذا ، وهذه أقوالهم بين أيدينا قريبة من نظرنا ، وما في العهد بها من قدم فتتسى .

ولعل أتباعي هذين الأصلين . . قد هداني لإتيان الأمر من بابه ، ودخوله مستأذناً غير واغلٍ ولا متجرىء ، وأبلغني ما قصدت إليه : من إزاحة العلل

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مناعم بناء الفتحة على التوهم

هل يُبَيِّن في اللغة العربية شيء من الألفاظ المشتقات على التَّوَهُّم ؟
بناء اللغة على التَّوَهُّم ، يَعْنِي انحرافَ السَّلَاقِ عن قانونها النَّفْسِيِّ الذي
يحكمها ، وتجري عليه صورها الاشتقاقية أطراداً على نَسَقٍ متعَيَّن .

وفي حدود ما أعلمه وأطمئنُ إليه ، أستطيعُ أن أدَّعِي أنَّ اللغة العربية ،
بأساليبها الكثيرة الدقيقة ومناحيها المختلفة في الاشتقاق وتنوع الصُّور الكلامية -
هي أقرب الى النَّظَامِ الطَّبِيعِيِّ والتزامِهِ سَجِيَّةً وسَلِيقَةً - من هذه اللغات الواسعة
الانتشار ، التي نَعْرِفُ بعضها معرفةً تكاد تضارع معرفة أهلها المتميزين بها ،
أو نُؤَلِّمُ بها إماماً غيرَ قاصر نَفَقَهُ معه طبيعتها ، أو يَصِفُ لنا علماء اللغات أحوالها
وخصائصها ، فنستشفُّ منها نظامها العام في التَّأَصُّلِ والاشتقاق .

ولكِنَّ هذا النَّظَامِ الطَّبِيعِيِّ ، الذي تَمَيَّزَ به العربية ، قد يبدو بعض جوانبه
في كتب النَّحْوِ وعليه سمات من الاختلال اليسير ، كما تُلَمَّحُ في هذا الاضطراب
الذي نجده في تأصيل بعض ما أصَّله النُّحاة واللغويون ، رحمهم الله ،
من الضُّوابط ، وفي هذا الاختلاف بينهم في مسائل السَّماع والقياس ، وما يتصل
بها من القول بالشُّذوذ والنُّدرة والبناء على التَّوَهُّم ونحو ذلك من أقوال .

وحدوث مثل هذا الاضطراب والاختلاف في تقرير مسائل اللغة العربية ،
أمر طبيعيٍّ ومعهود في كلِّ لغةٍ أخرى . ومَرَدُّهُ في اللغة العربية إلى جملة عوامل ،
اعتملت فيها في تاريخها المديد ، فألقت ظلالها على أذهان اللغويين والنُّحاة
وعلى بعض ما استنبطوه من ضوابطها وقواعدها العامة .

وحالة اللغات جمعاء ، هي كذلك أيضاً . تخضع لأمثال ما خضعت له
العربية ، من حيث هي كوائن حية ، يعتورها عادةً ما يعتور الأحياء من تَغْيِيرٍ
وتَطَوُّرٍ ، وكون وفساد ، ونموٍّ وضمور ، فينعكس ذلك كله على ضوابطها
المستنبطة منها ، وما يقال فيها أحياناً من الشُّذوذ ونحوه .

وأكثر ما نرى ذلك يعرض لأبنية اللغات الكبيرة ، التي تقادمت عهودها

وكانت لها جذور تاريخية وتكلمت بها شعوب كثيرة في بقاع شتى وأزمان متطاولة .
واللغة العربية ، كما نعلم ، لغة عريقة قديمة ممعنة في القِدَم ، ضاربة
في أعماق التاريخ البعيد . وقد عايشَت حضاراتٍ أخصبت في الحِجاز واليمن
وحَضَرَ مَوْتَ عُمان والبحرين ، بل أخصبت في قلب الجزيرة أيضاً ، كما دَلَّ
على ذلك التنقيب عن الآثار ، وشهره الباحثون في العصر الحديث ، واتصلت
بالأمم التي تجاورها في البرِّ من فُرس وروم ، وبالأمم التي تسكُن وراء بحارها
من الشُّرق والغربِ والجَنُوب . وعايشت كذلك البداوة في العصر الجاهلي ،
الذي اتَّصل به ظهور الإسلام وقُدِّرَتْ مُدَّتُهُ بِمِئتي سنة ، فعرفت بفضل هذه
المعايشات المختلفة ، ألواناً شتى من ألوان الحياة في صعودها وهبوطها ،
وفي حضارتها وبدאותها في مختلف الأحوال المادِّية والمعنوية ، وزَخَرَتْ بذلك
مادتها زخوراً منقطع المثال في تاريخ اللغات ، وحملت من ألفاظ الحضارة
والبداوة معاً ما ننعَم به من مادَّتها الثَّرة وراثتها الوافي .

ونحن نعلم أنها في عصورها الحضارية القديمة كانت لغة متعددة اللهجات
والسَّمات ، ولكِنَّ التَّعدُّدَ الذي لا يطنِّي على الأصل الجامع . وكذلك ظلت
بعد اندثار تلك الحضارات ، واضطرار العرب بسبب ذلك إلى الانتشار
في البوادي ما بين فيافي الحِجاز وتِهامة ، ومهامِه الأحقاف واليَمامة ،
وفي أطراف الجزيرة وحواشيها من أسياف البحر وتُخوم البرِّ . فتوزَّعوا فيها قبائل
وبطوناً وأفخاذاً ، وعاشوا رُحلاً جَوَّابِينَ ، ينتقلون في جزيرتهم من أرض
إلى أرض ، يَسْعَوْنَ في انتجاع المراعي ومساقط الأمطار ، وقلَّما كانوا يلتقون
إلا متنازعين على موارد العيش . . هكذا تباعد بعضهم عن بعض ، فاستبَع
تباعدهم هذا على مرور الزمن تباعدَ لهجاتهم في أشياء غير قليلة ، ولكِنَّ لم يَنْلِ
من الأصل العام الذي ظلَّ محتفظاً بنفسه ومستقراً في النَّحائز والسَّلَاق .

وبهذه القبائل والبطون والأفخاذ العربية المُتَبَدِّية ، وتلك كانت حالة اللغة
من الانتشار وتعدد اللهجات . . اتَّصل رواةُ العربية ، بعد أن نَجَمَ الإسلام

وانبثقت الثروة العلمية التي رافقت دعوته بدءاً بنشر الكتابة والقراءة في الأميين ،
وانتهاءً بالتدوين والتأليف ووضع النحو وصنع المعجم العربي .
أخذوها منهم وهي لغات قبائل ، لا لغة قبيلة واحدة بعينها ، ودونوها جميعاً
ولكن من غير أن يصنفوها بحسب كل قبيلة ، وإن لم يفتهم أن يثيروا في أثناء
ذلك إلى اختلاف اللهجات . هذا إلى أن ما دونوه منها ، على عظمه وغزارته ،
لم يكن كل ما تكلمت به العرب ، وإنما كان قليلاً من كثير درس ودَهَبَ بذهاب
أهله كما أجمع على ذلك المؤرخون .

ثم كانت هذه الأصول ، وهي على هذه الحال ، هي عمدة اللغويين والنحاة
في تأصيل ضوابط العربية التي استنبطوها ابتداءً وابتداءً ، فأحسنوا ، رحمهم
الله ، الإحسان كله . وكان طبيعياً جداً أن يجتهدوا فيما استنبطوه وأصلوه ،
أو في أشياء مما أصلوه ، اجتهاداً متغيراً ، وأن ينشأ بينهم اختلاف في الآراء ،
وتعدّد في المذاهب ، وأن يقرّر هذا غير ما يقرره ذاك ، وأن يحدث القول
بالشذوذ ، أو النُدرة ، أو البناء على التوهم .

على أن هذا كله ، ليس بالقدر الذي يُخلّ بجملته نظام اللغة ، ولا هو بالذي
يستعصي على التصحيح لمن أراه ، لا أعني تصحيح اللغة ، ولكن تصحيح
ما تشعّت من بعض ضوابطها التي بنيت على الاستقراء الناقص عند بعض النحاة ،
وعلى المتابعة في النقل عند آخرين .

ولقد اهتمت الدراسات الحديثة المعمّقة ، التي قامت في هذا العصر
على التحرّر من قيود المتابعة ، إلى أشياء من هذا التصحيح ، أصابت فيها
حظوظاً من التوفيق في إبراز عبقرية العربية وتبديد ما ران عليها من بعض القواعد
الضاغطة ، من مظاهر العسر والجمود ، وكان لها أثر محمود في الدلالة
على حيويتها ، وفي النظرة إلى يسرها وطواعيتها . ومن ذلك ما اهتدى له هذا
« المجمع » الجليل موفقاً منذ أول نشأته ، وما يزال دائباً في طريقه ، وإنه لمرجو
أن تُراعى دراسته الحُسْنِيّين : أصالة العربية ، وملاحظة مطالب الحياة في ضوء

هذه الأصالة وقانونها النفسي .

وكنت قد عرضتُ ، في بحث سابق ، لقيود اشتقاق اسم الآلة ، وحصر النُحاة لها في أوزان ثلاثة ، وتحجيرهم بذلك الواسع من تصريف العربية في هذا الباب الخطير الذي إليه المفزع في هذا العصر الآلي الذي يتقاضانا في كل يوم مِئِينَ من ألفاظ الأجهزة والأدوات والآلات في غير تلبُّث ولا وِئَاء ، فدللت به على طواعية هذه اللغة وقدرتها على الاستجابة إلى ما يراد منها .

كما عرضت من بعده لمزاعم الشُّذوذ في المشتقات ، فرددت كل لفظ من المشتقات الموصوفة بالشُّذوذ في بابي اسم الفاعل واسم المفعول خاصةً إلى قانون اللغة النفسي الذي تجري عليه هذه العربية سليقةً ونَجْراً .
وأعرضُ اليوم لمزاعم البناء على التَّوْهْم ، وأنا أرجو أن أبلغ من اجتهادي في تبديد التَّوْهْم وإبطاله ما أطمح إليه من التوفيق إن شاء الله .

*
**

أصبت في أقوال النُحاة واللغويين ، في كِبار كتب النُحو ودواوين اللغة ، أنواعاً من مزاعم التَّوْهْم نَسَبُوهَا إلى العربية ، أنا ذاكرها بحسب ما انتهى إليها علمي ، ومفندةً واحدةً فواحدة . وهي :

- ١ - تَوْهْمُ حَذْفِ الحرفِ الزَّائِدِ .
 - ٢ - تَوْهْمُ حَذْفِ الحرفِ الأَصْلِيِّ .
 - ٣ - تَوْهْمُ التَّغْيِيرِ .
 - ٤ - تَوْهْمُ زِيَادَةِ الحرفِ الأَصْلِيِّ .
 - ٥ - تَوْهْمُ أَصَالَةِ الحرفِ المُتَحَرِّلِ .
 - ٦ - تَوْهْمُ أَصَالَةِ الحرفِ الزَّائِدِ .
 - ٧ - العطفُ على التَّوْهْمِ .
- وهذا رأيي في هذه « التَّوْهْمَاتِ » .

١ - تَوَهُّمُ حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ :

ويسميه بعض أهل اللغة « شاذاً » ، وهو كل ما ورد في كلام فُصحاء العرب من المشتقات على « فَعِيلٍ » أو « مفعول » ، ولم يسمَعُوا فعله الثلاثي ، وإنما سَمِعُوا منه الفعل الرباعي الذي يبنى اسم المفعول منه على « مُفْعَل » ليس غير ، فيخرَجونه على أنه مبني على تَوَهُّم حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ مِنْ فَعْلِهِ ، أو على أنه جاء خلاف القياس .

ومن أمثلته : (ذَهَيْب) بمعنى (مُذْهَب) في قول حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ من مُخَضَّرَمِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ .
موشحة الأقراب : أما سَرَاتُهَا فَمُلْسٌ ، وأما جِلْدُهَا ف (ذَهَيْبٌ)^(١)
قال أبو منصور : « أراه على تَوَهُّم حَذْفِ الزِّيَادَةِ ، أراد الشاعر المُذْهَبَ ، فَتَوَهُّمَ (ذَهَبَهُ) ، وبناه عليه » .

والذي حمل أبا منصور على هذا القول أنه سَمِعَ الفعل الرباعي : أذْهَبَهُ ، إذا طلاه بِالذَّهَبِ ، ولم يَسْمَعْ ذَهَبَهُ ، فأرسل حكمه على (ذَهَيْب) بأنه على تَوَهُّم حَذْفِ الزِّيَادَةِ . وليس بصواب كما سأوضحه .

ومنها : (منبوت) في رَجَزِ غامض مجهول قائله ، وربما حكى (منبوت) بالثناء المثلثة في موضع التَّوْنِ ، وهو :
وَبَلَدٍ يُغْضِي عَلَى النُّعُوتِ يُغْضِي كإغضاء الرُّوِيِ الْمَنْبُوتِ
قال ابن سيده الأندلسي : « أراد (الْمُنْبُت) ، فَتَوَهُّمَ (نَبْتُهُ) ، كما قال الآخر (الْمُسَرَّ) وأراد (المسرور) ، فتوهم (أسرّه) بمعنى (سرّه) » . قال :
« وقد ورد هذا اللفظ في مثل قديم ، وهو : « كَلَّ مُجْرٍ فِي الْخَلَاءِ مُسَرٌّ » ، أي : مسرور . هكذا حكاه أْفَارِ بْنِ لَقِيْطٍ »^(٢) .

ومنها : (مبروز) في قول لبيد بن ربيعة العامري :
أَوْ مُذْهَبُ جَدِّدٌ ، عَلَى أَلْوَاجِهِ النَّاطِقُ (الْمَبْرُوزُ) وَالْمَخْتَوْمُ
وقد أنكر أبو حاتم (المبروز) ، وقال : « لعله (المزبور) ، وهو

المكتوب». ذلك لأنه سمع (أبرزه)، ولم يسمع (بَرَزَه)، وقال غيره: «كتاب مبروز، أي: منشور، على غير قياس» يعني أن الشاعر تَوَهَّمَ حذف الزيادة. وغير هذه الأمثلة، كثير في الكلام الوارد عن فصحاء العرب، مما لا يجوز أن ينسب كله إلى تَوَهَّم حذف الزيادة، ويوقف عنده، ولا تبحث الأسباب. وقد أوردت طائفة من ذلك في بحثي: «تحرير المشتقات من مزاعم الشُّذُوب»، فلا أحاول إعادتها هنا، وحسبي منها التمثيل ببعضها لما زُعم أنه مبني على تَوَهَّم الحرف الزائد من أفعال الألفاظ المشتقات.

والحق أن هذه المشتقات، التي جاءت على «فَعِيل» أو «مفعول»، وظن أبو منصور وابن سيده وأبو حاتم وآخرون غيرهم أنها بنيت على تَوَهَّم حذف الحرف الزائد، إنما هي مشتقات من أفعال ثلاثية، سَمِعَهَا غيرهم ولم يسمعوها هم، وثبتت عن قبيل من العرب تعترت العربية بفصاحتهم، وتناقل الناس أشعار شعرائهم، ويحتج أهل اللغة بكلامهم. وهؤلاء هم (بنو عامر)، وهم قوم حميد بن ثور، ولبيد بن ربيعة، صاحبي البيتين اللذين أسلفتهما، فلا جرم أنهما - ومثلهما غيرهما لم أذكرهم - إنما تكلموا بلغة قومهم، ولم يتوهَّموا في شيء مما بنوه عليها من كلام.

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن أبا حاتم لما أنكر (المبروز) في قول لبيد: أو مُذَهَبٌ جَدَّدٌ، على الواجِه الناطق (المبروز) والمختوم استظهِروا عليه بأن لبيداً قال في كلمة أخرى له:

كما لاح عنوان (مبروزة) يُلُوحُ مع الكَفِّ عُنْوَانُهَا

وقالوا: «فهذا يدل على أنه لغته، والرؤاة كلهم على هذا، فلا معنى لإنكاره». ومعنى «أنه لغته»: أنه لغة قومه (بني عامر)، ومقتضاه أن ما ورد عن فصحاء العرب، وصحت روايته من مثل هذه المشتقات، يجب أن يُردَّ إلى لغة (بني عامر)، وبنو عامر يقولون: ذَهَبَ فهو ذَهيب، ونبته الله فهو منبوت، وبرزه فهو مبروز. الخ، وغيرهم يقولون: أذهب وذَهَبَ فهو مُذَهَب

وَمُدَّهَبٌ ، وَأَنْبَتَهُ فَهُوَ مُنْبَتٌ ، وَأَبْرَزُهُ فَهُوَ مُبْرَزٌ . الخ . على أنه ريمًا وافق (بنو عامر) غيرهم أيضاً فقالوا : أذهبه فهو مُدَّهَبٌ ، كما قالوا : دَهَبَةٌ فهو ذَهيبٌ ، كما جاء في قول لبيد المتقدم :

أو (مُدَّهَبٌ) جَدَّدٌ ، على أَلْوَجِهٍ النَّاطِقُ (المبروز) والمختوم
فقد جمع لبيد في هذا البيت بين اللغتين .

وبهذا تسقط دعوى بناء أمثال هذه المشتقات على التَّوْهَمِ : توهُمٌ حذف الحرف الزائد ، إذ لا توهُمٌ في ذلك ، لأنها مبنية على أصول ثلاثية ، هي فروع منها ، ولا يمكن أن تكون فروعاً من غير أصول . وقد لاحظ أبو علي الفارسي وصاحبه ابن جني ذلك ، فاتخذوا الاستهداء بالوصف على فعله أصلاً معتمداً ، وقالوا : « إذا صَحَّتِ الصِّفَةُ فالفعل حاصل في الكفِّ » . وهو قول سديد ، فيه فتح طريق لاحبة ، يزداد بها بيان اللغة سَعَةً على سَعَتِهِ ، وتطرَّد مقاييسها ، وينتهي عنها كثير مما يضاف إليها من الشذوذ والبناء على التَّوْهَمِ .

٢ - تَوَهُمٌ حذف الحرف الأصلي :

وذلك في مثل قول العرب : أَرَضُونَ في جمع أرضٍ ، ودُهَيْدُهُونَ في جمع دَهْدَاهِ - وهي القطعة من الإبل - وفَتَكُرُونَ في جمع فَتَكَرٌ ، وأَبْيَكُرُونَ في جمع أَبْيَكُرٌ تصغير أبكر ، والبَرْحُونَ في جمع البَرْحِ ، والأَفُورُونَ في جمع أَفُورٍ . وفَتَكَرٌ ، والبَرْحُ ، والأَفُورُ ، قالوا : إنها أسماء البدواهي .

وقد ذكر هذه الأليفاظ ، على هذا النحو ، أحمد بن عبد النور المالقي الأندلسي المتوفى سنة ٧٠٢هـ في « رصف المباني في شرح حروف المعاني »^(٣) ، وقال : « إنها جمعت بالواو والنون ، دلالة على أنها قد حذف منها شيء (تَوَهُمًا) ، وهو التاء التي تدل على التانيث ، فأرض مؤنثة ، فحقها أن تكون بتاء التانيث ، فلما استعملت بغير التاء ، بقيت التاء (متوهمة) فيها في التقدير ، فجعلت الواو تدل عليها ، وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة^(٤) ؛ لأن بين تاء التانيث ولام الكلمة مناسبة من جهات . . » . ثم قال : « وأما أَبْيَكُرُونَ ، فجمع أَبْيَكُرٍ ، تصغير أبكر . وكان حقه أن يقول : أبكرة ،

كَأَنْدِيَّة ، وَأَجْرِيَّة ، جَمْعُ جَرَوْ ، فَيُؤَنَّثُ عَلَى مَعْنَى الْقِطْعَةِ . فَلَمَّا تَوَهَّم ذَلِكَ ، جَمَعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ . وَأَمَّا فَتَكْرُورٌ ، وَالْبِرْحُونُ ، وَالْأَقْوَرُونَ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (؟) جَمَعَ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الذَّاهِيَةِ ، وَالذَّاهِيَةُ مُؤَنَّثَةٌ ، وَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهَا . فَلَمَّا (تَوَهَّمُوا) ذَلِكَ ، جَعَلُوا الْجَمْعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ ، وَجَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى مَعْنَى التَّكْثِيرِ فِي الْأَمْرِ الذَّاهِيِ ، وَاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ .

وَقَدْ فَهَمْتُ مَا حَكَاهُ الْمَالِقِيُّ ، وَتَفَلَسَفَ فِيهِ ، وَمَا هُوَ بِشَيْءٍ ! إِنْ لَمْ أَقْلُ فِيهِ غَيْرَ هَذَا ! .

وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ سَمِعْتُ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ ، وَلِحِظِ النَّحَاةِ الْخَالِفُونَ ، الَّذِينَ بِالْغَوَا فِي التَّلْعِيلِ ، الْوَاوِ وَالنُّونِ فِي أَوَاخِرِهَا ، وَشَاؤُوا إِخْضَاعَهَا لِمَا أَصْلُوهُ مِنْ قِصْرِ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ عَلَى الْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ ، فَطَفِقُوا يَلْفَقُونَ لَهَا أَمْثَالَ هَذِهِ الْعِلَلِ الْبَارِدَةِ الَّتِي لَمْ تَمْرَبْ بِخَوَاطِرِ الْعَرَبِ ، وَلَا جَالَتْ مِنْهُمْ فِي وَهْمٍ أَوْ خِيَالٍ .

وَالْمَالِقِيُّ ، قَدْ نَاقَضَ نَفْسَهُ ، وَجَمَعَ بَيْنَ الضَّبِّ وَالنُّونِ ، حِينَ نَسَبَ إِلَى الْعَرَبِ التَّوَهَّمَ وَالذَّرَايَةَ فِي وَقْتٍ مَعًا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « إِنْ الْعَرَبُ قَدْ حَذَفَتْ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ حُرُوفًا مَعِيْنَةً (تَوَهَّمًا) ، ثُمَّ جَمَعَتْهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ (لَتَدَلَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ) . وَهَذَا كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ ، يَجْمَعُ بَيْنَ التَّوَهَّمَ وَالْقِصْدِ ، وَهُمَا نَقِيضَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ .

وَأَقْرَبُ شَيْءٍ إِلَى الْعَقْلِ ، وَأَقْوَمُهُ فِي الْمَنْطِقِ ، أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا : إِنْ الْعَرَبُ إِنَّمَا جَمَعَتْ الْأَرْضَ جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا إِنْزَالًا لَهَا مِنْزِلَةَ الْعَاقِلِ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَتِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ .

وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي كُلِّ مَا جَاءَ عَلَى هَذِهِ الْوَتِيرَةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ ، كَالذَّهْيِدِيِّينَ وَالْأَبْيَكِيِّينَ - وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ مَجْمُوعَةٌ جَمَعَ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا أَيْضًا فِي رَجَزٍ فِي « الْأَصْمَعِيَّاتِ » :

قد رَوَيْتَ إِلَّا دُهَيْدِهَيْنَا أَبْيَكِرَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَا
وَالْفُتُكِرِينَ ، وَالْبَرْجِينَ ، وَالْأَفُورِينَ ، وقد قالوا في هذه الثلاثة : جمعت
بالواو والنون ، ولم يستعملوا فيها الأفراد فيقولوا : فُتُكِر ، وَبَرْح ، وَأَفُور ،
من حيث كانوا يصفون الدواهي بالكثرة والعموم والاشتمال والغلبة ، ولم يقضوا
بما قضى به المالقيّ عليها من جمعها بالواو والنون على التَوْهْم والتعويض .

وفي العربية غير ما ذكره المالقيّ ألفاظٌ أُخْر ، من هذا القبيل ، جمعت بالواو
والنون ، ولم يتوفر فيها شرط قاعدة جمع المذكر السالم .

منها : عَلَيُّونَ ، جمع ، في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ
لَنَبِيِّ عَلَيِّينَ ﴾ .

ووابِلُونَ في قول الشاعر :

فَأَصْبَحَتِ الْمَذَاهِبُ قَدْ أذَاعَتْ بِهَا الْإِعْصَارُ ، بَعْدَ الْوَابِلِينَ

أراد المطر بعد المطر .

ومَرْقُونَ ، وقد قال بعض رواة العربية : سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُ : « أَطْعَمْنَا
مَرْقَهُ مَرْقِينَ » ، تريد اللُّحْمَانَ إِذَا طَبَخْتَ بِمَاءٍ وَاحِدٍ ، وَأَنْشُد :

قد رَوَيْتَ إِلَّا دُهَيْدِهَيْنَا أَبْيَكِرَاتٍ وَأَبْيَكِرِينَا

وما أدرانا أن هذا الجمع بالواو والنون كان هو الأصل في العربية القديمة
المعركة في القِدَم ، ثم جرى التطور فيها في صيغته ، فتعددت صورته على النحو
المعروف ، وبقيت هذه الألفاظ شواهد على ذلك الأصل القديم الذي لم يميز
بين تذكير وتأنيث ، ولا بين عاقل وغير عاقل !

٣ = تَوْهْمُ التَّغْيِيرِ :

ذكر أحمد بن عبدالنور المالقيّ في « رصف المباني » من هذا النوع ثلاثة
ألفاظ ، قال : إنها « غُيِّرَتْ (تَوْهْمًا) ، وَجُمِعَتْ مَذَكَّرَ سَالِمًا لِلدَّلَالَةِ
عَلَى هَذَا التَّغْيِيرِ » .

وهي : إَوْزُونَ ، وَإِحْرُونَ ، وَحَرْوُنَ .

أما (إَوْزُونَ) ، فقد وردت في قول النابغة الذبياني يصف امرأة بدوية
قد تحضرت ، وهو في « لسان العرب » (و/ز/ز) :
تَلَقَى الْإَوْزِينَ فِي أَكْنافِ دَارِئِهَا فَوَضَى ، وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّيْنَ مَشْوَرٌ^(١)
قال في تفسيره : إن هذه المرأة تحضرت ، فالإَوْزُ في دارتها تأكل التين ،
وإنما جعل ذلك دلالة على التحضر ، لأن التين إنما يكون في الأرياف ، وهناك
تأكله الإَوْزُ.

وأما (إِحْرُونَ) ، فقد وردت في قول زيد بن عتاهية التميمي :
لَا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ (الْأَحْرِينَ) وَالْخَمْسُ قَدْ أَجْشَمَكَ (الْأَمْرِينَ)
جَمَزًا إِلَى الْكُوفَةِ مِنْ قِنْسَرِينَ
وأما (حُرُونَ) ، فقد وردت في رجز غير منسوب ، وهو^(٢) :
لَكُنْ حَيًّا نَزَلُوا بِذِي بَيْنٍ فَمَا حَوَتْ «تُقَدَّة» ذَاتَ (حَرِينَ)
أَوْ «ذَاتَ الْحَرِينَ» .

قال المالقي في (رصف المباني) : « هذه الألفاظ غُيِّرَتْ (تَوَهُمًا) ،
فدلت الواو على ذلك . . وكان الأصل : إَوْزَرَةٌ ، وإِحْرَرَةٌ ، وحررة في معنى
أجرّة ، فجرت مجراها . فلما نُقِلَتْ حركة الزاي الأولى ، والراء الأولى إلى الواو
والحاء ، لاجتماع المثليين ، سُكِنَتْ ، فاندغمتا فيما بعدهما ، فجعل الجمع بالواو
والنون عوضاً عن التّغيير المذكور ، ولا يقاس على شيء منها غيرها ، وإنما علل
من ذلك ما علل بعد السماع ، لأنه ليس باباً يُبْنَى عليه . »

وأقول : إن تعليل المالقي جمع هذه الألفاظ بالواو والنون بأنه عوض
عن تغييرها المتوهم ، فاسد ؛ لأنه غير معقول ، ومتناقض أيضاً ؛ لأنه يجمع
بين التوهم والدراية .

وقد عللها غيره بما عللها به ، ولم يذكروا هذا (التوهم) ، فقالوا في تعليل
جمع (الإَوْزَةِ) : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع إَوْزَةٍ : (إَوْزُونَ) بالواو
والنون ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو : ظَبَّةٌ وَظُبُونٌ وَبُئَةٌ وَبُئُونَ ،

وليست إَوْزَةً مما حذف شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في : إَوْزَةٌ ، إَوْزَزَةٌ ، إَفْعَلَةٌ ؛ ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأسكنوا الأول منهما ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، وأدغموه في الذي بعده . فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتوهين ، عوضوها منه بالواو والنون ، فقالوا : إَوْزُونُ .

وفي (إِحْرَيْنَ) و(حَرَيْنَ) ، قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : حَرَّةٌ وحرُونُ ، جمعوا بالواو ، يشبهونه بقولهم : أرض وأَرْضُونُ ، لأنها مؤنثة مثلها » ، قال : « وزعم يونس أيضاً أنهم يقولون : حَرَّةٌ وإِحْرُونُ ، يعني الجرار ، كأنه جمع إِحْرَةٌ ، ولكن لا يُتكلَّمُ بها .

وقال بعض النحاة : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع حَرَّةٌ وإِحْرَةٌ : حَرُونُ وإِحْرُونُ ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو ظُبَّةٌ وظُبُونٌ وثُبَّةٌ وثُبُونٌ . وليست حَرَّةٌ ولا إِحْرَةٌ مما حذف منه شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة (أرض) في أنه مؤنث بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في إِحْرَةٌ : إِحْرَرَةٌ ، وهي إَفْعَلَةٌ . إلى آخر ما تقدم مثله في إَوْزَةٌ . قال : ولما فعلوا ذلك في إِحْرَةٌ ، أجروا عليها حَرَّةٌ فقالوا : حَرُونُ ، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف ، لأنها أخت إِحْرَةٌ من لفظها ومعناها . قال : وإن شئت ، قلت : إنهم قد أدغموا عين حَرَّةٌ في لامها ، وذلك ضرب من الإعلال لحقها .

وقال ثعلب : « إنما هو « الأَحْرَيْنِ » ، جاء به على « أَحْرٍ » وكأنه أراد هذا الموضع الأَحْرَ ، أي الذي هو أَحْرٌ من غيره ، فصيره كالأكرمين والأرحمين . » قلت : عني ثعلب أنه أنزل منزلة العقلاء ، فجمع جمع مذكر سالماً . فالقول بـ (توهم التغيير) في هذه الألفاظ ، وتعويضه عند الجمع بالواو والنون ، بحسب زعم المالقي ، لم يرد في كلام الأوائل . وما قاله ثعلب هو المقبول السائغ . على أن هذه الجموع ربما كانت من بقايا صيغة الجمع في العربية القديمة قبل تطورها ، وحدثت تعدد صورته كما قلت من قبل .

٤ - تَوْهْمُ زِيَادَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ :

القول بتوهم زيادة الحرف الأصلي ، قول حديث . . توهمه صديقنا العلامة عبدالقادر المغربي ، عليه رحمة الله ، فطَفِقَ يَلْهَجُ بِهِ ، وَيذِيعُهُ فِي بَحْوِثِهِ ، مُحَاوِلًا أَنْ يَتَّخِذَهُ قَاعِدَةً جَدِيدَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ يُعْمَلُ بِهَا وَيُقَاسُ عَلَيْهَا . وَقَدْ تَكَلَّفَ لَهَا طَلَبَ الشَّوَاهِدِ ، فَلَمْ يَظْفَرْ - بَعْدَ جُهْدٍ وَمَعَانَاةٍ بَحْثٍ - بِغَيْرِ سَبْعَةِ أَلْفَاظٍ ، رَأَاهَا تُسَعِّفُهُ فِي تَقْرِيرٍ مَا يُرِيدُ تَقْرِيرَهُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْجَدِيدَةِ ، وَتَعَسَّفَ فِي تَخْرِيجِهَا وَتَكَلَّفَ مَا شَاءَ ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا غَنَاءٌ .

هذه الألفاظ السبعة ، هي :

- ١ - أَشْيَاءٌ .
- ٢ - بُرَاءٌ ، جَمْعُ بَرِيءٍ .
- ٣ - أَمْلَاقُ جَمْعُ مَلَكٍ .
- ٤ - مَنَائِرُ ، جَمْعُ مَنَارَةٍ .
- ٥ - طَحَانٌ ، مُسَمًّى بِهِ .
- ٦ - فَيِّنَانٌ .
- ٧ - تَعَلَّمْتُ لُغَاتًا .

وقد ذهب إلى أن في كل لفظ من هذه الألفاظ حرفاً أصلياً (تَوْهْمَتُهُ) العرب زائداً ، وقال : إنه يؤسس قاعدته هذه : « قَاعِدَةُ تَوْهْمِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ زَائِدًا » على تعليل الكسائي « منع صرف (أشياء) أن العرب (اشتبه) عليهم أمرهمز هذه الكلمة ، لوقوعها بعد الألف ، فظنوها زائدة كهزمة : حمراء ، مع أنها أصلية كهزمة : أفياء ، ومنعوها من الصِّرفِ ، بناء على هذا (الاشتباه) ، بل هذا (التَّوْهْمُ) » .

هكذا عزا هذا التعليل بألفاظه إلى الكسائي .

والكسائي ، فيما علَّلَ به منع صرف (أشياء) ، لم ينسب إلى العرب (الاشتباه) ، ولا (التَّوْهْمُ) في أمرهمز هذه الكلمة ، وإنما ذكر (التشبيه) ، والتشبيه هو غير الاشتباه والتَّوْهْمُ بَدَاهَةٌ .
وعبارته ، في « لسان العرب » . وقد وردت فيه في صورتين ، خَلَّتَا مِنْ « الْاِشْتِبَاهِ » و « التَّوْهْمِ » .

أما الصُّورَةُ الأولى ، فقد نقلها عنه أبو إسحاق الرِّجَّاج ، قال - وهو يسرد أقوال أهل اللغة في تعليل منع (أشياء) من الصَّرْف - :
« وقال الكِسَائِيُّ : « (أَشْبَهَ) آخِرُهَا آخِرَ حَمْرَاءَ ، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ لَهَا ، فَلَمْ تُصَرَّفْ » .

وأما الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ في « لسان العرب » ، فهي :
« وقال الكِسَائِيُّ : « (أشياء) ، أفعال ، مثل : فَرَّخَ وَأَخ ، وَإِنَّمَا تَرَكَوْا صَرَفَهَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا (شَبِهَتْ) بِفَعْلَاءَ » .
فَأَيْنَ (الاِشْتِبَاهُ) و (التَّوَهُّم) في كلام الكِسَائِيِّ ؟
على أن الرِّجَّاج قد قرر أَنَّ البَصْرِيِّينَ وَأَكْثَرَ الكُوفِيِّينَ ، أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ قَوْلَ الكِسَائِيِّ خَطَأٌ فِي هَذَا ، وَأَلْزَمُوهُ أَنْ لَا يَصْرَفُ (أَبْنَاءُ) و (أَسْمَاءُ) .
وقال مؤسس النحو الحقيقي (الخليل بن أحمد الفراهيدي) ، رَحِمَهُ اللهُ :
« إِن (أَشْيَاءَ) اسْمٌ لِلْجَمْعِ ، كَانَ أَصْلُهُ فَعْلَاءَ ، شَيْئَاءَ ، فَاسْتُقْبِلَ الْهَمْزَتَانِ ، فَقَلَبُوا الْهَمْزَةَ الْأُولَى إِلَى أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، فَجُعِلَتْ لَفْعَاءَ ، كَمَا قَلَبُوا أَنْوَقًا ، فَقَالُوا : أَيُنُقًا ؛ وَكَمَا قَلَبُوا قَوْوَسًا فَقَالُوا : قِسِيًّا » .

قالوا : « وتصديق قول الخليل ، جمعهم أشياء : أشاؤى وأشايا » .
قالوا : « وقول الخليل ، هو مذهب سيبويه والمازني وجميع البصريين ، إلا الزبائدي منهم »^(٣) .

فما أسَّسَهُ عَلَيْهِ العَلَامَةُ المَغْرِبِيُّ مِنْ هَذِهِ القَاعِدَةِ ، إِنَّمَا أُسَّسَهُ عَلَى شَفَا جُرْفِ هَارٍ ، وَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ الدَّلِيلُ الَّذِي اسْتَعَانَ بِهِ ، لِأَنَّهُ تَصْرَفَ فِي عِبَارَةِ الكِسَائِيِّ فَصِيرَ (التَّشْبِيهِ) : (اشْتِبَاهًا) ، حَسْبُ ، بَلْ لِأَنَّ الكِسَائِيَّ لَمْ يُصَبِّ ، فِي تَعْلِيلِهِ مَنَعَ صَرَفَ (أَشْيَاءَ) ، شَاكِلَةَ الصَّوَابِ أَيْضًا .
وَأَمَّا شَاهِدُهُ الثَّانِي ، وَهُوَ (بُرَاءُ) - عَلَى وَزْنِ غُرَابٍ - فِي جَمْعِ بَرِيءٍ ، الَّذِي مَنَعَ صَرَفَهُ ، فَقَدْ قَالَ فِيهِ : « إِن قَوْمًا مَنَعُوهُ مِنَ الصَّرْفِ ، مَعَ أَنَّ هَمْزَتَهُ أَصْلِيَّةٌ لَا زَائِدَةٌ » . ثُمَّ سَأَلَ مَا عِلْلَ النُّحَاةِ بِهِ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَلَمْ يَرْتَضِهِ ،

وَزَعَمَهُ تَعَسُفًا وَفَرَطَ تَكَلْفًا ، وقال : « والأوَّلَى أَنْ نَخْرِجَهُ تَخْرِيجَ الْكِسَائِيِّ لِمَنْعِ الصَّرْفِ فِي (أَشْيَاءَ) ، اسْتِنَادًا إِلَى (قَاعِدَةِ تَوْهْمِ الزِّيَادَةِ) ! » .

قال ، وأضاف (التَّوْهْمُ) إلى نفسه وإلى من ظَنَّهُ معه : « فَإِنَّا (تَوَهَّمْنَا) زِيَادَةَ هَمْزَةِ (بُرَاءِ) ، مع أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ ، وَمُسْتَدْنَا فِي هَذَا (التَّوْهْمِ) رَأْيُ الْكِسَائِيِّ فِي تَخْرِيجِ مَنْعِ صَرْفِ (أَشْيَاءَ) ، وَأَنَّهَا مُنِيعَتٌ (لِمَشَابَهَتِهَا) لِحَمْرَاءَ ! » . وَهَذَا ، أَعْنِي قَوْلَهُ (لِمَشَابَهَتِهَا) ، هُوَ لَفْظُ الْكِسَائِيِّ جَاءَ بِهِ هُنَا مُطَابِقًا لِأَصْلِهِ ، وَهُوَ يَبْطُلُ (الاشْتِبَاهُ) أَوْ (التَّوْهْمُ) الَّذِي نَسَبَهُ قَبْلُ إِلَى الْكِسَائِيِّ مَرَّةً ، وَإِلَى نَفْسِهِ مَرَّةً .

على أن (بُرَاءَ) ، بوزن (غُرَابِ) ، لا يعدو أن يكون تسهيلَ (بُرَاءَاءِ) ، رُوعِي أَصْلَهُ فَأَبْقِي مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ . قال ابن جنِّي : « يَجْمَعُ بَرِيءٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنَ الْجُمُوعِ . . . وَرَابِعُهَا : بَرِيءٌ وَبُرَاءٌ ، مِثْلُ مَا جَاءَ مِنَ الْجُمُوعِ عَلَى فُعَالٍ ، نَحْوُ : تَوَّامٌ وَرُبَابٌ ، فِي جَمْعِ : تَوَّامٌ وَرُبِّيٌّ » . فَهَذَا هُوَ ، وَاللُّغَةُ نَقْلٌ وَسَمَاعٌ ، وَليست رَغْبَاتٌ وَأَهْوَاءٌ .

وأما شاهدُهُ الثَّالِثُ (أَمْلَاكُ جَمْعُ مَلَكٍ) ، فَقَدْ قَالَ : إِنَّهُ « لَيْسَ فِي هَذَا الشَّاهِدِ مَنْعٌ صَرْفٍ ، وَإِنَّمَا فِيهِ جَمْعُ (مَلَكٍ) عَلَى (أَمْلَاكٍ) . وَوَجْهُ الْغَرَابَةِ وَالشُّذُوزِ فِي هَذَا أَنْ (مَلَكٍ) (؟) أَحَدُ مَلَائِكَةِ السَّمَاءِ ، مُسْتَقٌّ مِنَ الْأَلْوَكَةِ ، وَهِيَ الرَّسَالَةُ . . » .

وتكلم على أصل هذه الكلمة ، وتصرف العرب فيها ، ثم قال : « وسواءً أقلنا : إنَّ أصلَ مَلَكٍ : مَأَلَكٌ ، أَوْ مَلَأَكٌ ، أَوْ مَلَأَكٌ ، فَإِنَّ هَمْزَتَهُ أَصْلِيَّةً لَا زَائِدَةً . وَإِذْ كَانَتْ الْجُمُوعُ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ، فَيَكُونُ جَمْعُ مَلَكٍ ، إِنَّمَا هُوَ : مَلَائِكٌ ، وَمَلَائِكَةٌ بِالْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ . لَكِنَّا سَمِعْنَا هُمْ يَجْمَعُونَهَا أَيْضًا عَلَى أَمْلَاكٍ ، كَأَفْرَاسٍ جَمْعًا لِفَرَسٍ . وَقَدْ أَشْبَهَتْ أَمْلَاكُ الَّتِي هِيَ جَمْعُ مَلَكِ السَّمَاءِ ، أَمْلَاكُ الَّتِي هِيَ جَمْعُ لِمَلِكِ الْمَكْسُورِ اللَّامِ : أَحَدُ مَلُوكِ الْأَرْضِ ، فَهَمَا : أَمْلَاكُ وَأَمْلَاكُ ، جَمْعَانِ مُتَّفِقَانِ لِفُظَانٍ ، مُخْتَلِفَانِ مَعْنَى وَتَخْرِيجًا » .

وانتهى من هذا إلى أن اللغويين يعدُّون ذلك شاذًّا ، ويراه (هو) مُخَرَّجًا

على (قاعدة تَوْهَم الزيادة) ! « أي زيادة الهمزة في : مَأْلِك ومَلَأك ، مع أنها أصلية .. غير أن العرب - على حد قوله - (تَوَهَّمُوا) الهمزة في مَأْلِك ومَلَأك زائدة ، وأن وزن ملك المخفف منها هو فَعَلَ ، بالتحريك ، وفَعَلَ يجمع على أفعال ، فقالوا ، بناءً على هذا (التَوْهَم) : أملاك ، كما قالوا : ملائكة ، على الأصل » .

هذا ما قرَّره ، ولم أجد أحداً غيره قاله .

والذي في دواوين اللغة ، هو : أن أملاكاً جمع مَلِك ، بكسر اللام ، أحد ملوك الأرض ، ليس غيرُ . أما المَلَك ، بفتح اللام ، فجمعه فيها ملائك وملائكة ، ولا ثالث لهما .

ففي « لسان العرب » وغيره ، واللفظ له في (م / ل / ك) :

« والمَلَكُ ، والمَلِكُ ، والمَلِيكُ ، والمَالِكُ : ذو الملك . ومَلَك ، ومَلِك ، ومَلِكٌ ، مثال : فَخَذ ، وَفَخَذ ، كأنَّ المَلَكُ مخفف من مَلِك ، والمَلِكُ مقصور من مَالِك أو من مَلِيك ، وجمع المَلَكُ ملوك ، وجمع المَلِكُ أملاك ، وجمع المَلِيكُ مُلَكَاء ، وجمع المَالِكِ مُلُكٌ ومُلَأك . والأُمْلُوكُ اسم للجمع . ورجل مَلِك ، وثلاثة أملاك إلى العشرة ، والكثير ملوك » .

وفي (أ / ل / ك) :

« والمَلَكُ ، مشتقٌ منه [أي من : أَلَك] .. والجمع ملائكة ، دخلت فيها الهاء ، لا لِعُجْمَةٍ ولا لِنَسَبٍ ، ولكنْ على حَدِّ دُخُولِهَا فِي الْقَشَاعِمَةِ وَالصِّيَاقِلَةِ ، وقد قالوا : الملائك . ولم يَزِدْ .

وفي (ل / أ / ك) .

« والمَلَأك : المَلَكُ ، لِأَنَّهُ يُبَلِّغُ الرِّسَالَةَ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فَحُدِفَتِ الهمزة ، وألقيت حركتها على السَّاكنِ قَبْلِهَا ، وَالْجَمْعُ مَلَائِكَةٌ ، جَمْعُهُ مُتَمَمًا ، وَزَادُوا الْهَاءَ لِلتَّنْيِثِ .. » .

وبهذا سقط شاهده الثالث أيضاً .

وأما شاهدُه الرَّابِع ، وهو (منائر) بالهمزة في جمع منارة ، فقد قال فيه : « إن ألف منارة أصلية ، لا زائدة . . لَكِنَّهُمْ (تَوَهُمُوهَا) زائدة . وقد ظهر أثر هذا (التَّوَهُم) في الجمع ، فقالوا : منائر ، بالهمزة ، والقياس : منائر ، بالياء ، إذ القاعدة في ذلك أن الواو والياء ، إذا وقعتا في فعائل جمعاً بعد ألف تُهْمَزَان إذا كانتا زائدتين ، كياءٍ « فَضِيلَةَ » الزائدة ، يقال فيها : فضائل : وتَبْقِيَان على حالتيهما إذا كانتا أصليتين ، كواو منارة ومغارة ، فيقال في جمعهما : مناوور ومغاوور ، لكنهم في مناوور قالوا : منائر ، بالهمزة ، ولا يمنع أن يقال فيه : مناوور ، بالواو أيضاً كما هو القياس » .

وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه تطوُّرٌ جديد للكلمة ، فلا يخضع للتَّوَهُم . والجواب الصَّحيح : أنه لغة من لغات العرب ، جرى أهلها في أمثال هذا على همزه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ ﴾ « سورة الأعراف ١٠/٧ » في بعض القراءات المَرْوِيَّة في الآية ، فلا تَوَهُم في ذلك ، ولا تطوُّر ! وأما شاهدُه الخامس ، وهو (طَحَان) علماً لرَجُل ، فقد قرَّر أن العرب (تَوَهُمُوه) كسكران ، فأجروه مُجْرَاه ، ومنعوه من الصَّرف .

أما علماء العربيَّة ، فقد ذهبوا في هذا وأشباهه مذهباً آخرَ غير (التَّوَهُم) ، وقرَّروا أنَّ العرب (يشبهون) النَّون الأصليَّة في (طَحَان) مثلاً بالنون الزائدة في مثل (سكران) ، فيمنعونه من الصَّرف ، وذلك إذا سَمَّوا به . قال الفَرَّاء : « وهذا عند أهل الكوفة أسوَّع منه عند البصريين » .

وإنه لرأيٌ سديد للكوفيِّين والبصريِّين ، على الاختلاف اليسير بينهما ، يضيف إلى ما اشترطوه في منع الكلمة من الصَّرف ، إذا زيد في آخرها الألف والنون ، ما يشبهها في ذلك ، وإن كان أحد هذين الحرفين أصلياً ، ويُجْرُونه مُجْرَاه إذا كان علماً ، طَرْداً للباب ، وتوحيداً للنظائر . وفي هذا توسعه لقاعدة الموانع من الصَّرف ، وتخفيف لبعض القيود .

وقد اهتدى الأستاذ المغربي إلى هذا النَّصِّ في « كتاب عبث الوليد »

لأبي العلاء المَعْرِيّ ، ولكِنَّه لم يَرْتَضِهِ ، وأبى إلا مخالفته ، وإن كان قد أطبق عليه نُحاة المِصْرَيْنِ ، وهم بُناة النحو العربي ، وأصرَّ على القول ببناء ذلك على (التَّوْهُم) ! ، ليستقيم له ما يُرِيدُه ، وهيئات !
وأما شاهدُه السَّادس (فَيِّنَان) ، فإنه نقل فيه قول أبي العلاء المَعْرِيّ في « عبث الوليد » شارحاً بيتَ البُحْتَرِيِّ :

أنت بَرَكَاتُ الأرضِ من كُلِّ وَجْهَةٍ وأصبحَ غُصْنُ العيشِ (فَيِّنَان) أَخضراً
قال أبو العلاء : « شعرُ فَيِّنَان ، وغصنُ فَيِّنَان : من الفَنَنِ ، فوزنه فَيَعَال^(٨) لَكِن يترك صرفه ، كأنه على وزن فَعْلَان » .

قال المغربي : « وإذا كان على وزن فعلان ، كانت نونه زائدة ، كنون (سكران) ، فيمنع من الصِّرف . فنقول المَعْرِيّ : « لَكِن يترك صرف (فينان) كأنه على وزن « فَعْلَان » ، لا معنى له إلا كون وزنه على فعلان الزائد النون أمراً مفروضاً فرضاً ، أو معتبراً اعتباراً ، أو (مُتَوَهِّمًا تَوَهِّمًا) ، وهو التعبير الصحيح الشائع على ألسنة اللغويين » .

وأقول : إن ما قرره المَعْرِيّ في هذا اللفظ ، هو المذهب الذي سنَّه النُحاة واللغويون قبله بأزمان متطاولة ، تبدأ بأوائل العهد بنضج النحو على يد الخليل ويونس وسيبويه وغيرهم من الأئمة . وهم قد بنوا رأيهم في أمثال هذا اللفظ على معنى اللفظ ومادته الاشتقاقية ، فأداروا الكلام عليهما وفاقاً لمنطق اللغة والاشتقاق والمعنى ليس غيرُ . وهذا هو السبيل ، ولا مناص من سلوكه . وليس في المسألة « أمر مفروض فرضاً ، أو معتبر اعتباراً ، أو (مُتَوَهِّمٌ تَوَهِّمًا) » ، ولم يرد فيما قرروه من ذلك هذا (التَّوْهُمُ) الذي حلا للأستاذ المغربي ترديده ، وليس هو بـ « التعبير الصحيح » ، ولا هو بـ « الشائع على ألسنة اللغويين » على النحو الذي تخيَّله ، أو تعمَّد تخيُّله !

وإنما الصحيح هو ما ذكرته من مذهبهم ، الذي تابعهم المَعْرِيّ عليه ؛ لأنه منطبق المعنى والاشتقاق ، وقد قال هؤلاء في لفظ (الفينان) نفسه ، ولاحظوا

فيما قالوه مادَّته الاشتقاقية ومعناه ، ما أرويه بحروفه .

وأبدأ بسبويه . قال : « شعر فينانٌ : معناه أن له فُنوناً كفنون الشَّجر ،
ولذلك صُرف ، ورجل فينانٌ وامرأة فينانة » ؛ قال ابن سيده : « وهذا هو
القياس ، لأنَّ المذكر فينان مصروف مشتق من أفنان الشَّجر » .

وقال أبو منصور : « فينان ، فيعال ، من الفنن ، والياء زائدة » .
وفي التهذيب : « وإن أخذت قولهم « شعر فينان » من الفنن وهو الغصن ، صرفته
في حالي النكرة والمعرفة ، وإن أخذته من الفينة وهو الوقت من الزمان ، ألحقته
بباب فعلان وفعالنة ، فصرفته في النكرة ، ولم تصرفه في المعرفة »^(١) .

وهكذا يقولون في أمثاله ، ومن ذلك (حَسَان) اسم رجل ، قالوا :
« إن جعلته فعلاً من الحُسن أجريته ، أي صرفته ، لأنَّ التَّون حينئذٍ أصلية ،
وإن جعلته فعلاً من الحَسِّ وهو القتل ، أو الحِسِّ بالشيء ، لم تُجره »^(٢) .

فالصَّرْفُ والمنع عندهم تابعان للاشتقاق والمعنى ليس غير ، ولا وجود
(للتَّوهُم) في المسألة .

وأما شاهده السَّابع ، وهو باعترافه عائر بين توهُم الأصاله وتوهُم الزيادة ! ،
فقد قال : « إنَّه نوع من التَّوهُم غريب : لا هو من توهُم الأصاله ، ولا هو
من توهُم الزيادة ، وإنَّما هو من توهُم الحرف الزائد حرفاً زائداً آخر » ! وذكر
مثاله فقال : « مثاله لغات جمع لغة ، فإنَّه جمع مؤنث ينصب بالكسرة ، تقول :
سَمِعْتُ لُغَاتِ الْعَرَبِ ، لِكِنَّ حِكْيَ الْجَوْهَرِيِّ فِي « صِحَاحِهِ » : أَنَّ الْعَرَبَ
(يَتَوَهُمُونَ) تَاءَ جَمْعِ التَّائِيثِ زَائِدَةٌ ، كَالتَّاءِ الَّتِي يُوْقِفُ عَلَيْهَا هَاءٌ فِي نَحْوِ : قُضَاةٌ
وَرُؤَاةٌ ، فَكَمَا يَقُولُونَ : رَأَيْتُ قُضَاةَ الْبَلَدِ ، بَفَتْحِ تَاءِ قُضَاةٍ ، يَقُولُونَ : سَمِعْتُ
لُغَاتَ الْعَرَبِ ، بَفَتْحِ تَاءِ التَّائِيثِ » .

ثمَّ استدرك بأنَّ الجوهريَّ عبَّرَ عن هذا (التَّوهُمِ) بـ (التَّشْبِيهِ) ، فقال :
« إنَّهم (سَبَّهُوا) تَاءَ لُغَاتِ بَتَاءِ قُضَاةٍ » ، وحكى عبارته ، ونصَّها : « وجمعتها ،
أي جمع لغة : لُغَىٌّ ولغات أيضاً ، وقال بعضهم : سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ ، بَفَتْحِ التَّاءِ ،

فأين الشاهد على (التَّوَهُّم) في تعليل الجوهريّ فتح تاء جمع المؤنث السالم ، وهو لم يذكر غير (التَّشْبِيهِ) ؟ فهل عرف من معاني (التشبيه) في كلام العرب : (التَّوَهُّمُ) ، لِيَصِحَّ الاحتجاج به ؟

على أنّي أرفضُ تعليل الجوهريّ ، إذ لا أرى للتشبيه الذي يذكره وجهاً .

فإن فتح تاء جمع المؤنث السالم إنما هو لغة قوم بعينهم من العرب ، انفردوا بها ، وجروا عليها قياساً مُتَّبِعاً في كلامهم . ولو كان ما يقوله الجوهريّ في لغة قبيلة واحدة ، لجاز حملُ شيء منها على شيء آخر . وَلَكِنَّ الأمر ليس كذلك . وفتح تاء جمع المؤنث السالم ، هو لغة بني عديّ كما يؤخذ من رواية راويها عنهم . و « بنو عديّ » يطلق على بطون كثيرة من القحطانيين ومن العدنانيين أيضاً . والرّواي لهذه اللغة عنهم هو واحد منهم ، وهو أبو خَيْرَةَ نَهْشَلُ بن زيد العدويّ ، ولم يذكر من أيّهم هو ؟ وهو أعرابيّ بدويّ ، دخل الحاضرة ، وأفاد ، وأخذ الناس اللغة عنه ، وصنّف في الغريب كُتُباً ، منها : كتاب « الحشرات » . وقد روي عنه هذا الخبر ، وفيه « لغاتهم » مرة ، و « إراتهم » و « عِرْقَاتهم » مرة أخرى ، وكتلتا الروايتين يرويها ثعلب أحمد بن يحيى اللغوي المشهور في مسألة بعينها ، هي فتح تاء جمع المؤنث السالم .

قال : « قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خَيْرَةَ : كيف تقول : حَفَرْتُ إِرَاتَكَ^(١١) ؟ فقال : حَفَرْتُ إِرَاتَكَ ، قال : فكيف تقول : استأصل الله عِرْقَاتهم^(١٢) ؟ فقال أبو خَيْرَةَ : استأصل الله عِرْقَاتهم ، فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال : لَأَنَّ جِلْدَكَ^(١٣) يا أبا خَيْرَةَ ! يقول : أخطأت . »

لَكِنَّ ثعلباً أقرَّ أبا خَيْرَةَ على ما قال ، واعتذر عن أبي عمرو بأنّه لم تبلغه هذه اللغة .

وقال ابن جنيّ : « سأل أبو عمرو أبا خَيْرَةَ عن قولهم : استأصل الله عِرْقَاتهم ، فنصب أبو خَيْرَةَ التاء من عِرْقَاتهم ، فقال له أبو عمرو : هيهات ، أبا خَيْرَةَ ، لَأَنَّ جِلْدَكَ ! وذلك أنّ أبا عمرو استضعف النَّصْبَ ، بعد ما كان سمعها

منه (؟) بالجر ، قال : ثم رواها ابو عمرو فيما بعد بالجر والنصب ،
فإمّا أن يكون سَمِعَ النّصْبَ من غير أبي خَيْرَةَ مِمَّنْ تُرَضَى عَرَبِيَّتَهُ ، وإمّا أن يكون
قد قَوِيَ في نفسه ما سَمِعَهُ من أبي خَيْرَةَ بالنّصْبِ . ويجوز أيضاً أن يكون أقام
الضّعف في نفسه ، فحكى النّصْبَ على اعتقاده ضعفه ، قال : وذلك لِأَنَّ
الأعرابيَّ يَنْطِقُ بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها . . . » .

وليس يعنيني من كلام ابن جنيّ إلا ما يذكره من رواية أبي عمرو
ابن العلاء ، فيما بعد ، الفتح والجرّ في نصب جمع المؤنث السّالم ، والوجه
الأوّل الذي علّلها به ، وهو سَمَاعُهُ الفتح من غير أبي خَيْرَةَ مِمَّنْ تُرَضَى عَرَبِيَّتَهُ ،
وهو أقوى الوجوه الثلاثة التي ذكرها .

٥ - تَوَهُّمُ أَصَالَةِ الحَرْفِ الْمُتَحَوَّلِ :

ويعني القائلون بهذا التّوهّم النّاحية الخاصّة بالواو والياء ، وهي باب
عظيم في العربيّة ، تدخل فيه صورشتى من كلام العرب ، ولكلّ صورة منها نظام
مُطَرِّدٌ تخضع له .

ومن هذه الصّور ، إشارٌ بعض القبائل الياء على الواو ، وإشارٌ غيرهم
العكس . ويحسبهُ الذين لا يلحظون ذلك تحوّلاً من حرف إلى حرف ، ويزعمون
ذلك (تَوَهُّمًا) . ولو كان ذلك صادراً من قبيلة واحدة ، لجاز هذا الحكم .

فأهل الحِجَاز ، يُؤثِّرون الياء ، فيقولون مثلاً : صَيّام ، وقِيّام ، وصَيّاغ .
وغيرهم يقولون : صَوّام ، وقَوّام ، وصَوّاغ .

والقائلون بتّوهّم أَصَالَةِ الْمُتَحَوَّلِ ، يجعلون الأصل في ذلك الواو .
وما جاء على الياء من الألفاظ مخالفاً للأصل الواوي الذي أصلوه ، يعدّونه مبنياً
على (التّوهّم) ، وليس الأمر ما يذهبون إليه .

ومن هذه الصّور أيضاً ، ما حُوِّلَتْ وأوّه ياءً ، لأثر لغوي يقتضي تحويل
صيغته ، فتبدل الواو ياءً ، وذلك في مثل : غصن مَرِيح ، وماء مَشِيْب . وقد بُنِيَ
على : رِيح ، وشِيْب . ونظام اسم المفعول في منطِق العربيّة إنّما يتبع الفعل

المبني للمجهول ، لا الاسم . ويأبى مَنْ يقول بالتَّوَهُّمِ إلاّ تخريج مثل هذا على (التَّوَهُّمِ) .

ومن هذه الصور أيضاً ، ما اقتضى التَّطَوُّر الاجتماعيّ وغيره استحداثه في اللغة من أصل واوي ، فنقلوه إلى الياء ، وألزموه إياها ، وجعلوه أصلاً ثانياً ، وتصرفوا في الاشتقاق منه ، للدلالة على المعاني المستحدثة .

وذلك مثل (العِيد) . فإن أصل يائه الواو لا جَرَمَ ، وصيغة هذا الأصل : العُودُ ، فلما سكنت الواو وكسر ما قبلها ، صارت ياء . أو نقول : قلبوا الواو ياءً ، ليفرقوا بين الاسم الحقيقيّ والاسم المصدريّ ، وألزموا الياء في الواحد ، فصار أصلاً جديداً في بناء مادته ، وجمعه على (أعياد) ليفرقوا بذلك بينها وبين (أعواد) الخشب ، كما قالوا في تصغيره : (عُيَيْد) ليفرقوا بينه وبين (العُويْد) تصغير (العُود) .

وأمثال هذا اللفظ ، كثير في العربيّة بَنَتْهُ العرب على هذا التّأصيل ، لإداء معانٍ جديدة في صِيغٍ جديدة اقتضاها التَّطَوُّر ، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيتها من غير تمحّل ولا تكلف ولا اقتسار ، وجرى فيها من ذلك ما جرى عن وعي وإرادة وقصد ، لا عن غفلة وتَوَهُّم . ومن ذهبوا غير هذا المذهب ، وقالوا بالتَّوَهُّمِ ، فقد أعرَبوا عن غفلةٍ عن طبيعة هذه اللغة وقوانينها الدّقيقة العجيبة .

٦ - تَوَهُّمُ أصالةِ الحرفِ الزَّائِدِ :

وفي العربيّة نظام آخر في التّأصيل مرّن ودقيق ، يأذن في حدود منطقتها ببناء تأصيل لاحق على تأصيل سابق ، وذلك بإعطاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصليّة ؛ لأنها إنّما زيدت لزيادة المعاني ، فلا بُدَّ أن ترعى حرمة الزّائد في الكلمة ، ويجري الاشتقاق منه لإفادة المعاني المستحدثة التي تفرضها سُنَّةُ التَّطَوُّر ودواعي الحياة المتجدّدة .

وقد فطن قدامى اللغويين والنُّحاة لهذا النظام في العربيّة ، ولما أستطيع



أن أُسْمِيَهُ التَّأْصِيلُ الثَّانِي ، وعقلوا ما أرادتِ العرب من زيادة الحروف على الأصول ، وما يجري في كلامهم من الاشتقاق من المزيد ورعاية حرمة الحرف الزائد ، تنوعاً لصور الألفاظ بحسب الدلالات ، ومدّاً لأديم اللغة من جنس منطقتها وأصولها . فأقروه قانوناً من قوانين العربيّة ، ونَبَّهُوا على آثاره ودلالاته كما سأوضحه .

ولكنَّ جَهْلَ النُّحاة الخالفون ، أو قِلَّةَ منهم ، هذا القانون ، فقرروا الاشتقاق من الحروف الأصول وَحَدَّهَا ، ومنعوا الاشتقاق من الزوائد ، وحكموا على كل ما وقعوا عليه من ألفاظ وردت عن فصحاء العرب مشتقة من الزوائد بالتَّوَهُّمِ والخروج عن القياس .

وهذا النوع من الألفاظ في العربيّة كثير ، وأكثرُهُ يبدأ بالميم ، فلم يعرض لهم شيء منها حيث يعرض إلّا وصفوه بالتَّوَهُّمِ ، لأنّه يخالف قاعدتهم في تأصيل الحروف الأصليّة والاشتقاق منها وحدها .

وقد تأثر صديقنا العلامة المغربيّ ، طيّب الله ذكراه ، بهذا المذهب ، وآمن إيماناً عميقاً بالقول بـ (تَوَهُّمِ) أصالة الحرف الزائد ، وأبدأ فيه وأعاد ما شاء داعياً إلى اتّخاذة قاعدة مقررة مقيسة ، ونقل دعوته إلى هذا المجمع الموقر ، حتى انعكست آثارها على مقرراته في شيء من « التحفظ » . فقد جاء في « كتاب : في أصول اللغة » (ص ٤٤) :

« ٧ - تَوَهُّمِ الحرف الزائد أصلياً : رأت اللجنة في ضوء ما أثير عن اللغويين أنّ تَوَهُّمَ أصالة الحروف الزائد ، أو المُتَحَوَّلِ ، لم يبلغ درجة القاعدة العامّة . غير أنّ هذا التَّوَهُّمِ ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون ، ولهذا ترى اللجنة أنّ في وسع المجمع أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على (تَوَهُّمِ أصالة الحرف الزائد أو المُتَحَوَّلِ) مما يستعمله المُحدَثُونَ ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة » .

وجاء في الحاشية :

أ - « صدر القرار في ج ٨ مؤتمر ٣١ سنة ١٩٦٥ » .

ب - « في ج ١١ دورة ١٤ (المؤتمر) عرض الشيخ عبدالقادر المغربي على المؤتمر بحثاً له بعنوان (بين اللغة والنحو) ، أشار فيه إلى موضوعين : تَوْهْمُ أصالة الحرف الزائد ، وتَوْهْمُ زيادة الحرف الأصلي . وبعد المناقشة فيه ، وافق المؤتمر على (تَوْهْمُ أصالة الحرف) في بعض الكلمات ، وجاء في تلخيص أعمال المؤتمر : (الموافقة على جواز تَوْهْمُ أصالة الحروف في بعض الكلمات العربية) .

ولست أرى الشأن في المسألة كذلك .

فإن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية ، هو غير هذا الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع . ذلك هو (حرمة الزائد في الكلمة ، وإقراره إقراراً الأصول على سبيل القصد والإرادة والتأصيل ، لا على سبيل الغفلة والتَّوَهْمُ والاعتباط) . وهو في جملته يقوم على التفریق بين الأسماء ، وملاحظة اختلاف المُسمَّيات في الصِّفات . وهذا المذهب هو الأشبه بطبيعة عبقرية العربية وقانونها العام .

ومن أمثله الموضحة :

تَنْطِقُ وتمنطق ، وتَدْرَعُ وتمدرع ، وأسلم وتمسلم ، وتَوَلَّى وتمولَّى ، وترَفَّقَ وترفَّق ، وتكحَّلَ وتمكحل ، وتسكَّنَ وتمسكن . . ونحو ذلك من هذه الألفاظ المبدوءة بالميم ، وهي أكثر ما يجيء في هذا الباب .

فإن كل لفظ من هذه الألفاظ ، ما اشتقَّ منها من الحروف الأصلية وما اشتقَّ من الحروف الزوائد التي اتخذت أصلاً ثانياً للاشتقاق ، له دلالة خاصة غير دلالة صاحبه :

فتنطق ، أو انتطق : لِبَسَ أو اتَّخذ النَّطَاقَ ، وتمنطق ، لِبَسَ أو اتَّخذ المِنْطَقَةَ . ولكل من هذين اللفظين : النَّطَاقُ والمِنْطَقَةُ ، صفة عند العرب ، تلحظها وتراعيها ، فتخالف بينهما فيما تشتهق لهما من الأفعال .

وَأَدْرَعٌ ، وتَدْرَعُ : اشتقتا من الدَّرْعِ ، لبوس الحرب المعروف ، وقميص المرأة ، والثوب الصغير تَلْبَسُهُ الجارية الصغيرة في بيتها. وتَمْدَرَعُ : اشتقَّتْ من المِدرعة ، وهي ضرب آخر من القمصان ، ولا تكون إلا من الصوف خاصة. ففرقوا بين الدَّرْعِ والمِدرعة ، لاختلافهما في الصفة واللفظ.

وأسلم : دخل في الإسلام مؤمناً به ، وتمسلم : تسمى « مسلماً » ، وحكى الرؤاسي : كان فلان يسمى « محمداً » ثم تمسلم ، أي : تسمى « مسلماً » . وتولاه : أتخذه ولياً ، وتمولى : تشبه بالموالي ، وفي فلان مَوْلِيَّةٌ : إذا كان شبيهاً بالمَوْلَى ، وهو يتمولى علينا : أي يتشبه بالموالي ، وما كنت يتمولى وقد تموليت .

وترفَّقَ : توكأ على المِرْفَقَةِ ، وتمرفق : إذا أخذ مِرْفَقَهُ . وتمكحل : وضع الكحل في عينه ، وتمكحل : أخذ مُكْحَلَةً . وتسكن : اشتقَّ من السُّكُونِ ، وتمسكن : اشتقَّ من المسكين على معنى التشبيه به في زيِّه وحاله ، وتمسكن الله : تضرع لله ، وفي الحديث عن النبي ﷺ : « تَبَّاسٌ وَتَمَسَّكُنُ وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ » . وهكذا ما لم أذكره ، وهو كثير .

فحال الاشتقاق من الزوائد ، هو كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية في عرف العربية ، وكلُّ منهما يراد لِدلالته الخاصة ، ويقصد إليه قصداً للتفريق بين دلالته ودلالة أخرى ، فلا توهّم في شيء من ذلك . وإنما التوهّم قائم في أنفس القائلين به .

وقد قلت إن قدامى اللغويين والنحاة قد فطنوا لهذه الظاهرة اللغوية ، فد رَعَوْا حرمة الزوائد ، وقرَّروا الاشتقاق منها) ، وهو أمر يقتضيه نظام الكلام ، ويفرضه تنوع المعاني والصفات ، والتفريق بين الشيء والشيء الآخر . وإذ قد بلغت بالمسألة هذه الغاية من الإبانة عما أردته ، فلاذكرُ كلام إمام النحاة الأوائل فيها ، الإمام العبقري العربي المفكر (الخليل بن أحمد

الفراهيدي) ، رحمه الله ، و «كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا» .
وقد ألفت نَصَّهُ في « لسان العرب » غير مَعْرُوفٍ إليه ، كأنه من كلام مؤلفه
ابن منظور. لَكِنَّ دَلَّ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ مُرْتَضَى الزَّيْدِيُّ فِي « تاج
العروس » ، فَرَدَّ حَقَّهُ إِلَيْهِ . وَلَعَزَّوْا الْأَقْوَالَ إِلَى أَرْبَابِهَا شَأْنٌ خَطِيرٌ فِي الدِّرَاسَاتِ ،
يَهْدِي إِلَى مَنَاشِيءِ الْأَرَاءِ وَتَطَوُّرِهَا ، وَيَحَدِّدُ زَمَانَ ظُهُورِ الرَّأْيِ ، فَيُوضَعُ الْقَضَايَا
فِي نُصُبِهَا الصَّحِيحَةِ ، وَتَجَنَّبُ الزَّيْغَ وَالْفَسَادَ .

قال (الزَّيْدِيُّ) ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي « تاج العروس » (د/ر/ع) :
« وقال (الخليل) : فَرَّقُوا بَيْنَ أَسْمَاءِ الدَّرْعِ ، وَالدَّرَاعَةِ ، وَالمِدرَعَةِ ،
لِاخْتِلَافِهَا فِي الصِّفَةِ ، إِرَادَةَ الْإِيجَازِ فِي الْمُنْطَقِ . وَتَدْرَعٌ مِدرَعَتُهُ ، وَادْرَعَهَا
وَتَمْدَرَعَهَا ، تَحْمَلُونَهَا مَا فِي تَبْقِيَةِ الزَّائِدِ مَعَ الْأَصْلِ فِي حَالِ الْإِسْتِقَاقِ ، تَوْفِيَةً
لِلْمَعْنَى ، وَحِاسَةً لَهُ ، وَدَلَالَةً عَلَيْهِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا : تَمْدَرَعٌ ، وَإِنْ كَانَتْ
أَقْوَى اللَّغَتَيْنِ ، فَقَدْ عَرَضُوا أَنْفُسَهُمْ لِكُلِّ مَا يَعْرِضُهُمْ : أَمِنَ الدَّرْعُ هُوَ ،
أَمْ مِنَ المِدرَعَةِ ؟

وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم ، حتى أقروه إقرار
الأصول ، ومثله : تَمَسَّكَنَ ، وَتَمَسَّلَمَ . « وَقَطَعْتَ (جَهِيْرَةٌ) قَوْلَ كُلِّ حَطِيْبٍ » .
هذا هو قانون العربية في (حُرْمَةِ الزَّائِدِ فِي الْكَلِمَةِ وَالِاسْتِقَاقِ مِنْهُ عَنْ وَعِي
وقصد وإرادة) اهتدى إليه إمام النُّحَاةِ (الخليل) بفطنته وزكاته وفقهه وذكائه
النافذ ، وإليه يجب أن يُصَارَ فِي تَحْرِيرِ جُمْلَةٍ مَا تَوْصِمُ بِهِ الْعَرَبِيَّةُ الْعَبْقَرِيَّةُ الْعَظِيْمَةُ
مِنْ هَذِهِ الْوَصْمَةِ الشُّنْعَاءِ : وَصْمَةِ الْبِنَاءِ عَلَى التَّوَهُّمِ ، وَتَبَرُّثِهَا مِنْهَا جُمْلَةً
وَتَفْصِيْلًا ، وَذَلِكَ مَا قَصَدْتَ إِلَيْهِ فِي تَدْوِينِ هَذَا الْبَحْثِ .

فالعربية إنما تجري سليقتها على قانونها النَّفْسِيِّ الذي يحكمها ، ومنه
تستمدُّ صورها الاشتقاقية أطراداً لا توقَّفَ فِيهِ ، وَعَلَى نَسَقٍ مَتَعَيْنٍ قَوِيْمٍ ،
على ما قررت في صدر البحث .

وهذا القانون النَّفْسِيُّ يَظُلُّ دَائِمًا هُوَ الْمَرْجِعُ الْمَعْتَرَفُ بِأَصَالَتِهِ وَسَلَامَتِهِ ،

وإليه يُصار ويُحكّم في قضايا اللغة ، أصولها وفروعها ، وبه تتعيّن السّلامة
كما يتعيّن الوهم الذي يتورّط فيه الخاطئون والواهمون .
وَفَقْنَا اللهَ لِلصَّوَابِ ، وَجَنَّبْنَا الزَّلَلَ والوهم ، وأعاننا على السُّمُوْبهذه العربيّة
العروبيّة : لسانِ الوحي والفُرْقان ، ولغة العلم والحضارة والعُمران ، إلى مقامها
الكريم ، وأوجّها الرّفيع .

- (١) هذه رواية «تهذيب اللغة» ، نقلها «لسان العرب» و«تاج العروس» . ورواية ديوان الشاعر :
بوحشية : أما ضواحي مُتُونِها فَمُلْسٌ ، وأما خَلْقُها فتَلِيبٌ
فلا شاهد فيه .
- (٢) هو أبو مَهْدِيَة الأعرابي . رجل من «باهلة» دخل الحواضر ، واستفاد الناس منه اللغة . وكان با
عارض من مَس . وترجمته في : فهرست محمد بن اسحاق النديم ، وطبقات النحويين
واللغويين للزبيدي ، وإنباه الرواة للقفطي .
- (٣) طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق (المجمع العلمي العربي - سابقاً) ، سنة ١٣٩٥هـ -
١٩٧٥م ، وقد حققه أحمد محمد الخراط .
- (٤) يعني قول العرب : «مُتُونٌ في جمع مِتَّة ، ومُتُونٌ في جمع مُتَّة ، ومُتُونٌ في جمع مُتَّة . الخ » .
- (٥) وروايته في الديوان (ص ٩٤) :
تلقي الأُرَين في أكناف دارتها بيضاً ، وبين يديها التبن مشور
كذارسم فيه (التبن) بالباء الموحدة !
- (٦) ذكره ابن عيش في شرح المفصل ، وياقوت في «حرة نقدة» من معجم البلدان ، واقتصر المالمق
على الثاني . ونقده ، بالتاء المشاة القوية ، وتروى : نقدة ، بالتون : موضع .
- (٧) يرى أحد الفضلاء الباحثين المعاصرين ، وهو / د . رمضان عبدالنواب ، غير هذه الآرا
في المسألة ، إذ يقول (في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ٣٣ / ١١٩) :
« ولعل المسؤول عن منع كلمة (أشياء) من الصرف ، وقوعها في القرآن الكريم ، في سياق
تتوالى فيه الأمثال لو صرفت ، في قوله تعالى (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم) «سورا
المائدة ١٠١/٥» ، إذ لو صرفت لقليل : (عن أشياء إن) ، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع :
(إن) . وليست العربية بدعاً في سلوك طريق الحذف ، للتخلص من توالي الأمثال » .
- (٨) قال المغربي : «أي فتكون نونه أصلية ، لا زائدة ، فلا يمنع من الصرف» .
- (٩) لسان العرب (ف/ن/ن) .
- (١٠) الصحاح ، ولسان العرب (ح/س/س) و(ح/س/ن) .
- (١١) الإرات : جمع الإرة ، وهي الحفرة التي توفد فيها النار .
- (١٢) العرقات : جمع عرق وعرق ، وعرق الشيء أصله وأرومته .
- (١٣) وفي رواية : «يا أبا خيرة ، أريد أكتف منك جلدأ ، جلدك قد رق » يعني أنه لابس الحضارة
وعاشر أهلها ، ففسدت لفته .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

كيف تستدرك الفصاح في المعاجم الحديثة

في هذا البحث الذي أتشرفُ بإسماعكم إيَّاه ، عرضتُ لِألفاظ معدودة من فصاح اللغة ضيقت بالاستعمال ، فعُدِلَ بدلالاتها عن جهتها ، أو داخلها التحريفُ ، أو انفرد بها راوٍ متأخِرُ زمنُه عن زمن الرواية ، ولم يُستأنَ في أمرها ، فأخذتُ على علّاتها .

وإنما اقتصرْتُ على هذه الألفاظ المعدودة ، لِإني تناولتُها على نحو من النقد والتوجيه ، اصطنعتُ فيه الاستقراء والتَّمثيل له ، بقدر الطّاقة وإسعافِ الفكر ، ليستبينَ فيها وجهُ الرّأي ، ويستندَ البحثُ إلى سناد ، فامتدَّ نفسُ الكلام عليها ، والمقامُ لا يتَّسعُ ظرفه لِأكثرَ منه . على أنّي لم أردها لذواتها بقدر ما أردتُ ما يترتبُ على بحثها من نتائج ، رفضاً لها ولأمثالها مما يجري منها بسبيل يقضي بنفيها من المعجم الحديث ، أو قبولاً لها ولأمثالها يأذن بإقرارها وإدخالها في المعجم الحديث بعد درسٍ مُستأنٍ ، يشارك فيه الرّأي الجميع ، ولا يستبدُّ به الرّأي الفاذ .

وأصطنعُ مذهب (البُحْثِريّ) في اقتضابه ، فأقتحمُ الكلام على هذه الألفاظ وثباً ، لِإخلَصَ إلى النتيجة التي أبغيها ، وإني بأرائكم لِشديدي الاعتزاز .

(١)

أولُ هذه الألفاظ (أنجب) اللازم ، واستعماله على سبيل الغلط متعدياً ، وتحويله بذلك عن دلّالته ومعناه ، وليس بأحد حاجة إلى هذا التصرف المفسد لمقاصد الكلام العربيّ الأصيل مع وجود الألفاظ الخاصّة بالمعنى الذي يُريدونه ، مثل : ولدهُ ، ونجلُهُ ، ونسلُهُ . .

وهذا الفعل الرُّباعيُّ اللازم ، يدخل ، في طوائف من الأفعال جاءت على (أفعال) ، تحت (باب ما همزة يُفيد معنى الإتيان بالشيء) . وكلّ هذه الأفعال قد لَزِمَتِ الفاعل ، لم يَشُدُّ شيء منها عن ذلك . فإذا عُدِيَتْ أفادت معنى آخر .

وما جاء في كلام العرب من هذا ، كثيرٌ جدّاً ، أذكُرُ منه ما يحضرني الآن :

تقول العرب : أنجبَ الرَّجُلُ والمرأة ، إذا جاءا بولد نجيب ، أي كريم فاضل في نفسه . وتقول وأنخبا ، بالخاء المعجمة : جاء بولدٍ منخوبٍ جبانٍ ؛ وأضوى الرَّجُلُ : أتى بولدٍ أو نَسَلَ ضاويًّا ، ومنه الحديث الشَّريف « اغتربوا ، لا تُضَوُّوا » . وأسنعَ الرَّجُلُ : جاء بأولادٍ حسانٍ طوالٍ . وأذكرتِ المرأةُ : ولدت ذكراً ، وفي الحديث الشَّريف : « إذا غلب ماءُ الرَّجُلِ ماءُ المرأةِ أذكراً » ، أي : ولداً ذكراً . وأنثتِ الحاملُ : ولدتْ أنثى . والأمُّ الرَّجُلُ : ولدتْ أولاداً لثاماً . وأدَمَ : ولدتْ له ولد مذموم . وأخبت : ولدتْ له أولاد خُبْناء . وأكرم : أتى بأولادٍ كرامٍ . وأحولتِ المرأةُ ، أو النَّاقةُ : ولدتْ ذكراً على أثرِ أنثى ، أو أنثى على أثرِ ذكر . وأجزأت : إذا ولدتِ الإناثُ دونَ الذُّكور . وأتامت : إذا ولدتْ ولدين في بطن . وأرجلت : ولدتْ ولداً ذكراً . وأشهبَ الفحلُ : ولدتْ له الشُّهْبُ . وأصهبَ : ولدتْ له الصُّهْبُ . وأبلق : ولد له ولدٌ أبلق . وأكشفتِ النَّاقةُ : تابعت بين التَّساجين . وأصافَ الرَّجُلُ : ولد له في الكبر ، وولده صَيْفِيون . وأزبَعَ : ولدتْ له في شبابه ، وولده رَبِيعِيون ، قال الرَّاجزُ :

إِنْ بَنِي صَيْبَةَ صَيْفِيُونَ أَفْلَحَ مَنْ كَانَ لَهُ رَبِيعِيُونَ

وأحمق : ولدتْ له ولد أحمق . وأحمر : ولدتْ له ولدٌ أحمر . وأسودَ وأسوداً : ولدتْ له ولد أسود . وأكاس : ولدتْ له أولاد أكياس . وأسقتِ النَّاقةُ : ولدتْ ولداً ذكراً . وأحلبَ الرَّجُلُ : ولدتْ إبله إنثاءً . وأجلب : ولدتْ له ذكوراً ، ومن كلامهم : أحلبت أم أجلبت ؟ وأزكتِ السَّحابةُ : جاءت بالركِّ ، وهو المطر الضعيف القليل . وأودقت : جاءت بالودق ، وهو المطر . وأطشت : أتت بالطَّيشِ ، أي المطر الضَّعيف : وهو فوق الرِّذاذ . وأفلق الشَّاعرُ : أتى بالعجيب في شعره . وأحسن : أتى بفعل حسن . وأملح : جاء بكلمةٍ مليحة . وأقبح : أتى بفعل قبيح . وأفجرَ : جاء بالغدر والفُجور . وأذنبَ : أتى بالذَّنْبِ . وغير هذا كثير . وما عُدي من هذه الأفعال ، خرج إلى معنى جديد غير معنى الإتيان بالشيء ، ومنه : أنجبَ من الشجر قضيياً : قَطَعَهُ . وأخبت الرَّجُلُ الرَّجُلَ : علَّمَهُ

الخُبْتُ ، وهو غير أخبث إذا وُلِدَ له ولد خبيث في نفسه ، وأكاسه : أخذ بناصيته ، وهو غير أكاس إذا وُلِدَ له أولادٌ أكياس . وأحسن الصنيع : جَوَدَهُ ، وهو غيرُ أحسن إذا أتى بفعل حَسَنَ ، ومن الأول قوله تعالى : ﴿ صَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُوْرَكُمُ ﴾^(١) ، ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ إِنِ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾^(٢) . هذا هو التأصيل اللغوي لهذا الباب ، عُيِنَتْ به لإرْدَ إليه مناقشة الغلط في هذا اللفظ الذي وَفَى في بعض الكلام .

ومن الحقَّ أنْ أَدَّ أنْ هذا الفعل ، فعلٌ (أَدَّ) ، قد ورد موصولاً به الباء وضميره ، وله شاهد قديم في شعر عَزِيَّي إلى الأَعْشَى حيناً ، وروِي غُفْلًا من العَزْو حيناً آخر ، وهو قوله :

(أَنْجَبَ) أَيَّامَ والداه (به) إِذْ (نَجَلَاهُ) فَنِعِمَ مَا (نَجَلَا)
واستعمال الشاعر : (نَجَلَاهُ) أَيَّيْ وَلَدَاهُ ، مع (أَنْجَبَ به) ، نَصُّ قَاطِعٌ في تصحيح دلالة (أنجب) التي انحرف بها مَنْ لا تحقيقَ عندهم إلى وجهة أخرى .

و (أنجب به) قليل في الاستعمال ، ويحضرني من ذلك ما جاء في ترجمة العباس بن عبدالمطلب – وهو في نكت الهميان ١٧٥ – قال : « أُمُّهُ (نَثَلَةٌ) . . (ولدتِ) العباسُ لعبدالمُطَّلِبِ ، (فأنجبت به) » وتلاحظ هنا دلالة (أنجبت به) مع قوله (ولدت العباس) ، كما تقدَّم مثله في بيت الأَعْشَى ، لتعرف الصورة الأصلية في استعماله .

وأما (أنجب) من غير الباء ومجرورها ، فاستقصاؤه يطول ، لِكثْرَتِهِ . ومنه قول العرب : « رَبُّ حَمَقَاءَ مُنْجِبَةٌ » ، وقيل : « أربعة مَوْقِي : كلاب بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة ، وعجل بن لجيم ، ومالك بن زيد بن مناة بن تميم ، وأوس بن تَغْلِبَ . وكلهم قد أنجب ! » ، أي : وُلِدَ لهم أولاد نجباء فضلاء في أنفسهم ، وآباؤهم مَوْقِي حَمَقَاء !!

وقال ابن الزبير : « لا يمنعكم من تزُوجِ امرأةٍ قِصْرُهَا ، فَإِنَّ الطَوِيلَةَ تلد

القصيرة ، والقصيرة تَلْدُ الطَّوِيل ، وَإِيَاكُمْ وَالْمُذَكَّرَةَ فَإِنَّهَا لَا تُنَجَّبُ .^(٣) وامرأة مُذَكَّرَةٌ : تُشْبِهُ فِي شَمَائِلِهَا الرَّجَالَ ، لَا فِي خَلْقَتِهَا .

وجاء في شعر العباس بن مرداس السُّلَمِيِّ ، يذُكُرُ فَرَسِيهِ (صَوْبَةٌ)

و (الصموت) :

أعددت (صَوْبَةٌ) و(الصُّمُوتَ) ومارناً ومُفَاضَةً لِلرُّوعِ كَالسُّخْلِ
فُطِرَ الْعِنَانِ ، كَأَنَّ مَلْجَمَهَا فِي رَأْسِ نَابِتَةٍ مِنَ النَّخْلِ
بَيْنَ الْحَمَالَةِ وَالْقُرَيْظِ ، لَقَدْ أَنْجَبْتَ مِنْ أُمِّ وَمِنْ فَحْلِ^(٤)
وفي قول شاعر آخر في (شقيق) فارس (مِيَّاس) ، وهو في كتاب أنساب
الخيال ، ولم يعز إلى قائله :

عَرَانِينَ مِنْ عَبْدِ بْنِ عَنَمٍ ، أَبُوهُمُ هِجَانٌ ، تَسَامَى فِي الْهِجَانِ ، وَأَنْجَبَا^(٥)
وفي تاريخ ابن الأثير : « قال إسحاق بن إبراهيم المصعبِي ، وهو يُحَاوِرُ
المعتصم ، وقد قال له : إنه نظر إلى أخيه المأمون ، وقد اصطنع أربعة فأفلحوا ،
واصطنعت أربعة فلم يفلح أحد منهم . فقلت : أجيب علي أمان من غضبك ؟
قال : نعم . قلت : يا أمير المؤمنين ، نظر أخوك إلى الأصول فاستعملها
فأنجبت ، واستعمل أمير المؤمنين فروعاً فلم تُنَجَّبْ ، إذ لا أصول لها . فقال :
يا إسحاق : لِمُقَاسَاةِ مَا مَرَّ بِي طَوَّلَ هَذِهِ الْمُدَّةَ أَهْوَى عَلَيَّ مِنْ هَذَا الْجَوَابِ ! »^(٦) .

- وبسبيل من هذا الاستعمال الصحيح لهذا الفعل ، قولُ الدَّهْلِيِّ فِي (ذَيْلِ
الْعَبْرِ) فِي مَفِيدِ الدَّوْلَةِ نَجْمِ الدِّينِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ الْحَبَّازِ ، الْمَتَوَفَى سَنَةَ
٧٠٣ هـ : « كَتَبَ عَمَّنْ دَبٌّ وَدَرَجٌ ، وَجَمَعَ ، وَكَتَبَ الْكَثِيرَ ، وَلَمْ يُنَجَّبْ » ،
أي : لم يتقن ما جمع وكتب . وقد نقل محقق الكتاب من شذرات الذهب
(٨ / ٦) : « أَنَّهُ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، يُقَالُ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ ، وَكَانَ مُسَيِّدًا وَقْتَهُ »^(٧) .

ومنه أيضاً قول شاعر العصر الحديث « أحمد شوقي » في قصيدة (صحبة

المكتب) الرَّائِعَةُ :

وَكَمْ مُنَجَّبٍ فِي تَلْقَى الدُّرُوسِ تَلْقَى الْحَيَاةَ فَلَمْ يُنَجَّبِ

وأكتفي بهذا القدر من الاستعمال الصحيح لهذا الفعل ، وأنتقل إلى ما ورد منه في بعض الكلام مخالفاً لقاعدة الباب وأمثله ، ومنه ما يوهم أنه استعمال صحيح لا مانع يمنع منه لوروده في بعض المعاجم ، أذكرُ ذلك استكمالاً للتحقيق الذي أردته ، ودرءاً للشُّبهات التي اكتنفته منها .

وقد عثرت في بعض الشعر القديم على نصين ، ورد فيهما هذا الفعل متعدياً ، أحدهما لشاعر جاهلي ، هو طُفَيْلُ الغَنَوِيِّ وَصَافُ الخيل المشهور ، والآخر لراجز من مخضرمي الدُولَتَيْنِ : الأُمَوِيَّةِ والعباسِيَّةِ ، يقال له « حفص الأُموي مولا هم » .

فأما نص طُفَيْلِ الغَنَوِيِّ – وهو في تاج العروس – فهو قوله في (ك/ت/م)

يصف بعض أفراس العرب :

دِقَاقُ كَأَمْثَالِ السُّوَاجِنِ ضُمَّرُ دَخَائِرُ مَا أَبْقَى الْغُرَابُ وَمُذْهَبُ
أَبُوهُنَّ مَكْتُومٌ وَأَعْوَجُ ، أَنْجِبَا وِرَاداً وَحُوراً لَيْسَ فِيهِنَّ مُغْرِبُ^(٨)

وفي هذين البيتين تحريفان ، (فالشواجن) في البيت الأول هي تحريف السَّراحين أي الذئاب ، والعرب يشبهون الأفراس بها في ضمورها وعدوها ، ولا معنى للشواجن في سياق البيت ، وروايته في ديوان طُفَيْلِ :

وخيل كأمثال السَّراحِ مصونة دَخَائِرُ مَا أَبْقَى الْغُرَابُ وَمُذْهَبُ
والسَّراحِ والسَّراحين ، كلاهما جمع السَّرْحَانِ .

و (أنجبا) في البيت الثاني ، هي في الرّواية الصَّحيحة (تفتلى) – أي تفصل من أماتها – كما جاء في ديوان طُفَيْلِ ، وهو محقق على أصول معتمدة . وقد حققه كرنكو ، وطبعه في سنة ١٩٢٧م في ليدن في سلسلة جيب التذكارية ، وأعاد تحقيقه محمد عبدالقادر أحمد معتمداً على أصلين : تحقيق كرنكو ، ونسخة صحيحة من الديوان في مكتبة الآثار القديمة ببغداد من رواية أبي حاتم السَّجِسْتَانِي عن الأَصْمَعِيِّ ، وطبعه في بيروت سنة ١٩٦٨م .

ومما يُسْتَأْنَسُ به في تصويب هذا التحقيق شعر آخر لَطُفَيْلِ الغَنَوِيِّ

في ديوانه ، وهو قوله :

أعرافِ لُبْنَى الخَيْلِ ، يا بُعْدَ مَجْلَبٍ^(١)
وأعْوَجَ تَنْمِي نَسَبَةَ الْمُتَنَسِّبِ
بناتِ الغَرِيبِ وَالوَجِيهِ لِاحِقِ
وراداً وَحُوراً مُشْرِفاً حَجَبَاتِهَا
جَرى فَوْقَها وَاسْتَشَعْرَتْ لَوْنُ مُذْهَبِ
وَكُمْتاً مُدْمَماً ، كَأَنَّ مُتُونِهَا
وأما نص الرَّاجِزِ حَفْصِ الأَمْوِيِّ مولاها ، فهو قوله في أرجوزة ارتجزها

ارتجزاً :

إِنَّ الجَوَادَ السَّابِقَ ، الإِمَامُ خَلِيفَةُ اللّهِ الرِّضَى الهَمَامُ
أَنْجَبَهُ السَّوَابِقُ الكِرَامُ مِنْ مُنْجِبَاتِ مَالِهَنْ^(٢) ذَامُ

وهذا الرجز ، ذكره ياقوت في ترجمة حفص هذا في معجم الأدباء^(٣) ، في خبر يتحدث فيه راويه ، وياقوت ناقل عنه ، عن حلبة زعم أن هشام ابن عبد الملك أجرى فيها بين يديه أربعة آلاف فرس ، وهو ينظر إليها تدور ، وبينها فرس له ، وجعل الناس يتراءونها ، حتى أقبل فرسه كأنه ريح لا يتعلق به شيء ، حتى دخل سابقاً ، وأخذ القصبه ، ثم جاءت الخيل بعده أفاذاً وأفواجاً ، فوثب الرجزا يرتجزون من فورهم ، بعضهم يرتجز في مدح الخليفة وفرسه كما فعل حفص ، وبعضهم يرتجز في مدح غيره كما فعل غيره على ما جاء في الخبر . وهو في جملته وتفصيله مصنوع مفتعل ، وفيه إحالة ظاهرة ، فإن اجراء أربعة آلاف فرس أمر غير معقول ، وهبها يتسع لها الطريق والميدان ، فكيف تسلم من أن يحطم بعضها بعضاً ؟ وهبها تسلم من أن يحطم بعضها بعضاً ، فكيف استبين فرس الخليفة من بينها في عجاجتها ؟ ولم كان وحده من بين أربعة آلاف فرس الریح ، لا يتعلق به شيء ؟ فهل كانت تلك الأفراس كوادن ، وكان هو وحده الجواد ؟ ثم بعد هذا كيف يعقل أن يتجاوز الرجزا (غير حفص) الخليفة بالمدح ، وفرسه هو السابق ، وهو ، أعني الخليفة ، موضع رجائهم في نيل جوائزه ؟

أقول هذا ومعني المنطق المعقول ، لِأَخْلَصَ إلى رَفَضِ هذا الرَّجَزِ من حيث هو مصنوع وموضوع . على أنني أدعُ هذ النقد الداخلي كُلَّهُ ، وأقرر أن هذا الرجز مسوق في قصص في كتاب أخبار وتراجم ، وليس في كتاب لغة محقق معتمد ، ومثله يحتمل وضع كلمة فيه موضع أخرى ، فلم لا تكون (أنجبه) هذه في الأصل (نَجَلُهُ) ، فبَدَلْهَا الرَّأْيِيَّةُ أو الناقل أو الناسخ ، والوزن قابل لها ؟ وحفص الأموي راجز معروف عند علماء اللغة . يستظهرون برَجَزِهِ في دواوينهم الكبار ، وفي « لسان العرب » وغيره أشياء من رجزه استشهد بها في موادّ (دخ) و (جليخ) و (طليخ) و (لخ) و (أخ) ، وغيرها مما لم يُسَعِّفْنِي الوقت لتقصيه ، فلا جَرَمَ أَنَّهُمْ ما كانوا ليغفلوا عن هذا الرجز الَّذِي فيه (أنجبه) لو صحت عندهم روايته ، ليؤكدوا به وجهاً جديداً لِإِسْتِعْمَالِهِ . وهذا الأمر ، أعني وضع كلمة موضع أخرى ، كثير . وفي هذا الخبر في « معجم الأدباء » حرف اسم فرس الخليفة ، واسمه (الذائد) فصِيرَ (الزابد) في موضعين منه ، في نثره وفي رَجَزِهِ ، وليس في خيل العرب فرس اسمه (الزابد) على وجه التحقيق . فهذا مثل ذاك .

وَأَلْحَقْ بهذين النصين كلاماً قرأته في كتاب أنساب الخيل لابن الكلبي في كلامه على (الصفا) أو (الصفا) - كذا ولم يحزر فيه - وهو فرس مجاشع ابن مسعود السُّلَمِيّ ، وقد جاء فيه : ان عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، اشترى هذه الفرس^(١) بعشرة آلاف درهم ، ثم غزا مجاشع ، فقال عمر : تحبس منه بالمدينة ، وصاحبها في نحر العدو ، وهو إليها أحوج ؟ فَرَدَّهَا إليه ، (فَأَنْجَبَتْ عنده ولده) ، حتى بعث الحجاج بن يوسف ، فأخذها بعينها - كذا . وهذا خبر غريب في نفسه ، لاستحالة أن يشتري عمر فرساً بهذا المال الكثير ليرتبطها ، ولإستحالة أخرى أبلغ في البُطْلان ، وهي أن يعيش الفرس ويعيش ولدها إلى زمن الحجاج بن يوسف !

ولندعُ هذا ، ونقف عند عبارة : (أنجبت عنده ولده) ، فإن احتمال زيادة (ولده) فيه من النَّسَاحِ ، غير بعيد ، وورودها على هذا النحو ، مُجَافٍ لِمُدْرَكِ

الباب وأمثله : أعني (باب همزة الإتيان) ، ولا يمكن أن تنزِعَ إليه السليقة العربية الموروثة في العصور الأولى .

بعدَ هذا التحقيق ، أسوق أمثلة مما انزلق إليه بعض المؤلدين وبعض المعاصرين في نقل هذا الفعل عن جهة صوابه ، ليكون الدارس على بينة مما يراه . ويحضرنني من كلام المؤلدين مثالان ، أحدهما كتب به شبلى الدولة مقاتل^(١٣) بن عطية الله البكري من شعراء (خريدة القصر)^(١٤) ، أي المئة السادسة الهجرية ، وهو في وفيات الأعيان^(١٥) وإنباه الرواة^(١٦) أيضاً - إلى جار الله الزمخشري ، قال :

هَذَا أَدِيبٌ كَامِلٌ مِثْلُ الدَّرَارِيِّ دُرَّةُ
زَمَخْشَرِيٌّ فَاضِلٌ (أَنْجَبَهُ) زَمَخْشَرَةُ
كَالْبَحْرِ : إِنْ لَمْ أَرَهُ ، فَقَدْ أَتَانِي خَبَرُهُ

والمثال الآخر ، أصبته في شرح نهج البلاغة لأبْن أبي الحديد^(١٧) قال :
« واحتذيت أنا حدو أبي نصر بن نباتة ، فقلت لأبي المظفر هبة الله بن موسى الموسوي :

أَمَكِ الدَّرَّةُ الَّتِي (أَنْجَبَتْ) مِنْ جَوْهَرِ الْمَجْدِ رَاضِيًا مَرَضِيًا

ومن كلام المعاصرين قول الأمير شكيب أرسلان في « أناطول فرنس »^(١٨) :
« إن هذا الهازل العظيم كلما توغَّلَ في حُبِّ الطَّيْبَةِ وَعَشَقَ الْإِنْسَانِيَةَ ، تَقَرَّبَ إِلَى الْمَسَائِلِ الْاجْتِمَاعِيَةِ . (أَنْجَبَهُ الشُّعْبُ) ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْقَى مِنَ الشُّعْبِ » ، وقوله فيه أيضاً^(١٩) : « فهو عندي أعظم عبقرى (أنجبته فرنسة) » ، وقال في ملحق الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون : « أَنْجَبَتْ أَفْرِيْقِيَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ اجْتِمَاعِيًا مِنْ الطَّبَقَةِ الْأُولَى فِي شَخْصِ ابْنِ خَلْدُونَ . » وقال في (أحمد شوقي)^(٢٠) :
« وجدير بالشاعر الَّذِي (أَنْجَبَهُ هَذَا الْوَادِي) أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْهُ خَطَابٌ شَهِيرٌ . »

وهذا كله مجافٍ للصواب .

ومما جاء منه في شعر المعاصرين ، قول معروف الرصافي في بعض شعره

الاستنهاضيّ في إبان شبابه ، وهو يخاطب بغداد :
أراك عقلت لا تلدين حُرّاً فهلاً (تُنجبين فتىً أغراً)
وكننتِ لمثله أذكى وُلُود
أراد : فهلاً تلدين ؟ ولو قال : « تنجلين ، أو : تنسلين » ، لحالفة التوفيق ،
ولزم السليقة الأصيلة .

(٢)

اللفظ الثاني فعل هَرَبَ ومصدره .
من معاجم اللغة ما أورد مصدراً واحداً له ، ليس غير ، وهو الهَرَبُ .
ففي تهذيب اللغة : « وأهرب فلان فلاناً إذا اضطره إلى الهرب » ليس فيه أكثر
من هذا . وفي الصحاح : « الهَرَبُ : الفرار » ، وفي لسان العرب : « الهرب :
الفرار . هرب يهرب هَرَباً : فرَّ . يكون ذلك للإنسان وغيره من أنواع الحيوان » .
ومنها ما أورد مصدرين له : الهَرَبُ والمهرب ، كما في أساس البلاغة ،
ولفظه : « جَدَّ به الهَرَبُ ، والمَهْرَبُ » .
ومنها ما أورد ثلاثة مَصَادِرَ له : الهرب ، والمهرب ، والهَرَبان
— كما في تكملة الصَّغاني ، والقاموس المحيط ، وقال الزبيدي في تاج
العروس : « وهذا أي الهربان عن الصَّغاني » ، وعَلَّلَ ورودها على فَعْلان بما فيه
من الجَوْلان والاضطراب .

والهرب والمهرب ، ، كثيران في كلام العرب ، ولكن الهَرَبان قليل ،
بل غريب ، لا أحفظ له شاهداً يوثق به ، وأغلب الظن أن الصَّغاني لم يذكره
اعتباطاً ، وأن المجد قد تابعه عليه . وتعليل الزبيدي للهَرَبان بما فيه من الجولان
والاضطراب ، كالزَوَّغان والعَسَلان والغَلَيان والفَوَزان ، سليم منطقياً ، ولكن
الجبرة في اللغة بالشاهد لا بالتعليل .

وانفرد ابن القطاع في كتاب الأفعال ، فذكر (الهُرُوبَ) مع الهَرَبِ ،
وأهمل المَهْرَبَ والهَرَبان ، ولم يوثق (الهُرُوبَ) بالشاهد . وفي نفسي

من ابن القطاع شيء ، بسبب انفراده بأشياء غيره أيضاً . وجاء الهروب عَرَضاً في الزمن الأخير في نموذج (المعجم الكبير) لسنة ١٩٥٦ الذي ألغى ، وذلك في مادة (أبق) ، قال : « وقال الأزهرى : الأَبْقُ : هُرُوبُ العبدِ من سيِّده » ، والنَّصُّ في لسان العرب « الأَبْقُ : هَرَبُ العبدِ من سيِّده » . وكذلك فعل (المعجم الوسيط) ، فذكر الهَرَبَ والهُرُوبَ والهَرَبَانَ مجتمعات . ثم أفرد المَهْرَبَ بالذكر بعد كلام على معاني الهَرَبِ وعلى مزیده الرباعي ، فلم أتبين الحكمة في ذلك . ولست أشك في أن المعجم الوسيط قد أخذ (الهروب) ، من أفعال ابن القطاع ، ورواية ابن القطاع (وليس هو من عصر الرواية) هي من قبيل الأحاد في الأحاديث ، ولا بُدُّ للعمل بالأحاد من تقويتها بما يعضدها ويُعزِّزها .

وقد سرى هذا (الهروب) إلى بعض شعري قديماً ، وبدالي فأذكيت العَيْنَ في طلب الشاهد له ، والتمسته في الفَيْئَةِ بعدَ الفَيْئَةِ ، فلم أقع عليه إلا في كتيب حديث يقصُّ سيرة عبقرى العرب الخليل بن أحمد ، رحمه الله . . ساق قصته مع ولده عبدالرحمن ، وكان فيما ذكروا أحق متخلفاً لا يفهم ، وعنيداً لا يستكين ، وقد جاء الخليل شاعر يزوره ، وجلس عنده ، وكان عبدالرحمن حاضراً ، وعرضت حاجة للخليل ، فقال لابنه : قُمْ وأحضرها . فقال ابنه : لا أقوم ، فقال : إذا لم تُقْم فاقعد . قال : لا أقعد ، قال : فأي شيء تصنع ؟ قال : فأي شيء أصنع ؟ فضحك الشاعر ، وقال للخليل : إن لك أن تتعزى ، فابنك ليس وحيداً في ذلك . . إن لي امرأة تُشابهه ، وقد قلت فيها شعراً . ثم أنشده الشعر ، فضحك الاثنان ، وضمَّ عبدالرحمن شَفْتَهُ السُّفْلَى إلى العليا وأبرزهما إلى الأمام احتجاجاً وأنفةً .

وشعر هذا الشاعر الذي فيه شاهد (الهروب) هو قوله :

سَكْتُ ، فقالت : لِمَ سَكْتُ عن الحقِّ ؟ وقلت ، فقالت : ما دعاك إلى النُّطْقِ ؟
فأومات : هل من حالةٍ بينَ ذا وذا ؟ فقالت : وذا الایماء أيضاً من الحُمقِ ؟
فلم أر لي إذ حَلَّتِ الغربَ راحةً من الشَّرِّ إلا في (الهروب) إلى الشَّرِّ

فلما أتيت الشَّرْقَ أَلْفَيْتَهَا بِهِ وقد قَعَدَت لي منه في ضَبِّقِ الطَّرْقِ
ولم أسترح لهذا الشعر ، لِأَنَّ قائله مجهول ، والكتيب الذي ساقه ليس
من كتب اللغة المعتمدة ، ولعلّه أيضاً قد داخله التحريف أو التبديل ، واللغة
كما نعلم جميعاً لا تقمض قمشاً من هنا وهنا ، وإنما تؤخذ من مواردها الأصيلة
المُحرَّرة .

ولقد صح ظنّي في مداخلة التبديل لهذا الشعر ، بل (للهروب) نفسه
في البيت الثالث ، إذ أصبته بعد لأيٍ في الشرح الكبير لمقامات الحريري
من تأليف أبي العباس أحمد بن عبدالمؤمن القيسي الشريفي ، وقد ساق الخبر
والشعر مرتين : مرة في ٢/٢٤٨ وفيها روايته البيت ، بيت الهروب ، على النحو
المتقدم مع إغفال اسم الشاعر أيضاً ، ومرة في ٢/٣٩٠ ، وقد نسب الشعر فيها
إلى أعرابي لم يُسمّه ، وليس هذا الشعر من نمط شعر الأعراب في شيء ،
والبيت في هذه الرواية قد وضع فيه (المسير) في موضع (الهروب) كما وضعت
كلمات غيرها بدل بعض الكلمات في المقطوعة . وهكذا تعارضت الروايتان
في كتاب واحد ، فسقطت الحجة ، وبطل الاستدلال ، هذا مع التساهل في قبول
المجاهيل .

(٣)

اللفظ الثالث : صمد ، ومعناه ، ومصدره .

جرى في الاستعمال الحديث (الصمود) مصدراً للفعل (صمد) :
وأُعطي غير معناه عند العرب .

والصّاد والميم والذال - كما قال أحمد بن فارس في (المقاييس) -
أصلان : أحدهما القصد ، والآخر الصلابة . فالأول الصمّد : القصد ، يقال :
صمدته صمداً ، وفلان مُصمّدٌ : إذا كان سيّداً يقصد إليه في الأمور ، وصما
أيضاً ، والله جلّ ثناؤه الصمّد ، وهو كل مكان صلب .
وعلى هذين المضمونين جرت الأمّهات المتداولة : تهذيب اللغة .



والصَّحاح ، وأساس البلاغة ، والقاموس المحيط ، ولسان العرب ، وتاج العروس ، والنهاية ، ومفردات الراغب .

وكلها قد ذكرت (الصَّمَد) وحدهُ مصدرًا لِـ (صَمَد) ، ولم يذكر شيء منها (الصُّمُود) ، كما أنها كُلُّها ذَكَرت من معاني هذه المادة ما لا يخرج عن تأصيل (المقاييس) لأصليها : القصد والصلابة ، ما خلا زيادات عليه في بيان وجوه استعمال فعله متعدياً بنفسه ، أو بالهمزة ، أو بالتضعيف . وأذكر منها ما يعنيني ، وهو من لسان العرب وتاج العروس ، ففيهما : « صَمَدُهُ ، يصمده ، صمداً ، وصَمَدٌ إليه : كلاهما قَصْدُهُ . وصَمَدٌ صَمَدٌ هذا الأمر : قَصَدَ قَصْدَهُ واعتمده ، وتَصَمَّدَ له بالعصا : قَصَدَ . وفي حديث معاذ بن الجَمُوح في قتل أبي جهل - وليلاحظ أنه مسوق في بيان معنى القصد - : « فَصَمَدت له حتى أمكنتني منه غِرَّةً » ، أي : وَثَبْتُ له وقصدته .

وقد حرف النُّسَاح أو المطبعة (وثبت له) إلى (ثَبَّتْ له) في (النهاية في غريب الحديث) طبعة المطبعة الخيرية ، ومختصرها (المسمى بالدر النثير) القابع في أسفل (النهاية) ، فصرف بذلك عن معناه خلافاً لِنَصِي اللسان والتاج . والذي يناسب القصد إنما هو الوُثُوب لا الثَّبَات ، وليس للثبات صلة ما بالسِّيَاق وبالأصل المؤصل للصاد والميم والذال ، فهو مباين له بلا نزاع .

وقد شاع في الأيام الأخيرة (الصُّمُود) مصدرًا لِصَمَد ، واستعمل بمعنى الثبات ، فقالوا : صامد وصامدون ، أي ثابت وثابتون .

فأما (الصمود) مصدرًا لِصَمَد ، فقد أغفلتُه الأمهات ، ولم تذكر له غير مصدر واحد هو (الصَّمَدُ) كما قدمت . وانفرد ابن القطاع بذكره مع (الصَّمَد) في كتاب الأفعال كما انفرد بالهروب وبغيره أيضاً ، فقال : « صمدت إلى الله تعالى صمداً وضموداً ، وأصمدت : لجأت . وصمَدْتُ للشَّيء صَمَدًا ، وصمَدْتُهُ : قَصَدْتُهُ » . ويلاحظ ، إذ ذكر الصُّمُود ، أنه خصَّه بمعنى اللجوء ، ليس غير . واللجوء فيه معنى القصد ، وكلاهما بعيد عن الثَّبَات .

في (الثَّبات) الرُّسُوحُ والاستقرار ، وفي (الصَّمْد) الحركة والمبادرة والثوب ، وإعطاء الصمد معنى الثبات إضعافٌ له ، ونحن نثبتُ للعدوِّ في قتاله ، ثم نصمُدُّ له ونهجمُ عليه ، فالثبات أولاً ، ثم يكون الهجوم بعد الرسوخ والتعبئة والاستعداد .

قال الله تعالى في سورة الأنفال (٤٥) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾ أي : لا تفروا ولا تضطربوا . وقال في سورة البقرة (٢٥٠) وسورة آل عمران (١٤٧) : ﴿ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا ﴾ .

وإذا أردنا الهجوم ، قلنا صَمْدًا صَمْدًا . ألا نرى إلى الإمام عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، كيف يقول ذلك لأصحابه في أول أيام اللقاء والحرب بصفتين – وهو في نهج البلاغة : « . . فعاودوا الكرَّ ، واستحْيوا من الفرِّ ، فأنه عارٌ في الأعقاب ، ونارٌ يوم الحساب ، وطيبوا عن أنفسكم نفساً ، وأمشوا إلى الموت مِشْيَةً سُجْحًا ، وعليكم بهذا السواد الأعظم والرواق المُطَنَّب ، فاضربوا تَبَجَّهُ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ كَامِنٌ فِي كِسْرِهِ ، وقد قَدَّمَ للوثبة يداً ، وأخَّرَ للنكوص رجلاً ، (فَصَمْدًا صَمْدًا) ، حَتَّى يَنْجَلِيَ لَكُمْ عَمُودُ الْحَقِّ ، وأنتم الأعلون ، واللَّه معكم ، ولن يترُكم أعمالكم »^(١١) .

أهذا الكلام ، إذ يقول فيه بعد أمره أصحابه بمعاودة الكرِّ : (فَصَمْدًا صَمْدًا) ، يشم منه معنى غير معنى القصدُ والهجوم ؟
قال ابن أبي الحديد يشرحُه : « وقوله ، عليه السلام : فَصَمْدًا صَمْدًا ، أي : اصمُدُوا صَمْدًا صَمْدًا . صمدت لفلان : أي قصدت له » .

وجاء في خبر ذهاب شبيب نحو الكوفة ومحاربه الحجاج وإخافته ، قوله – وهو في شرح نهج البلاغة : « دَبُّوا دَبِيئًا تَحْتَ تَرَائِيكُمْ ، حَتَّى إِذَا سَارَتْ أَسَنَةٌ أَصْحَابَ الْحَجَّاجِ فَوْقَهَا ، (فَأَدْلَفُوهَا صَمْدًا) ، وادخلوا تحتها ، واضربوا سُوقَهُمْ وَأَقْدَامَهُمْ ، وهي الهزيمة بإذن الله » ، فأقبلوا يَدْبُون دَبِيئًا تَحْتَ الْحَجَفِ (صَمْدًا صَمْدًا) نحو أصحاب الحجاج^(١٢)

أفأراد شيبب بقوله : (فأدلفوها صَمْدًا) ، ويقوله : (صَمْدًا صَمْدًا) نحو أصحاب الحجاج » : أثبتوا لهم ، أم أراد اقصدوا نحوهم ؟
وإذا استقر هذا كله في الأذهان ، واطمأنت إليه النفوس ، فلعله يصلح حينئذٍ مُنْطَلَقاً لمعاودة النظر في تحرير هذه المادة في (المعجم الوسيط) عند إعداده لطبعة جديدة ، إذ جاء فيه : « صمد ، يصمد ، صَمْدًا ، وصموداً : نَبَتٌ واستمر ، ومنه قول الإمام علي : صَمْدًا صَمْدًا حَتَّى يَتَجَلَّى^(١٣) لَكُمْ عَمُودَ الْحَقِّ : ثَبَاتًا ثَبَاتًا . » إلى آخر ما جاء فيه . وقد قَدِّمْتُ الحُجَّةَ على ما يفيد خلاف هذا .

وأغلب الظنَّ عندي أن (الصُّمُودَ) الشائع الذي تجري به الأقلام وتنطقه الألسنة ، مُحَرَّفٌ من الصُّمُودِ ، وإن كاتباً من الكتاب قد استعمله مُتَفَاصِحاً وَمُتَقَبِّلاً مذهب البلغاء في انتقاء الألفاظ ، فتلقفه منه المتلقفون ، ثم أبدلوا سينه صاداً على سبيل التوهم . والسمود تشترك فيه عدّة معانٍ ، ومن هذه المعاني : الثبات في الأرض والدوام عليه ، ومنها رفع الرجل رأسه تكبراً ، والسامد : المنتصب إذا كان رافعاً رأسه ، ناصباً صدره . وفي حديث علي ، رضي الله عنه ، وقد خرج إلى المسجد والناس ينتظرونه للصلاة قياماً ، فقال : مالي أراكم سامدين ؟ قال الشارح : أنكر عليهم قيامهم قبل أن يروا إمامهم .

(٤)

أردت من محاكمة هذه الألفاظ إلى أصولها اللغوية الأصيلة ، وأنصبتها الحقيقية - وغيرها كثير - أن أستبين المذهب الذي ينبغي أن يُسْتَنَ في تدوين المعجم الحديث ، وما يودع فيه من ألفاظ صالحة استدراكاً على المعاجم الأصول ، وما نرفض إيداعه فيه من الألفاظ التي تحيِّفها الزينغ أو التحريف أو التصحيف ، ويظنُّ المتعجلُ سلامتها من ذلك ، كما يفرض الحفظ على أصالة اللغة أن نفعل . وهي بعدُ من وفرة الألفاظ ومن الاتساع والطواعية والمواتاة بحيث لا تحتاج إطلاقاً إلى إدخال الفاسد عليها ، المنحرف عن معانيها ومقاصدها .

الاستدراك على المعاجم الأصول سهلٌ ميسور حيناً ، وصعبٌ بل عسيرٌ حيناً آخر . سهلٌ ميسور حين يتصل الأمر بالمؤلّد والمُعرّب ونحوهما - دونَ العامي المبتذل - مما لم يدونَ في المعاجم الأصول ، ويظفر به في كتب غيرها ، ويجمع من مظانّه المعتمدة ويدون في المعجم الحديث . وهو صعب بل عسيرٌ غاية العُسر حين يتصل الأمر بالفصاح ، يُظنُّ أنّها فاتت الأوائل ، وتحسب حين يظفر بها في كتابٍ من غير كتب اللغة صيداً أفلت من شباك القنّاص ، فيسارع إلى قيدها ، وتقبل قبل أن يتبين مصدرها وموردها ، وقبل أن تمحصّ وتعارض على الأصول المحررة بتدقيق بالغ . ونحن نعلم أن هذه الكتب قد اعتورها من التحريف والتصحيف والنقص والزيادة ما يتجاوز حدود التصور . وقبل أن يحرق العلماء الأثبات هذه الكتب تحريراً علمياً أصيلاً وعميقاً ، يثُل إلى علم وفهم وتثبت ، لا يجوزُ في نظري الأخذُ منها والاحتجاج بها لصحة شيء أو استدراكه .

والأمثلة التي عرضتها صورٌ ، مثل في وجوها العورُ والتشويه والمسّخ ، وغيرها كثيرٌ جداً ، ولعلّها تسمح لمثل نظرتي إليها وإلى أمثالها أن نقف منها موقف الحذر ، ولا نقبل شيئاً منها ، إلا بعد تحقيقه كما يفرض وفاء الدّم للغتنا الكريمة الغالية .

وأنا إذ أعرض هذه الألفاظ المنقودة ، لا أفق دونها موقف « حامي الهدف » في « لعبة الكرة » ، وإن كان الأمر في جملته وتفصيله جدّاً بالغ الخطورة في حياة اللغة . وإنما أرجو أن تكون دولةً بينكم في مناقشة منهجها ، وتبين ما فيه من خطأ ومن صواب .

إن هذه اللغة ليست ملكاً لفرد ، ولا لأهل إقليم بعينه ، وإنما هي ملك الأمة العربية جمعاء ، ملك أبنائها الحاضرين والمقبلين ، بل ملك الأمة الإسلامية ما بين مشرقٍ للشمس ومغرب ، في حاضرٍ وفي مستقبل . هي لسان القرآن ، وهو لسان الدين الذي تدين به ، وتطبق به شهادتها ، وترفع أذانها ، وتتلوه في صلواتها

آناء الليل وأطراف النهار.

أقول هذا ، وأنتم جميعاً أفقه مني له ، وأبعد عمقاً في فهمه ، وأكمل إليكم نقله وتمحيصه ، والله ولي التوفيق .

- (١) سورة غافر - في الآية ٦٤ ، وسورة التغابن - في الآية ٣ .
- (٢) سورة الاسراء - في الآية ٧ .
- (٣) عيون الأخبار ٣/٤ .
- (٤) أنساب الخيل ، لابن الكلبي ٨٣ .
- (٥) أنساب الخيل ٨٣ .
- (٦) الكامل ٦/١٩٥ .
- (٧) ذيل العبر ، طبعة وزارة الثقافة الكويتية ، بتحقيق الأستاذ رشاد عبدالمطلب .
- (٨) الغراب ، ومذهب ، ومكتوم ، وأعوج : من فحول خيل العرب قبل الإسلام . والمغرب الذي ابيضت مشافره ومحاجره وبطنه .
- (٩) قال ياقوت : « قال أبو زياد : في بلاد العرب بلدان كثيرة تسمى الأعراف ، منها أعراف ليني ، وأعراف غمرة ، واستشهد بشعر طليل هذا .
- (١٠) كذا في في معجم الأدباء ، والظاهر : ما بهن .
- (١١) معجم الأدباء ١٠/٢٠٩ - ٢١٤ ط . أحمد فريد رفاعي .
- (١٢) العرب تقول : هذه الفرس .
- (١٣) في الجزء الرابع من قسم شعراء العراق ، مخطوط (بتحقيقي) [نُشر من بعد] .
- (١٤) في إنباه الرواة : « مقبل » ، وهو تحريف .
- (١٥) ج ٢/١١٤ ط . الميمنة بمصر ١٣١٠هـ .
- (١٦) في ترجمة الزمخشري ٣/٢٧١ .
- (١٧) ٣٧٤/١ .
- (١٨) كتاب أناتول فرانس في مبادله ٣٨ .
- (١٩) ص ١٥٨ .
- (٢٠) كتاب شوقي أو صداقة أربعين سنة ، ص ٣٣٤ .
- (٢١) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد : ١/٤٧٩ .
- (٢٢) شرح نهج البلاغة ١/٤٢٢ - والحجف : جمع حجفة ، وهي الترس من جلود وليس فيه خشب ولا عَقَب .
- (٢٣) في شرح النهج « ينجلي » بالنون .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الألفاظ الحضارية ودلالاتها وأمثلة منها

أجمع أهل العلم على أن لغة العرب هي من السَّعة بحيث لا يستطيع أن يحيط بها أحد ، وإنَّ عُمَرَ عُمَرَ « لُبْد » ، وتداولوا بينهم قديماً قولهم : « كلام العرب لا يحيط به إلا نبيُّ » . وهذا كلام حَرِيٌّ أن يكون صحيحاً كما قال أحمد ابن فارس . وأصل هذا القول للإمام العظيم محمد بن إدريس الشافعي القُرشيِّ ، رضوان الله عليه ، في أوائل كتابه « الرسالة » ، وهو إمام حُجَّة في لسان العرب كما هو حجة في فقه الشريعة ، قال : « . . . لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيِّ » .

كذلك أجمع أهل العلم على أن لغة العرب لم تنته إلينا كُلِّها ، وأنَّ الَّذي جاء عن العرب قليل من كثير ، وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله . ولا ريب في أن أئمة اللغة والرِّوَاة الأوائل قد أبلغوا في الجهد في تحصيل هذه اللغة العظيمة بمشاهدة العرب العاربة بها في ديارهم بالبادية ، فأتقنوها رِوَايةً ودرايةً ، ولم يألوا في ذلك نُصْحاً ، ولا ادَّخروا وُسْعاً ، والتزموا في تدوينها الأمانة والصدق كما يفرضهما الدين ، وأودعوا فيما ألفوه من كتب ورسائل ما صحَّ عندهم ، وتحرَّروا ضَبْطُهُ وإتقانه ، واتخذوا من ذلك مذهباً لا يعدُّونه . وكان جهدهم مُنْصَباً على فصاح اللغة ، وقلما أبهوا للدخيل ، الَّذي انتقل إلى العرب من الأمم الأعجمية المجاورة أو من النازلة فيهم في قديم الزَّمان . ويظهرُ هذا واضحاً كلَّ الوضوح في كتب الرَّعيل الأوَّل من طبقة الخليل بن أحمد ، والأصمعيِّ ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي عبيد ، وأضرابهم . ولكنَّ هذا الأمر لم يَدُم طويلاً ، فما لبثت الحال أن تبدلت حين اتَّسع العرب في المعارف الإنسانية ، واستبحروا في العُمران والتَّمُدُّن ، ودخلت اللغة ألفاظ حضارية وعلمية وفنية وفلسفية . وتطوَّرت اللغويون تبعاً لذلك ، فلبوا دواعي الحياة الجديدة ، واستجابوا لما ابتغى النَّاس معرفته من هذه الألفاظ الجديدة الطَّارئة ، فوسعوا لها فيما استجدوا من صياغة المعاجم . مكاناً إلى جانب الفصاح الأصيل . ولكنه

لم يكن واسعاً في أول الأمر ، ثم اتسع شيئاً فشيئاً ، وكثر إيراد الدخيل في المعاجم الجديدة ، وأفرد لها بعض أهل اللغة كتباً خاصة أوعبت قدراً كبيراً من هذه الألفاظ مما كان يدخل في علمهم ، وظلَّت أشياء كثيرة خارج ما أَلْفُوهُ لم تَنَلْ منهم عناية ، ولم يَتَقَصَّوْها ، لِأَن تَقَصَّيْها في مواردها هو من وراء القدرة لِإنتشارها ، ومنها ما يتصل بلغات شرقية ، وأخرى غربية لم يكونوا على صِلَة بها فيبحثوا ألفاظها . والباحث المتعمِّق إذ يصل أسبابه بتراث القدماء لِيَغْنَى من كنوزه ، يرى فيه من هذه الألفاظ الحضارية والعلمية الشَّيء الكثير ، ولا يرى لها في هذه المعاجم وجوداً ، وهي ألفاظ دهمَّة لها دلالات تاريخية ترشد إلى أشياء ذات شأن في علائقنا الماضية بالأُمم وعلائق الأُمم بنا ، سكت عنها التاريخ أو كاد ، وأفصح عنها هذه الألفاظ . ولكنَّ كتبنا اللغوية لم تأبَهُ لها ، أو هي أبهتْ لشيءٍ منها . ولكنَّها ساقَتِ الكلامَ عليها غامضاً ، وربَّما ضامَّتْها بالتحريف أو بالتصحييف أو بالتغيير ، فعَدَّدت صورها ، فتعذَّر تمييز الصحيح من السقيم ، وأطلقت القول في كثير منها بأنه معرب ، ولم تُنصَّ على أصله ما هو ؟ وهو أمر ذوبال في دراسة الصَّلَات اللغوية ، وصبغت تعريفاتها بصبغة لعموم ، واقتضبتْها اقتضاباً مُخْلاً ، فلا بُدُّ من استئناف الكتابة في ذلك على نحو من التَّحقيق والتَّوضيح ، وردَّ الأشياء إلى أصولها ردّاً يَصوِّر دلاليتها التاريخية .

وأسوق في حديثي الآن أمثلةً من هذه الألفاظ التي ضيقت في كتب اللغة أو أهملت فيها ، تكون فيها مُنْبَهَةٌ لما أريده ، وآملُ أن يستأنف المجمع الموقر تحرير هذا الفن الخطير ، كما آملُ أن تكون لي فيه مشاركة جادة فيما أستقبل من أيامي إن شاء الله .

— ١ —

القرسطون أ « القارسطون »

نقرأ في « كتاب طبقات النحويين واللغويين » قول مؤلفه الزُّبَيْدِيِّ الأندلسيِّ ، وهو يترجم للطلّاء المنجم إسماعيل بن يوسُفَ : « كان أهل العلم

بِصِنَاعَةِ الطَّلَاءِ بِالْعِرَاقِ يَضُنُّونَ بِصِنَاعَتِهِمْ . وكان إسماعيل بن يوسُفَ قد لازمهم وخدمهم ، فكانوا يُخْرِجُونَ إليه وإلى أصحابه من التَّلَامِيذِ العَقَاقِيرَ لِلدَّقِّ مَخْتَلِطَةً . فَتَحَيَّلَ إسماعيل بن يوسُفَ لِلْمَبِيَّتِ فِي خِزَانَةِ العَقَاقِيرِ ، وَأَعَدَّ (قَرَسُطُونًا) صَغِيرًا ، فَبَاتَ لَيْلَتَهُ تِلْكَ يَزِنُ كُلَّ عِقَاقِيرٍ هُنَالِكَ . فَلَمَّا كَانَ الْغَدَ ، أَخْرَجَتْ إِلَيْهِمُ العَقَاقِيرَ لِلدَّقِّ وَالطَّلَاءِ ، وَاسْتَعْمَلُوا ذَلِكَ . ثُمَّ رَجَعَ إسماعيل بن يوسُفَ مِنَ اللَّيْلَةِ الْقَابِلَةِ ، فَعَاوَدَ وَزَنَ عَقَاقِيرَ الْخِزَانَةِ ، فَعَرَفَ مَا نَقَصَ كُلَّ عِقَاقِيرٍ مِنْهَا ، فَعَلِمَ أَنَّهُ الْمَأْخُوذَ لِلِاسْتِعْمَالِ فِي ذَلِكَ ، فَكَتَبَ ذَلِكَ كُلَّهُ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ ، فَقَامَتْ لَهُ الصَّنَاعَةُ .»

ففي هذا النصِّ الطَّرِيفِ ، يَسْتَوْفِنَا لَفْظٌ غَرِيبٌ غَيْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَنَا ، وَنَجِدُ مَحَقَّقَ الْكِتَابِ قَدْ مَرَّ بِهِ مَرُورَ الْكِرَامِ فَلَمْ يَلْتَقِ إِلَيْهِ بِالْأَلْفَاءِ ، وَهُوَ قَدْ شَغِلَ بِمَا هُوَ أَهْوَنُ مِنْهُ شَأْنًا مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْعَامَةِ فِي الْكِتَابِ ، فَيَشْغَلُنَا الْبَحْثُ عَنِ الْاسْتِمْتَاعِ بِقِصَّةِ هَذَا الْبَاقِعَةِ وَثِقُوبِ ذَهْنِهِ وَسَعَةِ حِيلَتِهِ وَدَقَّةِ تَصَوُّرِهِ ، وَكَيْفِ اهْتَدَى إِلَى السَّرِّ ، وَقَامَتْ لَهُ الصَّنَاعَةُ .

هَذَا اللَّفْظُ الْغَرِيبُ ، هُوَ (الْقَرَسُطُونُ) ، بِقَافٍ وَرَاءَ وَسِينٍ وَطَاءٍ وَوَاوٍ وَنُونٍ . نَبَحَثُ عَنْهُ فِي مَوَارِدِهِ ، فَجَدَدَهُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ بِلَفْظِ (الْقَرَسُطُونُ) بِالصَّادِ ، وَقَدْ ضَبَطَ فِيهِ ضَبْطَ حَرَكَاتِ بَفْتَحِ الْقَافِ وَالرَّاءِ ، وَذَكَرَ فِي تَعْرِيفِهِ ، وَالنَّصُّ مِنْ طَبْعَةِ دَارِ صَادِرِ بَيْرُوتَ أَنَّهُ : « الْقَفَارُ . أَعْجَمِيٌّ ، لِأَنَّ فَعْلُولًا وَفَعْلُونًا لَيْسَا مِنْ أَبْنِيَّتِهِمْ » . فَمَا نَفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ ؟ وَمَا الْقَفَارُ ؟ وَمَا هَذَا الْأَعْجَمِيُّ ؟ وَمِنْ أَيِّ الْبَرَسَاءِ هُوَ ؟ وَنَفْزَعُ إِلَى (الْقَفَارِ) فِي مَادَتِهِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ، فَلَا نَحْلِي مِنْهُ بِطَائِلٍ ، فَتَنْتَقِلُ مِنْ مَجْهُولٍ إِلَى مَجْهُولٍ ، وَنَدُورُ بَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ فِي حَلْقَةٍ مَفْرَغَةٍ ، فَنَطْوِي الْكِتَابَ عَلَى غَيْرِهِ ، وَنَوَلِّي وَجُوهَنَا شَطْرَ « الصَّحَاحِ » وَ« الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ » وَكُتُبِ الْمَعْرَبَاتِ ، فَلَا نَجِدُهُ فِيهَا ، فَنَطْلُبُ « تَاجَ الْعُرُوسِ » وَإِذَا بِهِ يَنْقَلِ نَصَّ لِسَانِ الْعَرَبِ ، وَلَكِنَّهُ يَذْكَرُهُ صَحِيحًا (الْقَرَسُطُونُ) بِالسَّيْنِ وَفَاقًا لَطَبَقَاتِ النُّحُويِّينَ وَاللُّغُويِّينَ ، وَإِنْ كَانَ السَّيْنُ وَالْمِصَادُ يَتَعَاقَبَانِ

في اللغة العربية ، كالقسطاس والقسطاس ، والسراط والصراط ، ويجلي عن (القفار) التحريف فإذا هو (القبان) ، على أنه أتى بليس ، وهي « ليا » للمثنى^(١) . ولكن هل (القبان) مرادف (للقرسطون) ؟ وهل هما يتعاقبان على مُسمًى واحد بعينه من أشكال هذه الموازين ؟ ثم ما اللغة التي نقل منها (القرسطون) إلى العربية ؟ إن النص على أنه أعجمي ، وتعليل عجمته بأن فعلونا وفعلولاً ليا من أبنية العرب ، لا قيمة له على الإطلاق ، ولا يفيدنا معرفة نافعة في الاهتداء إلى العلاقات اللغوية ودلالاتها التاريخية .

فأما فيما يتعلق بالشأن الأول ، فأقرر فساد تفسير (القرسطون) بـ (القبان) ، وأقول : إن القرسطون شيء ، والقبان شيء آخر ، وإن كان كلاهما من الموازين . مَوْرِدُ (القرسطون) في عبارة « طبقات النحويين واللغويين » يدل دلالة قاطعة على أنه ميزان يوزن به العقار ، فلا جرم أنه صغير الجرم . أما القبان ، ولا يزال مستعملاً عندنا في العراق ، فهو ميزان توزن به الأشياء الثقيلة ، وقد عرّفه « المعجم الوسيط » فأحسن تعريفه ورسم إلى جانبه شكله على حقيقته المعروفة في بلادنا وفقاً لتعريفه ، وفيه : « القبان : الميزان ذو الذراع الطويلة المقسمة أقساماً ، ينقل عليها جسم ثقيل يسمى الرمانة ، لتعين على وزن ما يوزن . » ، وأزيد عليه أنه في الفارسية (كبان) ، وفي اللاتينية (كمانا) (Campana) ، ومن الناس من يراه انتقل إليها من الفارسية .

وأما فيما يتعلق بالشأن الثاني ، وهو جذم الكلمة ، فأقول : هو يوناني ، ولفظه في اللغة اليونانية Xaplo Tiwy (Kharistiyon) ، وهو يفيد ضبط راء (القرسطون) بالكسر ، كما يفيد كتابتها بزيادة الألف بعد القاف (قارسطون) . وهو مفسر عند اليونانيين بأنه ميزان توزن به الدراهم ، اخترعه (أرخميدس) العالم المتوفى سنة ٢١٢ قبل الميلاد . . . ويبدو من نص طبقات النحويين واللغويين أن العرب استعملوا (القرسطون) في وزن العقاقير ، وهي أدق من الدراهم ، فهل طوّروا (القرسطون) ؟ أو هم أبوه على حاله ، وقصروه

على وزن العقاقير به ؟

ومن الحقّ عليّ أن أشير إلى أن « محيط المحيط » قد عَرَفَ هذه اللفظة فذكرها بزيادة ألف بعد القاف ، ومثله ورد في « شرح الشَّرِيشي على مقامات الحريري » كما سيأتي . وفَسَّرَها « محيط المحيط » بأنها ميزان الدِّراهم ، ووَصَفَها بأنها « أعجمية » ، فلم يخصصها بلغة بعينها ، وهذا قصور بالغ .

هذا ، وقد ذكر في « المُعَرَّب » للجوالقيّ ، وفي « شفاء الغليل » للخفاجيّ : (القُسْطَار) بضم أوّله وكسره ، وفَسَّرَ فيهما بالميزان ، ولم يوضّح نوعه . وذكره كذلك « لسان العرب » و « تاج العروس » ، وأوردا له معاني عديدة ، ليس بينها الميزان ، وخصّاه بالصِّيرفي . ويظهر أن (القُسْطَار) الذي فسّره « المُعَرَّب » بالميزان ، وتابعه عليه « شفاء الغليل » هو تحريف (القسطاس) الذي فسّر في كتب اللغة تارة بالميزان ، وفُسِّرَ تارةً أخرى بأنه ميزان العدل أي ميزان كان .

وفي العربية لفظ يقابل فيما أرى (القَرَسْطُون) ، يمكن أن نخصّه بالموازين الصّغيرة الدّقيقة جدّاً ، كالتي يستعملها الصّيدلانيون وصاغة الذهب ، ذلك هو (التّريص) من قولهم : تَرِصُ الشّيء ، يَتَرِصُ تَرِاصَةً ، إذا أحكم وضبط ، فهو تارص وتريص ، ويقال : ميزان تريص ، وفي الحديث : « لو وُزِنَ رجاء المؤمن وخوفه بميزان تريص ، ما زاد أحدهما على الآخر » ، ويكون ذلك على سبيل نقله من الوصفية إلى الاسمية ، وهو شائع في استعمالات العربية عند إرادة التّوسّع .

وقد عُرِفَ في العهد العباسيّ نوع من الموازين الدّقيقة بأسم (الطّيّار) ، وهو لفظ مشترك ، أطلق يومئذ على الميزان الحساس ، وعلى ضرب من الزّوارق الخفيفة التي كانت شائعة ببغداد . وقد أهملت المعاجم الأوّل ، وأثبت الثاني . وفي (الطّيّار) الذي هو الميزان الحساس ، ألغز « الحريري » في « المقامة النّجراتية » فقال :

وذي طَيْشَةٍ شِقْفُهُ مَائِلٌ وما عَابَهُ بِهِمَا عَاقِلٌ
يُرَى أَبْدَأُ فَوْقَ عِلْيَةٍ كما يَعْتَلِي المَلِكُ العَادِلُ
تَسَاوَى لَدَيْهِ الحِصَى والنُّضَارُ وما يَسْتَوِي الحَقُّ والبَاطِلُ
وأعجِبُ أوصَافِهِ إِنْ نَظَرْتُ كما يَنْظُرُ الكَيْسُ العَاقِلُ
تِراضِي الخِصُومَ بِهِ حَاقِمًا وقد عَرَفُوا أَنَّهُ مَائِلُ

قال الشَّريشيّ : « الطَّيَّارُ : ميزان معروف عندهم ، يَرَجِّحُه أيسر شيء ، فلخفته سمي الطيار » ، قال : وقيل : « الطَّيَّارُ ميزان الدَّراهم المعروف عندهم بالفارسطون » . ثمَّ نقل عن الفنجديهيّ : « الطَّيَّارُ : لسان الميزان » .

قلت : ويُبْطَل قولُ الفنجديهيّ هذا تعريف الحريريّ له في هذه الأبيات ، وما ذكر من صفته وكونه يتراضى به الخصوم حاكماً ، وكونه يرى أبداً فوق عِلْيَةٍ ، وقد ألغز بالعلية عن اليد التي يمسك عليها الميزان .

وأحسن من هذا تفسير المُطرزيّ له في شرح المقامات المسمى « الإيضاح » قال : « الطَّيَّارُ : معيار الذهب ، لأنه على شكل طائر » . ثمَّ قال : « وقيل : هو ميزان لا لِسَانَ له » . وهذا التفسير مُهمٌّ جداً ، لأنه يعرفنا بأن هذا النوع الَّذِي لا لِسَانَ له من الموازين المستعملة الآن ، ويظن النَّاس أَنَّهُ من مخترعات « أوربة » ، قد سبقت إليه الحضارة العربيّة ، وتداولت استعماله قبل أوربة بعصور .

— ٢ —

البرفرا

ومن هذا النوع (البرفرا) .

نقرأ في شعر « النَّوايسِيّ قولُهُ متغزلاً (الديوان : جمع حمزة بن الحسن ،

٤٢٣ - ٤٢٤ ، ط : المطبعة الحميدية / مصر ، ١٣٢٢هـ) :

الحُبُّ فِي الأَحْشَاءِ قد عَسَكَرَا والدَّمْعُ فِي خَدَيَّ قد أَثَرَا

- ١٧٣ -

ونسوم عيني في الدجى ضائع
لوجهه شمس الضحى أسفرت
وقاعد «هاروت» في طرفه
بدا من «الخلد» لنا غدوة
في موكب تحميه خصيانه
فخلت أن الشمس لما بدا

ضيعه حُب رشا أخورا
والبدر في الظلماء قد أسفرا
يغتصب المقيبَل والمُذبرا
في قصب من صنع «إسكندرا»
كما رأيت المَلِك الأكبرا
لابسة عِقْدِيهِ و (البرفرا)

فما البرفرا ؟

النواصي ، إذ يتحدث في شعره هذا عن صورة هذا الرشا الأخور الذي
فتنه ، ويشير إلى أنه أمير من أبناء البيت العباسي ، يتحدث أيضاً عن زيّه ولباسه ،
وأنه قصب من صنع « الإسكندر » ، يعني الإسكندر بن فيلبس الملك اليوناني
المشهور ، وإنما أضاف صنعة القصب إليه ليرمز إلى أن ثوب هذا الأمير من نسيج
يوناني ، وأنه قصب مُمزج بالذهب . كما يفهم من البيت الخامس :

بدا من «الخلد» لنا غدوة في قصب من صنع «إسكندرا»

ومن البيت الأخير :

فخلت أن الشمس لما بدا لابسة عِقْدِيهِ والبرفرا
وواضح من هذا السياق أن (البرفرا) ، وأحسب النواصي قد تفرّد
بين الشعراء بإدخاله في الشعر ، هو إما لون ، وإما غلالة مصبوغة بهذا اللون .
وقد تفرّت عن هذا اللفظ في المعاجم القديمة وفي كتب المعرب
والدخيل ، فلم أصبه في شيء منها ، ثم أصبته بعد لأي في معجم حديث ، هو
« محيط المحيط » ، فإذا هو يذكره بصيغتين ليس في آخرهما ألف : « البرفير »
بزيادة ياء مثناة بعد الفاء ، و « الفرفير » ، بفاءين ، ويقول في تفسيره : « ضرب
من الألوان مركب من الأحمر والأزرق ، والثوب صبغ به ، ويعرف بالأرجوان .
فارسي » .

وسياق شعر النواصي ، يشير إلى هذين المعنيين جميعاً ، ويشير أيضاً

إلى أصل هذا اللفظ إشارة تمنع أن يكون إلا يونانياً محضاً ، لا فارسياً ، ونطقه باليونانية كما يستظهره العارفون « پُرفيرا » : « porfira » Kopy'upa ، فعربه النواصي « البرفا » . وعلى هذا تضم ياؤه وتسكن راؤه وتكسر فاؤه ، وتكون الألف في آخره أصلية وليست حرف إطلاق . وقد فسروه بأنه يقابل « الأرجوان في العربية » . والأرجوان الأحمر ، ورد في الشعر الجاهلي ، وعليه بيت عمرو بن كلثوم في مُعلّته :

كَأَنَّ ثِيَابَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ حُضْبِنَ بِأَرْجَوَانٍ أَوْ طَلِينَا
والعرب يقولون : أحمر أرجوان ، أي قانيء . وفي « الصحاح » و « أساس البلاغة » : فطيفة حمراء أرجوان . وقال ابن الأثير : والأكثر في كلامهم إضافة الثوب أو القطيفة إلى الأرجوان .

- ٣ -

الممزج

وقد ذكرت في أثناء الكلام على (البرفا) لفظ (الممزج) . وهو لفظ عربي خالص ، من هذه الألفاظ الحضارية ، دار في كتب التاريخ ، وفي كتب التمدن الإسلامي ، وفي الشعر ، وأغفلته المعاجم . وربما نجده يعرض لمحقق من محققي هذا التراث العربي ، فلا يدري ما هو ، فيهمله ، وقد يشك في صحته .

أذكر من هذا ما نراه في بعض مظان استعماله ، مثل « كتاب الذخائر والتحف » ، فإننا نقرأ فيه هذه العبارة :

« وحمل طغرلبيك إلى ملك الروم في سنة ٤٤٨ هـ . . . صدورة^(٣) لؤلؤ ، فيها خاتم سليمان . . . ومئة ثوب ملا (كذا) ممزج ، ومئتي (كذا) ثوب سقلاطون . . . » .

ونرى محقق الكتاب الفاضل يقف عند (الممزج) وقفة الشاك ، أو المنكر ، إذ يضع بجانبها قوله « كذا » ، وهو بأن يفعل هذا خليق ، ذلك

بأن مراجعه اللغوية قد أهملت هذا اللفظ ، فلم يَظْفَرُ به فيها ، فهل يخرج به بالحدس ، أو يُقَيِّمه على حاله ويشير إلى شكِّه فيه ؟ لا ريب أن ما فعله هو النهج الصحيح في التحقيق ، فليس من حقِّ أحد أن ينزع في مثل هذا إلى التخريجات . ومن هنا أهمله أيضاً في فهرست الألفاظ الحضارية الذي صنعه للكتاب ، على حين أورد في هذا الفهرست لفظ « ملا » المذكور في النَّصِّ قبل (مُمَزَّج) ، وفسرهُ بـ « ثوب » ، وأرى صحة « ملا » (مُلَاء) بالمدِّ ، جمع الملاءة ، وهو من الألفاظ العامَّة التي نجدُها في هذه المعاجم كبيرها وصغيرها ، قديمها وحديثها ، وما زالت تحيا في استعمالات النَّاسِ في بلاد الشام وغيرها ، فإننا نسمع الشاميين يقولون ملاية وملايات . وما إلى هذا أقصد ، ولكن جرت إليه المُجَاوَرَة ، فلَزِمَ التنبيه على صحته .

ويحضرني من استعمالات (المُمَزَّج) في الشعر العباسي شعر صَبُوحِي للكامل أبي عبدالله الحسين بن أبي الفوارس (شاعر بغدادي من شعراء المثة السادسة الهجرية) قال فيه :

صَبَا إِلَى اللُّهُوِّ فِي هُبُوبِ صَبَا	وقال: قُمْ ، فَالصَّبُوحُ قَدْ وَجَبَا
هَا أَنْجُمُ الصُّبْحِ مِنْ مَخَافَتِهَا	مِيلٌ إِلَى الغَرْبِ تَطَلُّبُ الهَرْبَا
وَأدهمُ اللَّيْلُ كَلَّمَا حَاوَلَ الـ	حُظُوءَةَ مِنْ أَشْهَبِ الصَّبَاحِ كَبَا
وَالدَّيْكَ قَدْ قَامَ فِي (مُمَزَّجَةٍ)	شَمَّرَ أَذْيَالَهَا ، وَشَدَّ قُبَا
يَصِيحُ إِذَا عَلَى الدُّجَى أَسْفَا	منه ، وَإِذَا عَلَى الضُّحَى طَرَبَا

وشعر آخر لأبي بكر القصار البغدادي المتوفى في ثامن المحرم سنة ٥١٤هـ ، يصف فيه ديكاً أيضاً ، وقد وضع فيه (الممزوجة) في موضع (المُمَزَّجَة) خلافاً للشائع الذائع في كتب التاريخ والأدب ، قال :

وَمُشَّمُّ الأذْيَالِ فِي (مَمَزُوجَةٍ)	مَتَسَوِّجٌ تَاجاً مِنَ العِيقِيَانِ
لِلجَاشِرِيَّةِ ظَلٌّ يَهْتَفُ سُحْرَةً	وَيَصِيحُ مِنْ طَرَبٍ إِلَى النُّدْمَانِ
هُبُوا إِلَى شَرَبِ الشَّمُولِ ، فَإِنَّمَا	لِصَّبُوحِكُمْ لَا لِلصَّبُوحِ أذَانِي

يا طيب لَذَّةِ هَذِهِ دُنْيَاكُمْ لَوْ أَنَّهَا بَقِيَتْ عَلَى إِنْسَانٍ
 طَلَعَتْ شَمْسُ الرِّاحِ فِي أَيْدِيهِمْ وَغَرَبْنَ، حِينَ غَرَبْنَ فِي الأَبْدَانِ
 و (المُمَزَّج) فِي كُلِّ هَذَا نَسِيجٌ حَرِيرٌ مُوشَى بِغَزَلِ الذَّهَبِ ، وَمِنْ ذَلِكَ
 جَاءَتْ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ^(٥) . وَهِيَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ مَرَّجَهُ بِالتَّشْدِيدِ ، وَصَفَ بِهِ هَذَا
 النِّسِيجَ ، ثُمَّ نَقَلَ إِلَى الاسْمِيَّةِ ، فَصَارَ عَلَمًا عَلَى نَسِيجٍ بَغِيْنِهِ مِنْ نَوْعِ
 « السَّقْلَاطُونِ » . وَلَكِنْ (المُمَزَّج) عَرَبِيٌّ الاِشْتِقَاقُ ، وَهَذَا دَخِيلٌ مُعَرَّبٌ
 مِنَ الْيُونَانِيَّةِ ، وَهُوَ فِيهَا سِجْلَاطُس (Sigllatus) ، وَيُقَالُ : سِجْلَاطُ ، وَكَانَ هَذَا
 النِّسِيجَانِ يُصْنَعَانِ بِبَغْدَادِ إِبَانِ الْعَهْدِ الْعَبَّاسِيِّ ، وَيَرِدَانِ فِي الأَخْبَارِ مُقْتَرَنَيْنِ ،
 فَلَا يَذْكَرُ (السَّقْلَاطُونِ) إِلا وَيَذْكَرُ (المُمَزَّج) مَعَهُ . وَقَدْ جَاءَ فِي أَحْدَاثِ سَنَةِ
 ٥١٢ هـ مِنْ تَارِيخِ ابْنِ الأَثِيرِ (١/٣٨٢) : أَنَّ الخَلِيفَةَ الْمُسْتَرشِدَ بِاللَّهِ أَطْلَقَ ضَمَانَ
 غَزَلَ الذَّهَبِ . وَكَانَ صِنَاعَ (السَّقْلَاطُونِ) وَ (المُمَزَّجِ) وَغَيْرِهِمْ مَمَّنْ يَعْمَلُ
 مِنْهُ ، يَلْقَوْنَ شِدَّةَ مِنَ الْعَمَالِ عَلَيْهَا وَأَذَى عَظِيمًا .

- ٤ -

الكنكلة

ونقرأ في الأغاني (١٧/١٢٢ ط . ساسي) ، في أخبار الشاعر العباسي
 المطبوع والمغني المحسن المشهور في عصره بجودة صنعته : عبدالله
 ابن العباس الربيعي ، حفيد الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين :
 « حَدَّثَنِي جَحْظَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الطَّيِّبِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي
 حَمَادُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْعَبَّاسِ الرَّبِيعِيَّ يَقُولُ : أَنَا أَوَّلُ
 مَنْ غَنَى بِ (الكنكلة) فِي الإِسْلَامِ ، وَوَضَعْتُ هَذَا الصَّوْتُ :
 أَتَانِي يُؤَامِرُنِي فِي الصُّبُو حَ لَيْلًا ، فَقُلْتُ لَهُ : غَادِهَا »
 وَفِيهِ أَيْضًا (١٧/١٣٤ - ١٣٥) :

حَدَّثَنِي الصُّوَلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قُلْتُ
 لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ : لَكَ خَبْرٌ مَعَ الرَّشِيدِ أَوَّلَ مَا شَهَرْتَ بِالْغِنَاءِ ، فَحَدَّثَنِي بِهِ .

قال : نعم ، صوت صنعته :

أتاني يؤامرني في الصُّبُو ح ليلاً ، فقلتُ له : غادها
فلما تأتى لي ، وضربتُ عليه بـ (الكنكلة) ، عرضته على جاريةٍ يقال لها
« راحة » ، فاستحسنته ، وأخذته عني . . . » .

ونجد هذين الخبرين في « نهاية الأرب » (٢٢/٥ و ٢٦) ، وقد نقلهما
النُّورِيُّ من « الأغاني » ، وفيهما (الكنكلة) هذه . فما هي ؟ أنعمة ، أم آلة ؟
فإن كانت آلة ، فما نعتها ، وما أصلها ؟ أعربي ، أم غيرُ عربي ؟ ولفظها - وهو
يحتمل تسع قراءات - كيف ينطق ؟

هذا كله استوقفتني ، فطلبت معناه وأصله وضبطه في هذين الكتابين ،
ولا سيما « الأغاني » ، فإن أبا الفرج يجود أحياناً بتفسير الغريب ، فلم أجد ذلك
في شيء منهما ، ومددت بصري إلى التعليقات في حواشي « الأغاني »
ولا سيما طبعة دار الثقافة البيروتية ، وفي حواشي « نهاية الأرب » التي تزخرُ
بالشروح ، فانقلب البصر عنها خاسئاً^(١) وهو حسير ، فيممت شطر المعاجم وكتب
المُعَرَّب والدخيل من قديم ومن حديث ، فما رأيتني إلا كطالب الماء
من السراب . فمددت يدي إلى « الموسوعة التيمورية » ، وصاحبها رحمه الله
من نعرف علماء وإحاطة وتحقيقاً ، فألفت في الصفحة الـ ٢١٤ منها ما يأتي ،
أورده بحروفه ، قال :

« الكنكلة : في الأغاني (ج ١٧ ص ١٢٢) : « عبدالله بن العباس الربيعي
أول من غنى بالكنكلة » ، فلعلها نغمة من نغمات الموسيقى ، أو آلة من آلات
الطرب . وفي نهاية الأرب للنوربي (ج ٥ ص ٢٢ س ٦) : « الكنكلة والغناء بها
الخ » ، وفي (ص ٢٦ منه س ١) : الغناء بالكنكلة .

ونبين من هذا أن « الموسوعة التيمورية » قد وقفت عند النص الأول
من نصي « الأغاني » ، فاستنتجت منه معنيين مختلفين للكنكلة على وجه
الشك ، نغمة أو آلة ، وهو يحتملها معاً ، ولكن التأمل في النص الثاني ،

وقد تجاوزته الموسوعة ، يدفع الشك باليقين إذ يقرر أن الكنكلة آلة يضرب عليها ، وليست نغمة ، ألا نرى إلى الفتى الربيعي يقول : « . . صوت صنعته . . فلما تأتي ضربت عليه بالكنكلة » ؟ فلا جرم أن ما يضرب به آلة ، وليس نغمة من نغمات الموسيقى . وإذن ، فالكنكلة اسم آلة من آلات الطرب عرفها العباسيون واستعملوها في أواخر المئة الثانية للهجرة . ولكن ما أصلها ؟ هل هي من مخترعات العرب في ذلك العهد ؟ أو هي منقولة مسمى وأسمى من بعض هذه الأمم التي اتصلوا بحضاراتها ؟ ثم ما شكلها ؟ وكيف تنعت ؟

لقد أذكيت عيني في طلب ذلك في هذا التراث القديم زمناً ، ولم يرعني ذات يوم إلا أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهو يوافيني على حين غرة بما أتمسه غنيمة باردة . . . ولكن بعد قرع الظنابيب وكثرة الطواف ، وإذا ما أريده يُجمله أبو عثمان في عبارة بليغة وجيزة يجلسها القرفصاء بين سُودانه وبيضانه – أعني كتابه « فخر السودان على البيضان » – ، وإذا الكنكلة آلة طرب هندية ، وإذا هي وترٌ واحد يُمدُّ على قرعة فيقوم مقام أوتار العود . أما نطقها فلنطلبه من أحد الهنود الثقات ، أو من معجم من معاجمهم ، وجزى الله أبا عثمان خيراً .

— ٥ —

الجفانة

وأذكر من هذه الألفاظ الحضارية التي طرأت على العربية ، وأصابها الضيغ والدواهي منذ أوردتها « القاموس المحيط » ، ولعله أول معجم عربي احتضنها ، إلى يوم الناس هذا – لفظه (الجفانة) اسم آلة من آلات الطرب ، شاعت في بعض الأقطار العربية في المئة السادسة والسابعة الهجريتين على ما أحسب . فقد أحصيت لها في كتب اللغة وفي كتب التاريخ وفي الشعر خمس صيغ ، هي : جفانة ، وجفانة ، وجفنة ، وصغانة ، وصنغانة .

والأولى ، أي « الجفانة » ، هي صيغتها الأصلية في اللغة المنقولة منها بإبدال جيمها الأعجمية الذي يقابل « ch » في الإنكليزية جيماً عربية ، وهي

التي تَرَدُّ في كتب التاريخ والأدب وفي الشعر ، فجاء مجدالدين فأبدل الجيم صاداً ، ووضع اللفظة في حرف الصاد في معجمه « القاموس المحيط » ، وتابعه مؤلفو المعاجم ، فأضاعها هذا الصنيع ، وعزَّ على مَنْ يقرؤها في كتب التاريخ والأدب وفي الشعر « جفانة » أن يجدها في الجيم ، وأن يتصور أنها مذكورة في الصاد. وأذكر من الآثار السيئة لهذا أن باحثاً لغوياً معاصراً مرَّ بهذه اللفظة في كتاب من كتب التاريخ يحققه ، ففسرها بالحدس والاستنتاج من سياق النَّصِّ ، وقال : « الظاهر أنها (أي الجفانة) من آلات الموسيقى . ذلك بأنه حين مرَّ بها ، وهو لا يدري ما هي ، هرع إليها في حرفها في المعاجم ، فلم يجدها ، ولم يخطر بباله أنها في الصاد ، فلجأ إلى التفسير بالحدس .

والداهية الثانية أصابت غينها فصيرتها فاءً ، فإذا هي « جفانة » . وورد ذلك في النسخة المعتمدة « للقاموس المحيط » ، ونصه : « الصَّغَانَة : كَسَحَابَة ، من الملاهي ، مُعَرَّبٌ جَفَانَةٌ » . هكذا بالفاء في « جفانة » ، كما تشهد في طبعة المطبعة الميمنية بمصر لهذا الكتاب ، وهي مُصَحَّحَة على نسخة الشيخ محمَّد بن محمود الشَّنْقِيْطِي ، وقد قابلها على نسخة المؤلف الصَّالِحِيَّة الرُّسُولِيَّة التي قُرِئت على المؤلف في ١١٢ مجلساً في سنة ٨١٤ هـ ، ومصحَّح هذه الطبعة هو محمَّد الزَّهْرِي العَمْرَاوِي من علماء مصر . ثم جاء شارحه العلامة الزَّيْبِي فأبقى هذه اللفظة كما وردت في هذه النسخة مُصَحَّحَة فاءً ، وزاد أنها « بالجيم الفارسية » . ولا ريب في أن « الجَفَانَة » هي تصحيف « الجفانة » ، بآية إبقائهما على هذه الغين في « الصَّغَانَة » ، فقد قالوا : « الصَّغَانَة » ، ولم يقولوا « الصفانة » .

وأما « جفنة » من غير ألف ، فقد وردت في كتاب اسمه « الدرر المنتخبات المشورة » ، ونقلت عنه « الموسوعة التيمورية » ، ولفظه (ص ١٣٠) : « جفنة : وأن العرب قالت فيها صغانة » . ونلاحظ على قولها « قالت العرب فيها » خطأ هذا التعبير في هذا المقام ، ذلك أن هذا التعبير « قالت العرب » ، حين يطلق ينصرف

الذهن إلى قدماء العرب من غير تَرَدُّد ، وقدماء العرب لم يعرفوا هذه الآلة ، وإنما عرفها متأخروهم في العصور التالية ، وسمّوها كما سمّاها أصحابها « جغانة » كما سأورد أمثلة من استعمالاتهم لها كذلك .

وأما « ضغانة » بالضاد المعجمة ، فهذه وردت في « الجاسوس على القاموس » . ومؤلف هذا الكتاب - وهو أحمد فارس الشُّدياق - ، قد تعقب « القاموس المحيط » كما يتعقب الشُّرطيّ اللُّصّ أو القاتل ، وأمسك بتلايينه ، وأنصى نفسه في تجريحه ، وطبع كتابه على مطبعته الخاصة ، وصرّحه بنفسه ، وهو لـي حاذق لا نزاع في مكانته اللغوية وفي حدة ذكائه وثقوب ذهنه واهتمامه إلى كثير من الصّواب في نقد هذا الكتاب الضخم العظيم ، ولكنه حين انتهى إلى هذه « الجغانة » في (ص ٢٦٢) من كتابه أتى بالطمّ والرّم ، فصحّف صاد « الصغانة » ضاداً معجمة ، ثم شكّ في تعريف « القاموس المحيط » لها أنها « من الملاهي » . لا ، لأنّ عنده علماً جديداً من أمرها ، بل لأنّ « صحاح الجوهري » لم يذكرها ، ولست أدري كيف يصح أن يطلب من الجوهري أن يذكر في كتابه لفظاً لم يعرف إلا بعد زمانه بمئتين من السنين ! ثمّ زعم أنها هنا « اسم آلة ، من اللازم » . ولست أعلم ولا المنجم يعلم ما شأن الاشتقاق وال لزوم والتعدّي في هذه اللفظة الفارسية المعرّبة الجامدة ؟ إن هذا من أغرب ما تورط فيه هذا الباقعة العجيب الذكاء من مزلق متلاحقة في موضع واحد !

ونخلص من هذا التحرير للفظة إلى النصّ على أصلها وصيغتها الصحيحة واستعمالاتها القديمة في كتب التاريخ والأدب وفي الشعر .

فأما أصلها ففارسيّ . وأما صيغتها في الفارسية فهي « جغانه » بالجيم الفارسية التي تقابل « ch » في الإنكليزية ، وبهاء في آخرها . وبهذه الصيغة أيضاً ينطقها التُّرك . ولما عرفها العرب ، أبدلوا حرفها الأول ، ووضعوا له حرفاً قريباً منه ، فقالوا « جغانه » ليس غير ، وعدوّل « القاموس المحيط » ومقلدته عن الجيم إلى الصّاد تنطع ، لا مُسَوِّغ له . وهي حيث وردت في كتب التاريخ

والأدب وفي الشعر قبل عصر صاحب « القاموس المحيط » وردت بلفظ « الجفانة » ، ولم يقل أحد من الناس « صغانة » . جاء في وفيات الأعيان ١٤٠/٢ في ترجمة أبي الفتح موسى بن الملك العادل الأيوبي المتوفى سنة ٦٣٥هـ ، في سياق خبرٍ عن إنشاء « جامع التوبة » بظاهر « دمشق » : « كان - الجمال البستي - في صباه يلعب بشيء من الملاهي ، وهي التي تُسمى (الجفانة) ، ثم ساق المؤلف في خبر هذا الجامع شعراً للجمال عبدالرحيم المعروف بأبن زوتينية الرحبي على لسان « جامع التوبة » ، رفعه إلى صاحب دمشق الصالح عمادالدين إسماعيل بن الملك العادل . . . وردت فيه (الجفانة) ، قال :

يا مليكاً ، أوضح الحَدَّ قَدْ لَدَيْنَا وَأَبَانَهُ
«جامعُ التَّوْبَةِ» قد قَدَّ مَذْنِي مِنْهُ أَمَانَهُ
قال: قُلْ للملك (الصَّا لِحِ) ، أعلى اللُّهُ شَانَهُ :
يا (عمادالدين) ، يا مَنْ حَمِدَ النَّاسُ زَمَانَهُ
كم إلى كم أنا في ضُدِّ رٌ وَبُؤْسٍ وَإِهَانَهُ
لي خَطِيبٌ واسِطِيٌّ يعشَقُ الشُّرْبَ دِيَانَهُ
والذي قد كان من قب لُ ، يُغَنِّي بِ(جفانهُ)
فكمانحنُ ، فما زِلْ نا ، ولا أَبْرَحُ حَانَهُ
رُدْنِي لِلنَّمَطِ الأوِّ لِ ، واشتَبَقِ ضَمَانَهُ

ونمطهُ الأول ، كان حاناً يجمع أسباب المَلَاذِ ، وَيَجْرِي فِيهِ مِنَ الْفِسْقِ وَالْفُجُورِ مَا لَا يَحَدَّ وَلَا يوصف . فبلغ خبره الملك العادل ، فهدمه ، وعمر في موضعه مسجداً جامعاً ، غرم عليه جملة مستكثرة ، وسمى الناس المسجد « جامع التَّوْبَةِ » .

وجاء في « تلخيص مجمع الآداب » لابن الفوطي ، في ترجمة غرس الدين يحيى بن أحمد الدَّقُوقِي المتوفى سنة ٦٨٠هـ أنه « كان حاذقاً بضرب

(الجَغَانَة) . وفي ترجمة عزّ الدين محمّد بن علي التتاجيّ التركماني الصّوفيّ المتوفّي سنة ٧٦٤هـ : « كان أوحد وقته في ضرب (الجغانة) ، ثمّ إنّهُ تاب وتزهد » .

وهؤلاء كانوا قبل عصر مؤلّف « القاموس المحيط » . ولعل في هذا الكفاية لتوثيق هذه اللفظة بهذه الصّيغة والحروف .

أمّا تفسيرها في هذه الكتب اللغوية ، فقد تعددت ألفاظه ، فهو في « القاموس المحيط » : « من الملاهي » ، وفي « الموسوعة التيمورية » : « آلة طرب » ، وفي « الألفاظ الفارسية المعرّبة » : « القيثار » ، وفي غرائب اللغة : « نوع قيثار » ، وفي التعليقات على « تلخيص مجمع الآداب » : « الظاهر أنّها من آلات الموسيقى !! »

وليس في شيء من هذه الجمجمات العامّة ما يخصّص مفهوماً ، ويصِفُ صورةً . ومن العبث كلّ العبث أن نطلّب مثل هذا في الكتب العربيّة المتداولة ، وإنّما يطلب في المعاجم الفارسية والمعاجم التركية . وهي « تعرّف » الجغانة تعريفًا يحسّد شكّلها ، ويجعلها شيئاً مفهوماً وتقول : هي آلة طرب ، تُصنع من الخشب على هيئة مِضْرَبِ النِّدَافِ ، وهو الذي تضرب به المِنْدَفَة أو المِنْدَف – ويكون لها مَقْبِض فيه فرجة ، وتزَيّن بحراشف مَعْدِنِيَّة . وتخصّ هذه المعاجم اللعب بها بالمحاربين ، وتذكر أنّهم يمسكونها بأصول فيضربون بها ويرقصون عليها .

- (١) أي مثني السين والصاد .
- (٢) طبعته وزارة الثقافة والإرشاد في دولة « الكويت » .
- (٣) كذا ، ولعله « صرة » .
- (٤) أخذه الشاعر من عبدالله بن المعتز .
- (٥) وقد ذكرت هذا في التعليقات على خريدة القصر – قسم شعراء بغداد (٢ / ١٨٤) .
- (٦) خَسَأُ البصر : كَلُّ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الخط سير جديد
في تدوين تاريخ الأدب العربي

السيد الرئيس ،

السادة الزملاء الأجلاء .

كتاب الدعوة إلى مؤتمر مجتمعتكم مجمع الخالدين ، تضمن عبارة لطيفة توميء ولا تُصرِّح ، وتشير ولا تحكِّم ، في صورة جميلة من السُّلوَكِيَّة الدَّوْقِيَّة المهذَّبة . وأقول « السُّلوَكِيَّة » ولا أقول « الدُّبْلُوْمَاسِيَّة » أنفاً من استعمال الدَّخِيل في لغة أغناها الله . وقد عودتنا هذه « السُّلوَكِيَّة المهذَّبة ، التي طُبِعَ عليها مزاج السيد الزميل الكبير العليم^(١) » إبراهيم مدكور « وأدبه — أن نفهم من إيماءاتها معاني الطُّلب ، ومن إشاراتها دلالات الحُكْم . وما أحبُّ هذا وذاك إلى قلوبنا ، ولا سيما إذا وَضَعْنَا في تقديرنا أن من مقاصد هذا الحُكْم أو ذلك الطُّلب ، الإحسان إلينا بدعوتنا إلى واجب مقدَّس تفرضه علينا قوميتنا وديننا وطبيعتنا وجودنا المستقل . فلا مندوحة لنا من أن نتلقى هذه الإيماءات المكسوة بمطارف الذُّوق الأنيق ، بمعناها الضُّمني ، فنمثل ، ونسارع بداراً إلى ما يُريدُ ، وإن كنا خليقين أن نبادر من ذات أنفسنا ودوافعنا الشعورية لأداء هذا الواجب القومي كما نُؤدِّي فروض العبادة في أوقاتها من غير أن نتنظر تجلُّد وحي السماء بها يوماً بعد يومٍ ووقتاً بعد وقت .

ولقد بادرتُ فاغتنمت الرُّغبة ، وقَدَّمتُ عنوان موضوعي كما ترونه في جدول الأعمال : « صُورٌ من المُدرَكَات اللغوية والأدب والنُّقد إبَّانَ عصر الولاية المماليك في بغداد » . والمفروض في هذه الصُّور — وقد تولدت في آخر المنحدر من العصور التركية التي سماها مؤرِّخو الأدب العربيُّ المُحدِّثون « العصر المُظلم » ، وانبعثت في مصرٍ أرض كقريةٍ نامت على الخمول ، وأوت إلى الضُّعف في أحضان تلك الأيام — أن تكون شبيهة بزمنها هذا ، كما تخيله لنا أقلام هؤلاء المؤرِّخين المُحدِّثين ، وطبعوا عليها طابعه ، ووسموها بما شاؤوا لها من مياسِم التفاهة والرُّكاكة والضعف .

ولكنَّ الواقع أن هذه الصُّورَ تمثل في جملتها القُوَّة التي اقترنت بها عُصور

القُوَّة. ولا غرابة في هذا ، ذلك أن روح الأمة العربيَّة الذي لا يُقَهَّر ، لم ينهزم أمام الغزو المُغولي الذي دَمَّر حضارة هذه الحضارة العربيَّة العظيمة ، وأعني (بغداد) ، وأنَّ هذا الروح القويَّ ما لبث أن استردَّ إيمانه بنفسه ، ففرض قُوَّته على الغالب حتى صَيَّره مغلوباً له ، وجعل من الدُّول المتتابعة حُرَّاساً للغة القرآن يَحْمُونَ جِماها بحكم دخولهم في الإسلام . .

وحين تأملت هذا المعنى – وأنا أستعرضُ هذا العصر في (العراق) وغيره من بقاع الوطن العربيِّ والإسلامي ، وأرى العربيَّة ، وهي عاملة ناصبة وماضية إلى غايتها – بدا لي أن هذه الصُّور لا بدَّ لها من مقدِّمات نفسٍ عوامل هذه القُوَّة فيها ، وتفند مزاعم مؤرخي الأدب المُحدِّثين فيما صَوَّروا به عصرها .

ولمَّا كان توضيح هذا من وراء الإمكان الآن ، رأيتُ العدول عنه ، وأنا في (القاهرة) ، إلى أن أرسُمَ خطَّ سيرٍ جديداً لتدوين تاريخ الأدب العربيِّ ، يعتمد هذا الرُّوح ، ويؤدي إلى تغيير كثير من معالم هذه الصُّور التي رسمت لأدبنا ولغتنا في تلك العصور التركيَّة خاصَّة .

ويسرُّني ، إذ أعرضُ الرأي في هذه القضية الخطيرة ، أن أجد من زملائي الأكرمين ما يستحقُّه من نقاش جادٍ كما عودُّونا ، يحملني على أحدٍ ثلاثة أمور : الإبقاء ، أو التعديل ، أو الأطراح والتَّرك .

**

لمَّا بدأ العرب التدوين في المئة الأولى للهجرة ، جروا فيما دونوا من شيء مع الفطرة ، بعيدين عن التكلِّف والتعمُّل والتعقيد ، وعُنوا في كتابة أدبهم ، بإثبات الرواية – وهي مصدره الأوَّل الأصيل – في أمانة بالغة . . . تَزَمَّتُوا فيها تزمناً شديداً ، التزاماً للصدِّق ، وتقديراً لما في أعناقهم من هذه الأمانة ، وما يجب عليهم من أدائها سالمةً إلى الأجيال . ذلك شأن تفرَّدوا به بين الأمم قاطبةً ، ولم يرو لنا التاريخ ضريباً لهم فيه .

وتحت سلطان هذه النزعة ، الأمانة الصادقة المثبتة ، على نفوسهم

وأقلامهم ، حرّروا نصوص الروايات والآثار ، معارضة وضبطاً وتفسيراً ، ثمّ حفّلوا بأخبارٍ من صدرت عنهم هذه النصوص والآثار ، من شعراء وأدباء ، فدوّنوها في إيجاز تارة وإطناب تارة ، وتقصّوا السّير ، وأحصّوا ما أنتج في كلّ فنّ من فنون الأدب ، وكلّ لون من ألوان الثقافات ، سالكين في ذلك مسالك مختلفة وإن تقاربت في الغايات ، على ما هو مشاهد مُحسّ فيما خلّفوا من تراث زاخر عظيم على توالي العصور ، ثمّ ما برح الخلف يتابع السلف على نهجه ، والجيل يقفو أثر الجيل ، ويتوفّر على تدوين الآثار القيّمة ممّا يجتهد من أدب وعلم ، في أزماته وأقاليمه ، ما دنا منها وما بعد ، على قدر ما يتيسّر له الدّرع ، ويتوافر من مادة التّأليف . وما فاتهم حين استبحروا في الحضارة والعُمران ، واتّسعت معارفهم ، أن يستجدّوا الطّريف الممتع الجُصّب من مذاهب النّقد وطرائق الموازنة ، فيلوتوا بها التّأليف بألوان جديدة تُكسبه القوّة ، وتخلّع عليه غلائل الجّدة ومطارف الحُسن والرّواء .

وهكذا كان تدوينهم نتاج الأفكار والعقول والضّمائر ، تدويناً طبيعياً حرّاً ، طليقاً من القيود الثّقال ، تسجيلاً ووصفاً وإحصاءً ونقداً وموازنة ، لم يخرجوا به في معظم أحواله عن الفطرة والطّبع ، ولم يفلسفوه ، ولم يربطوا تاريخه بالأحداث ، وإنّما تركوا لمن شاء أن يفهم ممّا يقع له من آثاره ما يشاء ، وأن يستنبط منها ما يستطيعه بالقدر الذي يسمو إليه إدراكه ، أو تحاويله إرادته ، فيقف عندما استنبط راضياً به أو ساخطاً عليه ، أو يتجاوزه فيستزيد منه ، ويسعى وراءه في الآفاق القاصية من محيطاته وعُبيّة العميقة أبلغ العمق ، والواسعة سعةً ينقلب عنها البصر خاسئاً وهو حَسِير . ذلك بأنّ امتداد تاريخهم ، واختلاف تقلباته ، وانبساط رُقعة الأوطان التي انتشروا على أديمها ما بين المشرق والمغرب ، قد تنوّعت طبائعها وأمزجتها ، وتباينت فيها وجوه المؤثرات ، ثمّ كثرة ما أنتجوا في الحِجَب الطّوال من ولائد الأفكار ، وتعدّد صورته ، وتنوّع ألوانه : كلّ هذا وغير هذا ، لم يَأْذُنْ بتدوين أدبهم على غير المنحى الذي ذكرت . وهو إذا

أذن به ، يَسْتَدْعِي طاقاتٍ قويّةٍ قوّةً خارقةً : تُعِين على تقصّي آثاره ، واستحضار مضامين هذه الآثار ، وما اختلف منها وما تشابه ، وتنسّق ذلك كلّهُ تنسيقاً علمياً ، وتدرسه دراسةً جماعيةً ، مُتأملّة مُستأنية ، نقاشاً وتحقيقاً يخلُصان بها إلى نتائج تصدق على هذا الأدب في جملته وتفصيله . ولم يتوافر شيء من هذا ، ولا أحسبه سيتوافر بعد زمن طويل أيضاً ، فليس حدوث مثله بالمطلب السهل الميسور . وهذا باب واسع يُنفذُ منه إلى آفاق بعيدة ، وليس يعنيني منه هاهنا غيرُ اللمحة الدالة مما يقال فيه .

ولمّا كان هذا العصر الحديث ، وحدث الاتصال فيه بأوربة ، وُجِدَت آداب الفرنجة مدوّنةً ومؤرّخةً بأسلوب مغاير لهذا الأسلوب العربيّ . وهو في جملته مُنطّق بنطاق التاريخ السّياسيّ عندهم ، وموصول به ، ومقسوم إلى عصور متميِّزة ، جعلت لكل عصر منها معالمٍ من الأحداث الكبرى تفصّل بينها ، ووُصِلَ فيه أفق الفكر وإنتاجه بأفق السّياسة والاجتماع والاقتصاد ، قصداً إلى تبيّن المؤثرات في الآثار ، وتعرّف الظلال والألوان التي تتخالف فيها من عصر إلى عصر تبعاً لذلك .

ولقد ذهب بريقُ هذا المذهب في تدوين تاريخ الأدب بأبصار كُتّاب العرب المُحدّثين منذ أوّل الاتصال بأوربة ، وبفرنسة خاصّة ، كما يكون الشّأن عادةً عند الالتقاء بشيء جديد ، فبادروا إلى اصطناعه قبل أن يفحصوه ، ويتعمّقوا في درسه ، ويلاحظوا الفروق بين طبيعة أدب أمةٍ وأخرى ، ويتدبروا القياس كما ينبغي أن يكون التّدبّر لقانونٍ ما يُراد تطبيقه ، وجروا وراءه سراعاً مُهطعين ، يُنقلون أقلامهم على آثار ما رسمه الأوروبيون ، فيما حاكوهم به من كتابة موجزات في تاريخ الأدب العربيّ ، غالبها تعليميّ ، أو مُفصّلات غلبت عليها طبيعة الفهرسة وقلّت حظوظها من التقصّي والغوص إلى الأعماق ، ولم يكتبوا فيه - في حقيقة الأمر - إلا بقدرٍ ما يحسّو العُصفورُ بمنقاره من نُعب من البحر المحيط . وقسموا الأدب العربيّ فيما كتبوا من ذلك وفقاً لهذه الطّريقة الأوربيّة

إلى عصور تاريخية ، أخضعوا جملة نتاج العقل العربيّ فيها لعوامل السياسة خاصة ، طانين - وظننتُ ظنَّهُمْ في مَطْلَعِ الشَّبَابِ - أن هذا المذهب يصلح أن يكون في جملة وتفصيله مذهباً عاماً ، ويحسنُ تطبيقه على الأدب العربيّ وتدوين تاريخه كما يُدَوِّن التاريخ العام ، تدويناً يجسّد أطواره من عصر إلى عصر ، ويُعْطِي من الأحكام الجامعة والنتائج المرصّية مُعْطِيَاتٍ قِيَمَةً تطابق الحقيقة والواقع من أمره !

ولا ريب عندي في أن هذا المذهب في حدّ نفسه - بقطع النظر عن إمكان الانتفاع بتطبيقه في كتابة تاريخنا الأدبي ، بأبعاده وأغواره وأزمائه - هو مذهب موفور الحظ من مسّحة التّفكير والتنظيم ، وعليه طابَعُ الأصالة المنهجية التي تُحدِثُ في البحث أشياء من جمال التّبويب والتنسيق ، وتجمّع النظائر والأشباه ، وتوضّح الأقدار المشتركة بينها توضيحاً ما ، لا شك في غنائهِ وجدّواه عند إرادة إدراك علاقة الآثار بالمؤثرات ، فيما يمكن حصره والسيطرة على أبعاده من شيء ، وحين تتسنى الإحاطة التامة بوسائله ، وتيسّر القدرة التي تستطيع الغوص والاستنباط والخلق .

ثمّ هو مذهبٌ تُوائم طبيعته طبيعة الآداب الأوربية عامةً ، بوحداتها المتعدّدة والصغيرة ، وانفصال كلِّ وَحْدَةٍ منها عن الأخرى انفصلاً سياسياً وتاريخياً ، وانفصلاً لغوياً وأديبياً من حيث استقلال كلِّ منها بلغتها الخاصة ، وأدبها الخاصّ ضمن حدودها الضيقة ، ونحو ذلك من أشياء يسهل معها تشخيص السمات وتبيين المميّزات .

ولكن هل كان الأدب العربيّ في مناشئه وطبيعته كذلك ؟ ومتى ؟ وأنّى ؟ فنخضع تدوين تاريخه العام لهذا المذهب على هذا النحو بحيث نبلغ به النتائج الصحيحة التي تصدق عليه ؟ جوابُ هذا التساؤل عندي ، ولست أتعجلُ به من غير تدبّر : « لا » مشحونةً بكلِّ دلالةٍ نفيها القاطع ، متمثلاً في حرفيّها المُستعاليين الشامخين !

فلاريب أن الأدب العربيّ يتميّز بخاصّتين عظيمتين ، باينَ بهما آدابَ هذه
الوحدات الأوربية وغيرها أيضاً ، فامتنع بهذه المباينة – فيما أرى – إخضاعه
إخضاعاً تاماً لِمَا أُخِضعت له من قانون دُونت به تواريخها الأدبية العامة .

أما إحداهما ، فتلك هي ما انبسط لهذا الأدب من أوطان ترامت ما بين بلاد
« الغال » في الغرب وتخوم « الصين » في الشرق ، وبين حواشي « البسفور »
شمالاً و « اليمن » وحضرموت جنوباً ، وما ظفّر به من مشاركة عبقریات
من مختلف الشعوب في بنائه ، وما استوى بذلك لآفاقه من أبعاد وأغوار ،
وما زخر فيه من آثار متنوعة ، إذا استطاع الإحصاء لشيءٍ مآ أن يحيا! بأفراحه
حصراً ، فلن يبلغ من آثاره مدى يحصرها في حدوده ، ويُعطيها صورةً عامّةً
صادقة .

وأما الأخرى ، فتلك هي طبيعته الخاصة ، ومناشئته وبتاليهه التي تشق
مجاريها الدافقة طرفها فيه إلى « لا نهائيتها » ، وترقنه دائماً فيما يمتحه استقلال
الشخصية وحماية وجودها بالثبات بوجه الأعاصير ، بل القدرة على التأثير
في مجاري أحداث الحياة نفسها ، فيقرض عليها سلطاته كما سترى فيما يأتي
من حديث .

ونحن إذا تدبرنا هذا كله بإزاء هذا الأسلوب الأوربيّ في تدوين تاريخ الأدب
مقسماً إلى عصور سياسية . . اتضح لنا صورة الصعوبة في تطبيقه على أدبنا ،
إن لم نقل بتعدّد تطبيقه عليه ، وبدت لنا هذه المعالم الفاصلة بين أدب عصر
وآخر ، في ضعفها ، أشبه بالحدود والحواجز التي أقامتها دول الاستعمار
في الوطن العربيّ ، واتخذت منها « مناطق نفوذ » لها ، تتحكّم في مواردها
ومصادرها ومصايرها على نحو ما تشاء ! ولكنّ هذه الحدود والحواجز كانت أمام
مور الأمة العربية أضعف من أن تثبت له أو تحول دون الأمان القوميّة أن تتلاقى
على هدي من أمرها العظيم .

كذلك كان شأن هذه التقاسيم السياسية في تحديد طبيعة الأدب العربيّ ،

فإنها حين فرضت عليه عجزت - من هذا المنطلق المقيّد - عن الوفاء بتمثيل الصُور الصّحيحة لأبعاده وأغواره ، في مختلف بيئاته وعهود تاريخه .
ونحن حين نمضي في ملاحظة الأحداث السياسيّة والاجتماعيّة على وجه الزمن كلّه ، نجدها تجري أبداً متلاحقةً ومتلازمة بالضرورة تلازم أجزاء الزمن الذي تحدّث فيه ، كل حادث منها ينشأ وهو منفعل بأسباب وعلل تتقدّمه متّصلةً بحادث سابق . فما يكون في يومنا من حادث جديد ، فلاحدّث الأمس الدّابر أثر في حدوثه ، وله بها اتّصال وثيق مباشر ، وإن بدا للنظرة القاصرة قائماً بنفسه . وما يكون من أحداثٍ في غدٍ آتٍ إنّما هو مرتبط بأحداث يومنا كذلك ، وهكذا الشّأن كله في أحداث الحياة ، تدور في هذه الحلقة المُفرّغة دَوْرانَ الأفلاك في مساراتها .

ثمّ نمضي في ملاحظة تولّد الأفكار ، فنجدُ الفكر الإنسانيّ - أيّ فكر كان ومتى وأين وكيف - لا ينبُع من الأذهان ابتداءً ، وإنّما ينبُع من أفكار تقدّمته وولّدته ، وإن خرج أحياناً مبيّناً لها في الصّورة والشّكل ، أو بدا منفصلاً عنها في التّزعة والمعنى والغاية . وهو كما يكون مؤثراً فيما يحدث بعده من أفكار ، يخضع لعوامل شتى سبق زمن وجودها زمن ظهوره ، ومنها تولّد من بعد وتركّب في صورة من الصّور . وعلى هذا النّحو تتلاحق أجزاء السّلسلة الزمّنيّة متماسكةً ، وتتلاحق كذلك الأفكار أخذاً بعضها برقاب بعض ، وتتابع ويتولّد فكر من فكر ، وتنتقل مؤثرات عصر سابق إلى عصر لاحق ، فتظهر آثارها في حياته العامّة وفي جملة أفكاره وآدابه . على هذا قام قانون الوجود ، وأطردت سننه منذ أزلّه ، وسيطرّد على ذلك كذلك إلى أبده ، فما ثمّ من شيء فيه إلّا يولد من شيء سابق له ، ثمّ ينمورويداً حتّى يبلغ نُضجَه في الوقت المقدّر له ، فيظهر فيه سويّاً يحسب الساذجُ حصّاده ابن يومه كما يتوهّمه عند ظاهر عيانه ، ولا يكاد يذكر أوائله ومناشئه في زمن سبق ونبت فيه من بذاره .

ثمّ ، هذه الأحداث السياسيّة التي تحدّث في زمنٍ ما ، إنّما تحدّث آثارها

الحقيقيّة في الحياة عامّة ، وفي المعاني الإنسانيّة خاصّة ، بله الصّور والأشكال ، في آناة وبطء ، فلا يظهر منها ما يظهر إلا بعد زيث من الزّمن يمضي على لقاحها ، كما يكون من شأن المواليد .

وهي - بعد - أحداث متغيرة ، تعتري الحياة ، فتحدث لذلك آثاراً متغيرة ، تتشابك فيها المؤثرات ، فيتعدّر تبين عناصر كل حدث منها على انفراده ، وتعرّف مدى عمله في خلق تلك الآثار .

وإذا كان الأمر كلّ كذلك في جملة شأنه ، ولست أحسبه يكون غير ذلك ، فلا جرّم يكون مؤدّي هذه التقاسيم السياسيّة - حين نفرضها على الأدب العربي - أننا نُدخل بها عليه فساداً - وأيّ فساد - ما في ذلك ريب ، إذ نضيف إلى عصر لاحق يتاجّج عصر سابق حمل في نفسه كلّ عوامله ومؤثراته وخصائصه ، ونحن - إلى هذا - لا نملك الوسيلة إلى تحليل عناصر كل حدث نتخيل له تأثيراً في الصّور والمعاني ، وإلى تشريحها لإدراك عملها في الآثار الأدبيّة ، وتمثيلها في شكل ما من الأشكال ، يصف حكماً عامّاً صحيحاً يصدق عليها ولا يفيل . فنجور بالأول على الأشياء ، ونفتت على الحقائق ، ولا ينتهي بنا الثاني إلى فائدة مستخلصة توضح ما نحاول تبينه من السمات الصحيحة من خلال ركام الأحداث .

وإذا نحن وسعنا الأفق ، ومددنا أبصارنا إلى خطّ أبعد وأعمق ، وفحصنا طبيعة تغليب العوامل السياسيّة في هذه التقاسيم ، وإعطائها صفة السّلطان المطلق أو شبه المطلق الذي يتحكّم في مصائر الأشياء ، وتفهمنا مؤدّي ذلك . . . انتهينا منه إلى تصوير هذا الأدب في معظم حالاته ذنباً وراء السياسات لا صقاً بأعجازها ، أو عبداً لها قنّاً ، مجروراً أبداً بخطمها ، ومصرّفاً بهراواتها ، أو محبوساً على الخسف بأجرّتها ، كما تريد له لا كما يريد ، دون أن تكون له في نفسه قوة يمتنع بها عن قبول هذه التبعيّة الدليلية ، أو هوى في التمرد على توجيهاتها له وسيطرتها على حرّيته .

وأنتى يكون أدب – تستقيم له حياة وترتقي به لغة – حين يكون هذا شأنه من التَّبعية الدَّلييلة وفُقْدان الحُرِّيَّة ؟ وهل عرف الأدب العربيّ الأصيل مُنْطَلَقاً له من غير هذه الحُرِّيَّة ؟ وهل تنفّس إلاّ من جِوانِها الطُّلقة نَواصِمها الصّافية المنعشة للأرواح والأكباد ، والباعثة القوّة والنشاط في عروقه ؟

نخلصُ من هذا إلى أنّنا نجدُ أنفسنا من هذا المذهب بإزاء قانون خاصّ ، إن صلّح لكتابة تاريخ عامّ به لأداب هذه الوحدات الأوربية الصّغيرة ، فإنّ التجارب ، في تطبيقه في تدوين تاريخ أدبنا ، قد انتهت بنا ولا ريب إلى الإخفاق في إبراز قسّماته الدّقيقة ، ورسم صورته الصّحيحة ، وتوضيح أصالته وهي تعلق على الخلاف والشُّبهات .

فلا مندوحة لنا إذن من اطّراحه وتركه ، إلا ما فيه من مسّحة التّفكير والتنظيم ونحوهما ، ومن التّماس قانون آخر غيرِه ، تكبُّب به هذا التاريخ كتابةً تحقّق صورته الصّحيحة على وجه أفضل وأكمل وأصلق .

فما هذا القانون الذي أدعو إلى التّماسه ؟ ما روحه ؟ وما طبيعته ؟ و أين تلتمسه ؟

بديهي أنّ أدب كلّ أمة تحكّمه قوانين لغتها ، وروحها المّفرغ في هذا الأدب ، قبل أن تحكّمه المؤثّرات الخارجيّة ، وكُلّ أدب أصيل كالأدب العربيّ – يستمدّ وجوده واستمراره من روح الأمة بعيداً عن التقليد والمحاكاة لأيّ أدب كان – يتميز عادةً بشخصيّة قويّة ، قوامها الوضوح والصّدق ، وبلاغها التّأثير والإبداع .

واللغة العربيّة – وهي وعاء العقل العربيّ ومبدعته – تتميز بخصائص ، نشأت فيها من روح الأمة العربيّة وتجاربها خلال الأمد التي اجتازتها من لدنّ ولدت مع العرب إلى أن بلغت بهم كمال نُضجها ، وأستوت في أروع صورها البلاغيّة التي مثّلت الإعجاز – في القرآن الكريم ، فعلت بذلك على مجرد « التعبير عن المقاصد » ، كما يقال في تعريف اللغات ، وانتهت بهذه الخصائص

إلى تحمل معاني الوجود ومبدعات العقول .

ولن يختلف عالمان في أنها تميّزت من هذه الخصائص أولاً بهياتها وموازنيتها وقوانين اشتقاقها ، وتميّزت بكمال مخارج حروفها من مهموسة أو مجهورة ، وبروعة موسيقاها ، وحلاوة نغمها ، ورقة جرسها ، وتميّزت ثانياً بهذا الفيض الغزير من مادتها وفرط غناها من الألفاظ الموضوعية بإزاء مختلف المعاني وأدق الفروق ، وهي بكل أولئك تُسلسُ - في طواعية تامة - قياد التعبير عن التشكلات التي تُعرض للنفس الإنسانية في المنشط والمكروه وشتى الأحوال ، وتساوق أغراضها ، وتتلون بألوانها جميعاً ، فتلين وتعذب حتى لكانها لا تعرف غير اللين والعذوبة في مثل الغزل والحنين والمواعد والأشواق ، وتشد وتصلب في مواطن العنف والقوة ، فتبدو وكأن ألفاظها وجملها قد قيست من لهب النار ، أوقدت من معادن الحديد . . وهي في هذا وغيره تجري دائماً على توافق تام مع روح الموضوع ، واندماج كامل في صميمه ، وهكذا تتشكل بأشكال الأشياء ، وتبرز مع كل حالة موقعة بإيقاعها وحركة روحها توافقاً وانسجاماً ، كما تتناسق وتوافق في الرقص الإيقاعي لقطات الرجل مع صفق « الصفاقات » ، أو نقرات اليد على « الطار » بحساب !

ولست أدري أكان ابن حمديس - شاعر صقلية - لمح في راقصته خاصية اللغة العربية هذه في توافق إيقاعها ، أم لمح في اللغة العربية خاصية رقص الراقصة في توافق لقطات رجلها ونقرات « الطار » . . . حين وصفها وصفه المشهور :

وراقصة لقطت رجلها حساب يد نقرت طارها ؟
هذه واحدة .

وأخرى أن اللغة العربية - إلى هذه الخاصية الرائعة بكل أوصافها وسماتها - تمتاز بشيء أكبر من هذا . . .
تمتاز بالشحنات النفسية ، وطاقت الحياة النامية ، التي تعمل في باطنها

دائماً ، فتغذّيها وتقوّيها وتمنّحها القدرة البالغة في التأثير والإبداع .
 ذلك بما أفرغته الأمة العربيّة فيها ، في آمادها الطويلة ، من قوّة روحها ،
 ورهافة جسّها ، ووقدّة شعورها ، وحركة خيالها ، وعمق تصوّرها ، وسعة حرّيتها
 المكتسبة من طبيعة الصحراء ولا نهاية الفضاء ، وما إلى ذلك وغيره من أخلاق
 ومعاني وتجارب ، ومن مثل إنسانيّة رفيعة ونبيلة أفرغها كتاب الدعوة الإسلاميّة
 المعجز ، وأدب النبوة الحيّ — وهما المثلان الأعلى لأدب العرب — في جملة
 ألفاظها وتراكيبها ، ومعانيها ، ومدلولاتها ، فكانت منها كالجِبَلَة «Protoplasm»
 في خلايا الأجسام العضويّة من نبات وحيوان .
 هذه ثانية .

وأستطيع أن أقول في جزم ووثوق إنّها القانون الحيّ الذي يحكّم هذه اللغة
 العظيمة ، ويعمل في ضميرها دائماً ، ويجدّد في شرايينها وعروقها دمّها النقيّ
 الحارّ ما اختلف عليها الجديدان ، وما التزم أهلها قوانين الحياة والبقاء ، وأدركوا
 مدى ارتباط حياتهم بحياة لغتهم . وهو قانون كما قلتُ قد أبدعه روح الأمة ، ومنه
 اشتقّ ، ومن مُعْطياته — وهي باب من البحث يستغرق الأعمار ويستنفدها قبل
 أن تبلغ تمثّلهُ أو تليّم به — هذا الأدب الحيّ ما تجدّد على تقلّب الشمس طلوعاً
 ومغيباً ، وهذه العلوم اللسانيّة وغيرها من علوم إسلاميّة وأخرى دخيلة صيغت بهذه
 اللغة ، مما تعاونت الأمم التي دانت بالإسلام على مشاركة العرب مشاركة صادقة
 أصيلة في إنتاجه وإبداعه ، على امتداد الوطن الإسلامي الكبير ، وفي مختلف
 الأزمنة ، وتمثّلت فيه عبقرياتها في أروع الصور .

ومن فِعْل هذا القانون في حياة اللغة العربيّة ، وامتدادها إلى ما وراء وطنها
 الأوّل . . . أنّها قد أصبحت به على وجه الزمان مناط احترام الأمم التي دانت
 بالإسلام ؛ لأنّها لسان الدّين ، فرعوها أعظم رعايةٍ لشيء عُرف في التاريخ ،
 وهي أمّ ذوات لغات وأديان وعقائد شتى ، منذ أحسن العرب لقاءهم أيام حملوا
 وحيّ السّماء إلى الأبيض والأحمر والأسود على أديم المعمورة ، من غير تمييز

عنصري من هذا التمييز الذي تمارسه سياسة الطغاة في هذا العصر ، عصر الكهرباء والذرة والفضاء ، وبلغوهم رسالته فأحسنوا التبليغ ، وهَدَوْهُمُ بِمَثَلِهَا ، ورُبَّمَا كان هؤلاء يُحْسِنُونَ في أعماقهم هذه المُثُلُ مُبْهِمَةً ، فلا يكادون يتصوَّرونها ، أو يطلبون التعبير عنها فلا يجدونه ، فعبرت لهم عنها هذه اللغة العربية تعبيراً وجَدُوا فيه زاد الأرواح ، وريِّ الأكبَاد ، وغذاء العقول ، وأحسوا أعمق الإحساس أنهم أعطوا منها جزيلاً جليلاً ، فشَغِفُوا به حباً ، وتعلَّقوا باللغة التي أقلت إليهم أمانته ، فأطَرَحُوا أديانهم وعقائدهم لدين الله ، وتركوا لغاتهم (أو كادوا) للغة العرب ، ووجَدُوا لها في مذاقهم حلاوةً ، وفي أسماعهم جرساً لا عهد لهم بمثلها في لغاتهم ، فأقبلوا عليها إقبالاً منقطع النظير ! وقد اشتهر فيه كيف انجذب شبابُ (إسبانية) إليها ، فتعلَّقوا بها تعلُّق الحُبِّ بل الهيام ، حتى رفع الآباء ، الذين لم ترتفع عن بصائرهم الغشاوات ، عقائِرُهُم بالشكوى من هجر أبنائهم لغتهم «) إليها ، وكيف سارعت أمم في الشرق والغرب لتدارسها ، وكيف تمثَّلها أصحابُ العبقريات خاصةً فملكوا من ناصيتها ما كان يمتلكه أهلها الأصلاء منها ، وتناغوا بها ، وأبدعوا فيها روائع الآثار في الشعر والنثر والفلسفة والحكمة ، وفي كلِّ علمٍ أصْلُوهُ وفنَّ مارَسُوهُ .

وقد عاش ما كتبه بلغة القرآن ، وسيعيش إلى ما شاء الله ، مصادر حَيَّة قوِيَّة تثوب إلى الانتفاع بها الأجيال بعد الأجيال ، ولقد أوحى كثرة هؤلاء العباقرة من الأعاجم في الإسلام إلى ابن خلدون قوله المشهورة في « المقدمة » : « أكثر حَمَلَةِ العلم في الإسلام كانوا من الأعاجم » ، أو كما قال ، ولم يَزِرْغُ قلمه بها عن جادة الصواب ، وإن خاله مَنْ غابت عنهم دَلالَتُها جائراً . ولست أتهم منهم مخاطباً حين أدلُّهُ على ما تشير إليه عبارته في حق عظمة العرب والعربية ، ومن هذه العظمة أنها تمتص العبقريات من كلِّ أمة تتصلُّ بها وتتذوقها لتُبَدِّعَ إبداعها للغة العربية دون لغاتها !! وما انفك هؤلاء العظماء - إلى جانب إبداعهم هذا لها على تراخي الأيام ، يتناغون بها دون لغتهم . وهو أمرٌ لا يعرف نظيره

في تاريخ العالم. ومن هذا التناغي عبارات عجيبة صدرت عنهم ، وركبت إلينا أعناق الدُّهُور ، تصف عظمة العربيّة في نفوسهم ، ولا تُغفلُ تقديس العرب . ومن روائع ذلك قول إمام العربيّة في عصره جارالله محمود الزمخشري التركي وهو يفتح كتابه (المفصل في صناعة الإعراب) : « الله أحمدُ على أن جعلني من علماء العربيّة ، وجبَلني على الغُضب للعرب والعصبية ، وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز ، وأنصويّ إلى لفيف الشُعويّة وأنحاز ، وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجدِ عليهم إلا الرُشَقُ باللسنة اللاعنين ، والمَشَقُ بأسنة الطاعنين . . . » .

ولست واجداً في كلامٍ كلمةً أحرَّ وأحلى وأزكى من كلمة الفيلسوف الرياضي المؤرخ محمد بن أحمد أبي الرِّيحان البيروني الخوارزمي ، وهو يمتطق بحلاوة العربيّة ، ويقول في جملة كلام في كتاب الصيّدنة : « الهَجْوُ بالعربيّة أحبُّ إليّ من المدح بالفارسيّة » .^(٣)

ذلك فعل هذا القانون الذي يحكمُ اللغة العربيّة ، والأدب العربيّ ، في حياتهما وانتشارهما . وقد دلَّ عمله الدائب في باطنهما أنه قد أدى وظائفه بقوة ويقظة في مختلف الأحوال : أذاها كما ينبغي أن يكون أداء شيءٍ حين كان السلطان السياسي إلى العرب ، وكانوا القوامين على الحياة العامّة في الوطن الإسلاميّ كلّ من مشرقه إلى مغربه .

وأذاها كذلك حين انبعثت في الأوطان الإسلاميّة الحركات الدّاخلية الهدامة ، وحين داهمها الغزو من شرق ومن غرب ، فمضى باللغة العربيّة إلى غايتها غير قاعدٍ بها عن عمل ، في أدب أو علم أو فكر .

وأذاها على هذا النّجو وذلك حين انتهى السلطان إلى غير العرب ، لعصور طويلة خلت ، امتدّت من سقوط (بغداد) في يد « المغول » وزوال الدولة العباسيّة بذلك في سنة ٦٥٦ هـ إلى عهدنا هذا الذي ما برح الصّراع مشتتداً فيه بين الأمة العربيّة والحلف الاستعماري اليهودي في عُنف بالغ الخطورة ،

على امتداد أديم الوطن العربي ما بين المحيط الأطلنطي والخليج العربي .
أقول : أدّى هذا القانون وظائفه خيراً ما يكون الأداء في هذه الحِقْبَةِ
الطويلة ، كما أداها في الحِقْبِ التي سبقت ، وأحسب أن أداء هذه الوظائف حين
صار السلطان إلى غير العرب أو حين عرض له الشرُّ والغزو والعُدوان ، لم يُصَبْ
بعجز ، ولم يخامرهُ فتور أو ضعف ؛ لأن القوة الدافعة التي تعمل في باطنه
لا تغالب ، ولا تنال منها المؤثرات أو تهزُّمها ؛ لأنها تقبس أقباسها ودفعها
من مصادر نفسية تتقد جذواتها أبداً ولا يخبو لها أوار ، وربما بدت لنا في هذه
العصور - إذا لاحظنا الأعاصير التي تناوحت حولها من داخل ومن خارج فتبت
لها راسخة شامخة - أشدَّ وقدأ ، وأعلى سناً وسناء مما كانت عليه في دهرها
القديم ، وشأنها هذا هو شأن النار حين تُنكس ، فيرتفع لهبها ويشتدَّ وقده
وضرامه ، وما أكبر شَبَّهها في هذا بما شبه به أسامة بن منقذ الأمير الشاعر
المجاهد قوة عزمته ، وتأيُّه أن يلين للأيام التي تحاول أن تنال منه ، حين قال :
كم تغضُّ الأيامُ مني ، وتأبئني همتي أن تنال مني منهاها
أنا في كفِّها كجذوة نار كَلِّما نُكستُ تعالَى سناها
وكانه إيَّاها عني بهذا ، ولم يعن نفسه ؛ لأن القوة التي كان يستشعرها
في نفسه ، ويغالب بها عوادي البُغاة على الوطن العربي إبان حروب المئين
بين الشرق والغرب ، هي قِبَس من روح الأمة ، وروح الأمة هذا هو روح أدبها
الحي الخالد ، أفرغته فيه إفراغاً ، وامتزجت به ، فأصبحت متلازمتين بالضرورة ،
لا ينفصم شيء منهما عن شيء .

والصورة التي أريد إبرازها لهذا القانون ، تتوضح معانيها بتعزيزها بالتمثيل
لها ، فهي بدونه تبقى صورة غامضة مبهمة . . . غير أن هذا التمثيل يستغرق كتاباً
ضخماً ، وموقفنا يستدعي الاقتضاب و « الاستقطاب » ، لو أمكن
أن « تُستقطب » سبع مئة سنة في دقائق .

ومع هذا أراني مضطراً أن أقول في هذا شيئاً ، وسأقف عند هذه السبع مئة

سنة التي تلت العصر العباسي وقفةً قصيرةً لا مَعْدَى لي عنها.
وننظر الآن كيف صَوَّرَتْ أقلام المؤرِّخين أدبها الذي أجرت عليه هذا
القانون الأوربي عند كتابة تاريخه.
الصُّورة السياسيَّة العامَّة لهذا العصر والأحداث العظمى التي حدثت فيه
وتناوشته من شرق وغرب ، كانت هي الإطارَ الَّذِي وُضِعَ الأدب العربيُّ
في داخله .

وهي صورة – كما نعلِّمُ جميعاً – تتوقَّب فيها أشباح ذئابٍ بشريَّة يقال لها
« مغول » و « تار » ، انثالت على الوطن الإسلامي والعربي من أواسط آسية
شِرْهَةً نَهْمَةً ، تتحرَّق من جهل وخرق وغبَاوة ظَمَأً إلى الدَّم والتَّخريب والتدمير ؛
وأشباح ذئابٍ بشريَّة أُخرى يقال لهم « الصليبيون » ، تنفِص عروقهم عصبيَّة ،
وتتنزى نفوسهم حقداً وطيشاً ، بعضهم يغزون الوطن من أطرافه كما كان
من الأسبان في الأندلس فيطاردون أهله ، ويقتلونهم ، ويفرضون
على مَنْ استبقوا منهم الرِّدَّة عن دينهم أو الجلاء ، وآخرون منهم يغزون قلبه
ويقيمون على ثراه سُوق القتال قرناً بعد قرن ، وهم يثالون عليه مَوْجَةً إثر مَوْجَةٍ
من البرِّ ومن البحر يُجْرُوا دماء أهليه على ثراه أنهاراً ، وليبيدوهم ويَرثوا ديارهم .
سيطرت أخيلة هذه الصورة الرَّاعبة على أذهان المؤرِّخين الذين أرخوا
الأدب العربيُّ ، فذهلوا عن سواها ، ولم يكادوا يبصرون إلَّا سوادها القاتم
وظلالَ أشباحها على الحياة .

وكان أوَّل شيء فعلوه أن سَمَوْا هذا العصر كُلَّهُ – وفيه أجزاء مهمة اختلفت
صورتها عن هذه الصورة – « العصر المظلم » ، وهي تسمية أحسبُهُم نقلوها
إلى تاريخنا عن المؤرِّخين الأوربيين الذين أطلقوا تعبير (Dark ages) ، على حِقْبَةِ
من تاريخ أوربة بين انهيار الإمبراطوريَّة الرومانية في المئَة الخامسة الميلاديَّة
وبداية عهد « الرينسانص » « Renaissance » في المئَة الخامسة عشرة . ولكنَّ هذا
العصر – في أماده الطويلة التي تخالفت أحداثها وأحوالها وصورها السياسيَّة –

لم يكن كلّه ظلاماً كما تخيلوه ، وتحدّثوا عن دَوْلِهِ المتتابعة ، وهي دول تُركِيّة في الغالب ، حديثاً مُجملاً متشابهاً أو يكادُ يكونُ متشابهاً ، ولم يحاولوا أن يميزوا بين صفاتها ، وتَبَيَّنوا مواقف الملوك والسلاطين من العرب والإسلام واللغة العربيّة ومن العلوم النقليّة والعقليّة والدّخيلة .

وعرّضوا للأدب في الوطن العربيّ ، دون الأوطان الإسلاميّة التي لم تتخلّ عن الإسلام وعن لغته ، بل خصّصوا بحديثهم أجزاءً منه ، وأغفلوا أجزاءً أُخرى مهمّة كانت مَباءاتٍ له غنيّة كلّ الغني بثرائها منه ، وكانت النفوس فيها رِيّاً من العربيّة . فماذا نشأ من هذا ؟ وما الأحكام التي انتهوا إلى استنتاجها ووسّموها بها أدب هذا العصر ؟

نشأ من هذا أخطاء جَمّة خطيرة ، من أوضحها هذه الصّفات المتشابهة المتماثلة التي أجروها عليه ، ما عرّفوه منه وما لم يعرفوه ، وهذا الطابع الشّاجب الذي طبعوه به ، وهو يَصِف ركوده وركود اللغة ركود الموت ، ويُغفل الإشارة إلى قوّته ومصادر هذه القوّة إغفالاً يكاد يكون تاماً .

وجملته الصّورة التي رسموها له ، أراها تُمثّل صورة إنسان خديج دميمٍ مُشوّه ، جامد النّظرات ، منطمس القسّمات ، متغصّن الأيسرة ، منكمشٍ مُتقبّضٍ كـ « أَحَدَبِ نوتردام » ، أو « أَحَدَبِ بغداد » عَيَّتُ الأحدب الذي أدى صورته إلينا شاعرُ التّصوير الابتداعيّ أبو الحَسَنِ بن الرُّوميّ في بيتيه المشهورين :
قَصُرَتْ أَحَادِعُهُ وَطالَ قَدالُهُ فَكأنَّهُ مُتَرَبِّصٌ أَنْ يُصَفَعَا
وكأنّما صُفِعَتْ قَفاهُ مَرَّةً وَأَحَسَّ ثانيةً لها فَتَجَمَّعا
وهو إلى ذلك قابعٌ في قَبوٍ باردٍ رَطْبٍ مُظْلِمٍ ، لا يلتصق فيه من بارقٍ إلّا مِثْلُ ما يكون من نارِ الحَبابِ تحتِ الحِنْدِسِ البَهِيمِ .

ذلك ما يرسمه هذا القانون الأوربيّ الذي ارتضاه مؤرّخونا المُحدّثون من صورةٍ لأدب هذا العصر وحياة اللغة العربيّة فيه ، كما أتخيلها كلّما أقرأ ما كتبه في إيجازه أو تفصيله .

فهل هو كذلك حقاً وصدقاً؟

القانونُ النَّفْسِيُّ الحَيُّ الذي يحكُمُ اللغةَ العربيَّةَ ويقومُ الأدبُ العربيُّ به كما أسلفتُ ، تنفي إجابته عن هذا التَّساؤلِ صِدْقَ هذه الصُّورةِ القائمةِ على أدبِ هذا العصرِ وحياةِ اللغةِ العربيَّةِ فيه ، وتكاد ترسم له صورةَ أخرى مغايرةَ لهذِهِ الصُّورةِ في كثيرٍ من قَسَمَاتِها وأوصافِها ، ولا أقولُ في كُلِّ قَسَمَاتِها وأوصافِها . وهي تَسْتَقُ ويتهيأ لها الاستقرارُ في نصابِها التَّامِّ كُلِّما تناولتْ هذه الإجابةُ التَّاريخَ من مختلفِ جوانبه ، وجرت وراءه تَقَصُّى كُلياتِ حوادثِهِ وجزئياتِها ، والتمست الرِّغباتِ في الطَّبائعِ والميولِ فتدارستها ، وفاءت إلى القوانينِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي تعملُ عملُها الدَّائبِ في روحِ الأُمَّةِ وعقلِها ولغتها وأدبِها جميعاً ، فجعلتها المِحْوَرَّ والأساسَ لِكُلِّ ذلكِ .

وحسبي الآن ، وقد طال بي نَفْسُ الكلامِ ، أن أدلُّ على هَذَا في هذا الموقفِ .

أما تفاصيلِ ملامحِ هذه الصُّورةِ التي ستتناولُها هذه الإجابةُ ، وهي تقتضينا مُتَسَعاً من الوقتِ لا نملكه في هذه اللحظاتِ ، فأدعُها إلى وقتٍ آخرِ ، وأكُلُّ أَمْرٍ ما قَدَّمْتُ إلى أنظاركم ، ورأيكم الموفقِ .

(١) العليم : بديل « الدكتور » الأعجمية .
 (٢) ومن جملتها شكوى (الفارو) : كاهن (قرطبة) في أواسط المئة التاسعة الميلادية (٣/هـ) من انكباب أبناء جنسه على قراءة أشعار العرب ، وهيامهم بدراسة كتابات فقهاء المسلمين وفلاسفتهم ، لا بقصد تفنيدها ، بل رغبة في التعبير عن خوالجهم بأسلوب عربي وثيق وصحيح . قال المستشرق الإنكليزي (نيكلسون) ، وترجمه الأديب كامل كيلاني : « وكان (الفارو) يتساءل قائلاً : أتى يتاح لإنسان في هذه الأيام أن يقابل واحداً من أبناء جنسنا يقرأ التفاسير اللاتينية للكتب المقدسة ؟ ومن ذا الذي يدرس منهم فصول الأناجيل وسير الأنبياء والحوارين ؟ واحسراته ! إن كل الشبان المسيحيين ذوي المواهب لا يعرفون إلا (العربية) و (كتابات العرب) ، فهم يقرؤونها ويدرسونها بحماس بالغ متناه ، كما أنهم يتفنون بالمبالغ الطائلة من النقاد لاقتنائها في مكاتبهم . وتراهم - أتى وُجدوا - يذمرون أن تلك (الآداب) جديرة بالإعجاب . فإذا تجاوزت عن ذلك ، وأخذت تحذقهم عن الكتب المسيحية ، ازور جانبهم ، وأجابوك باحتقار « إنها أسفار لا تستحق الذكر ! » . واحسراته عليهم ! لقد نسي المسيحيون لغتهم ، حتى ليندُر العُثور - بين آلاف مِنّا - على فرد يستطيع أن يحرر إلى أصدقائه رسالة لاتينية بأسلوب لا بأس به ، على حين ترى العدد الجم قادراً على الإبانة عما في نفسه بأسلوب (عربي) خلاب . وعلى حين ترى حذقهم في فرض (الشعر العربي) قد وصل إلى حدّ فاقوا معه (العرب) أنفسهم » .

(٣) وجملة كلام أبي الريحان البيروني في كتابه هذا ، الذي ما يزال مخطوطاً لم يطبع ، وفي بعض عباراته غموض : « فصل : ديننا والدولة عريبان ، وتوأمين : يرفرف على أحدهما القوة الإلهية ، وعلى الآخر اليد السماوية . وكما احتشد طوائف من التوابع ، وخاصة منهم (الجبل) و (الديلم) ، في لباس الدولة جلابيب العجمة ، فلم ينفقْ لهم في المراسم . وما دام الأذان يقرع أذانهم كل يوم خمساً ، وتقام الصلوات بالقرآن العربي المبين خلف الأئمة صفّاً صفّاً ، ويخطب في الجوامع بالإصلاح كانوا للبين وللضم ، وحبل الإسلام غير منقسم ، وحصنه غير متلثم . وإلى (لسان العرب) نُقلت العلوم من أقطار العالم . فإن دانت وحلت في الأئمة ، سرت محاسن (اللغة) منها في الشرايين والأوردة ، وإن كانت كل أمة تستحي لغتها التي ألفتها واعتادتها واستعملتها في مآربها مع آلفها وأشكالها . وأقيس هذا بنفسي ، وهي مطبوعة على لغة ، لو خُلد بها علم لاستغرب استغراب البعير على الميزاب ، والمزارة في الكراب ! ثم منتقلة إلى (العربية) و (الفارسية) ، فأنا في كل واحدة دخيل ، ولها متكلف ، والهجو بالعربية أحب إليّ من المدح بالفارسية . وسيعرف مصداق قولي من تأمل كتاب علم قد يُقل إلى الفارسي كيف ذهب رونقه ، وكسف باله ، واسود وجهه ، وزال الانتفاع به ، إذ لا تصلح هذه اللغة إلا للأخبار الكسروية والأسمار الليلية » .

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المحتويات

الموضوع	الصفحة
رأي في قواعد رسم اللغة العربية	١١
الألة والأداة في اللغة العربية	٢١
تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ	٧٩
مزاعم بناء اللغة على التوهم	١٢١
كيف تستدرك الفصاح في المعاجم الحديثة	١٤٩
الالفاظ الحضارية ودلالاتها وأمثلة منها	١٦٧
الى خط سير جديد في تدوين تاريخ الادب العربي	١٨٥